

دراسات اشتراكية

- قانون العمل والمرأة العاملة المصرية
- السلام والحرب والنشورة
- المسؤولية الجماعية عن تطور النظرية
- جزو خاص عن:

مرور عام على
الانقلاب الرموي في شيان

العدد الثالث

٩

سبتمبر ١٩٧٤



الحرية للشعب الشيلي المناضل



دراسات اشتراكية

مجلة شهرية • تصدر عن دار الهلال • السنة الثالثة "٩" • سبتمبر ١٩٧٤

- ٢ الافتتاحية ●
- رسالة موسكو : ●
- ٧ العلاقات السوفيتية الامريكية ●
- الوطن العربي : ●
- ١٣ ملاحظات حول سياسة الانفتاح الاقتصادي ●
- ١٨ المرأة العاملة في مصر ●
- سياسة خارجية : ●
- ٢٦ السلام والحرب والثورة ●
- ٢٨ تنسيق دبلوماسية البلدان الاشتراكية ●
- خبرات الاحزاب : ●
- ٤٦ الشيوعيين والنضال ●
- اقتصاد : ●
- ٥٠ تعمق الازمة العامة للرأسمالية ●
- تعليق اقتصادي : ●
- ٦٧ التاريخ في طور التكوين ●
- حول البناء الاشتراكي : ●
- ٧٣ العالم الاشتراكي .. حقائق وأرقام ●
- احداث الشهر : ●
- ٨٢ معرض توت عنخ آمون في ليننجراد ●
- ٨٦ من عواصم العالم ●
- جزء خاص عن مرور عام على الانقلاب النمرى في شيلي ●
- ٩٧ نحو مواجهة الحكم الفاشي ●
- ١٠٠ الثورة والثورة المضادة ●
- ١١٤ الليندى .. مات وسلحه في يده ●
- ١٤٢ اسئلة القراء : ●
- ١٥٤ المسؤولية الجماعية عن تطور النظرية ●

حول خطة تطوير الاتحاد الاشتراكي

هانحن أمام وثيقة جديدة من وثائق ثورة ٢٣ يوليو . وإذا كان البعض يعتبر هذه الوثائق مجرد عبارات كتبت للاستهلاك المحلي أو الخارجي وليست للتطبيق والممارسة فإن الشعب المصري وملايين العمال والفلاحين والكادحين أساسا ينظرون الى مواقف ثورة يوليو منذ بيانها الاول نظرة مختلفة . ان ثورة يوليو تمثل بالنسبة لهم وبإدراك وحس طبقي ووطني لا يخطيء الحياة والعمل والحرية والامل في مستقبل أكثر سعادة وإشراقا للملايين الكادحين ، وتمثل بعد كل ذلك دور الشعب المصري الذي لم يتوقف يوما في النضال الذي تخوضه الشعوب العربية والافريقية والشعوب الاخرى التي تواجه نفس ظروفنا ومشاكلنا من أجل تصفية الاستعمار وانهاء استغلال الانسان للانسان وضمان الامن والسلام لعالمنا .

من هذا الموقع وبكل المسؤولية والجدية ننظر الى ورقة التصحيح . اننا نعتبرها وثيقة جديدة وهامة لانها تجيب على التساؤل الذي ظل يؤرق القوى التقدمية والثورية في مصر طوال السنين الماضية وخاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ . لقد كان هذا التساؤل يشبه الى حد كبير الموقف الذي طرحه شكسبير على لسان هاملت « تكون او لا تكون » .

ان الخطة التي طرحها الرئيس السادات لتطوير الاتحاد الاشتراكي تفتح الباب أمام القوى التقدمية والثورية التي لم تتوقف عن النضال والتضحية من أجل مصالح وآمال هذا الشعب سواء قبل ثورة يوليو أو خلال السنين الطويلة التي عاشتها . لقد ظلت هذه القوى ورغم كل ما واجهته حريصة على ألا تحول أي تناقض بينها وبين الثورة الى تناقض عدائي مما كان سيمنح الفرصة لاعداء الثورة واعداء التقدم في الداخل والخارج للانقضاض عليها والعودة بمجتمعنا ومهما اختلفت الصور التي يقدمونها الى مجتمع ما قبل ١٩٥٢ . وكان هذا هو نفس الاساس الذي دفع الملايين من العمال والفلاحين الى أن يقفوا مع عبد الناصر ومع السادات بعد ذلك في التصدي لمواجهة الازمات والمخاطر التي هددت الثورة وآخرها هزيمة ١٩٦٧ وقداننا لجمال عبد الناصر وما تبع وفاته من أحداث .

وتجارب الستين الطويلة الماضية تؤكد أن القوى التقدمية والوطنية هي التي دفعت دائما وما زالت تدفع حتى اليوم ثمن السلبات وأن الملايين من العمال والفلاحين والكادحين المصريين كانوا ومازالوا الركيزة الاولى لحماية الثورة وضمان عدم حرفها عن مسارها التقدمي والركيزة الاولى للانتعاش وبناء اقتصادنا والصناعة الثقيلة في وطننا والركيزة الاولى ايضا التي ضحت بدمائها ودماء أبنائها في معارك التحرير . لقد كانوا وما زالوا حتى اليوم يحملون العبء الرئيسي في كافة المعارك التي خاضتها ثورة ٢٣ يوليو منذ قيامها وآخرها معارك أكتوبر المجيدة التي خاضتها القوات المسلحة المصرية الباسلة ومن ورائها الشعب المصري بكل قدراته وامكانياته والتي دفعت حركة التحرر الوطني العربية دفعة كبيرة الى الامام .

من هذا الموقع نحن ننظر الى هذه الوثيقة الجديدة بكل الجدية وبكل
الامل في أن نحول الشكوط الرئيسية التي جاءت بها الى حقائق وأعمال
والى حركة تنبض في حياة الجماهير .

لقد طرحت ورقة التطوير حلولاً جذرية وواقعية لمشاكل أساسية ظلت وطوال السنين الماضية تشل التنظيم السياسي عن الحركة التي تكسب تأييد ومشاركة جماهير شعبنا وتمتعه في نفس الوقت من أن يستوعب ونأسس ثورة كافة القوى التقدمية والثورية في وطننا .

ويهمنا هنا أن نسجل الاتفاق والرؤية التي طرحها الرئيس السادات في ورقة التطوير والتي نعتبرها إذا تحل كل منا مسئولياته خطوات حاسمة لبناء تنظيمنا السياسي بأسس ديمقراطية وثورية في نفس الوقت.

أسس التحالف

نص الدستور في مادته الخامسة على أن :

« الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العامل من الفلاحين والعاملين والجنود والثقيين والرأسمالية الوطنية . وهو أداة هذا التحالف في تحقيق قيم الديمقراطية والإشتراكية ، وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الوطني الى أهدافه المرسومة » .

ولهذا كانت صورة الوحدة الوطنية التي كالم هذه المرحلة من عملنا الوطني هي صورة تحالف قوى الشعب العامل ، كل القوى التي تعمل على زيادة الإنتاج والتي تقبل تصفية الاستقلال فضلا عن رفضها للتبعية أو الخضوع للاستعمار وهكذا يتضح ان مفهوم تحالف قوى الشعب العامل لم يكن وليد فكر مجرد، بل نتج من الواقع وضروراته ولم يكن نقلا من هذه التجربة او تلك ، وانما جاء استلهاما للمقتضيات الموضوعية لتقديم مجتمعا. انه

حقاً مفهوم أصيل وضروري في الوقت ذاته . وإنما تكون صيانة الوحدة الوطنية بالتسليم بأمور ثلاثة والعمل من خلالها :

١ - أن هناك مصالح وطنية مشتركة يجب تطبيقها على غيرها والعمل على تحقيق الإجماع حولها ..

٢ - أن القوى المختلفة التي تكون التحالف تفرق بما بينها من اختلاف في المصالح فببعض إلى حد التعارض ، ولكنها تجمع على أمر جوهري هو التزامها بمعالجة كل الاختلافات وحل كل التناقضات بالطرق السلمية وفي إطار صيانة مبدأ التحالف .

٣ - أن حرية الرأي داخل التحالف هي البديل الوحيد لإبداء الرأي خارجة ، وهي الأسلوب الرشيد للاجتهاد في بحث الحلول الكفيلة بتحقيق المصالح المشتركة والمواجهة الصحية للمصالح المتعارضة .

أن التحالف يمكن أن يتقدم وإذا أدركنا هذه الحقائق الوضوعية وسلمنا بها في صراحة وعالجناها المصالح الديمقراطية ، فالتحالف إما أن يكون ديموقراطياً وإما ألا يكون تحالف أصلاً .

ولقد قلت أن التحالف هو إطار لممارسة الديمقراطية السياسية ، فكيف يتأتى له أن يكون كذلك إذا انقضت الديمقراطية داخله .

العمال والفلاحون وموقعهم في التحالف

ومن وحي العائى السابقة كان تقرير الوضع الخاص للفلاحين والعمال داخل التحالف . أن الفلاحين والعمال هم الأغلبية الكبرى من أبناء هذا الشعب ، وهم الذين طال حرمانهم قبل الثورة ، وهم أصحاب مصلحة أكيدة في تقدمها ، ولكن العلاقات الاجتماعية بالرغم من كل ما أدخلته عليها الثورة من تعديل جوهري لو تركت وشأنها لاتخفى صوت العمال والفلاحين داخل التحالف ، فالتقنون والرأسمالية الوطنية لهم دراية بالعمل السياسي وقادرة على إبداء الرأي ومعرفة بآدارة الانتخابات ، ولو تركت الأمور دون تحديد لانكشف تمثيل العمال والفلاحين وهم الأغلبية .

ومن هنا كان نص الميثاق الذي أكدته نص الدستور ثم ورقة اكوير من ضرورة أن يكون لممثلي الفلاحين والعمال ٥٠٪ على الأقل في كل مستويات الاتحاد الاشتراكي .

وهذا الجدا تطبيق صادق للديمقراطية لأن الفلاحين والعمال يمثلون عدداً النسبة الكبرى من السكان . وهو ضرورة اجتماعية يعلها العرص على الوحدة الوطنية وحماية البلاد من صراع طبقي دعوى عنيف .

العضوية اختيارية

ولا وصاية على النقابات :

ولقد اشرت الى ان التنظيم السياسي الذي ينشأ من موقع السلطة من شأنه ان يجتذب عناصر نفعية او انتهائية وهؤلاء هم الاكثر ، عناصر ترى في الانضمام الى التنظيم مجرد تعبير عن تأييدها للنظام القائم دون رغبة حقيقية في التصدي للعمل العام والاسهام في حل قضايا المجتمع . ولقد اضفنا الى هذا المخطور الذي يكمن في طبيعة الاشياء ، مخطورا اخر اشد خطرا ، فنصت كثير من القوانين على ان اشتراط عضوية الاتحاد الاشتراكي ، ليس فقط لممارسة العمل السياسي وانما لممارسة العمل النقابي في التنظيمات النقابية ، والمجلس الاجتماعي في الهيئات والجمعيات والنوادي ، وفي الحركة التعاونية . الخ بحيث أصبحت بطاقة العضوية في الاتحاد الاشتراكي لا تطلب في احوال كثيرة للاندماج ، وانما لانها وسيلة لا بد منها للاشتغال بالنشطة اخرى . وقد ترتب على ذلك تضخم مقفل في عضوية الاتحاد الاشتراكي ، قابله في العمل اعمال لهذه العضوية العاملة حيث اقتصر نشاط الاتحاد الاشتراكي واقفا وفي افضل الظروف على اعضاء لجان الوحدات الاساسية اما القاعدة العريضة التي تضمها مؤتمرات الوحدات فلم يكن دورها يظهر الا بمناسبة الانتخابات ، والاضطر من هذا هو ان العضوية الشاملة على هذا النحو حرمت الاتحاد الاشتراكي من ممارسة اول واجباته التي تنظم سياسي الا وهي الدعوة الى الانضمام اليه واجتذاب القيادات الجماهيرية والنقابية الى عضويته .

ان الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي لحركة الجماهير الشعبية . . ولذلك فانه يجب ان يستهدف جذب اوسع الجماهير لعضويته . . ولا شك ان عدد اعضاء الذين ينتج في ضمههم مقياس اساسي لنجاح عمله كله ، ولكن ثمة امورا لابد من مراعاتها -

١ - لا يمكن ان يتحقق اتساع قاعدة العضوية عن طريق فرض العضوية على المواطنين بطريق غير مباشر .

ولذلك يجب ان نرد لعضوية الاتحاد الاشتراكي طبيعتها الاصلية كعضوية اختيارية . ولكن يتحقق ذلك لابد من الفاء كل النصوص التي تجعل من عضوية الاتحاد الاشتراكي شرطا لتولي منصب او لترشيح لستولية انتخابية او للتصديق لقيادة العمل النقابي او الاجتماعي .

واجبات العضو

الاولى : انه لن يسمى لعضوية الاتحاد الاشتراكي الا الراغب في الاشتغال بالتقضايا العامة التي ياتس في نفسه القدرة على المساهمة للجماهير وليس من يرقب في السيطرة عليها . والثانية : ان للاتحاد الاشتراكي يصبح مطالبا بالعمل النشط على زيادة عدد اعضائه ، ويصبح ضم اعضاء جدد من القابض الاساسية لنشاط وحداته ، ومختلف مستويات تنظيمه .

وبعبارة اخرى ترتقي بتوعية العضو بمستوى العمل السياسي في الوقت ذاته .

٢ - ونجاح الاتحاد الاشتراكي في اجتذاب اعضاء سيتوقف على مدى احسان العضو ببطوى عضويته وبيان تلك العضوية . فالعضوية التي لا تمنى الا حق انتخاب لجنة الوحدة السياسية لا تكفي لاجتذاب العناصر الايجابية ، وانما يجلب تلك العناصر الى

الاتحاد الاشتراكي أن يتيح لها التنظيم فرص عمل سياسية حقيقية يمارسه كل عضو فيه ، وليس المستويات القيادية وحدها .

يجب أن تمنى العضوية أن لصاحبها اطارا تنظيميا يجتمع في فترات دورية يناقش فيه ما يشغله من قضايا ويسمى داخله ما يمن له من آراء ، كما أن عليه أن يؤدي أعمالا محددة في خدمة الجماهير وتميئتها ، ودعم التنظيم السياسي .

وعلى ذلك ، وإذا كنا نريد تنظيما سياسيا حيا فلا بد من أن نجعل العضوية « العاملة » عاملة بالفعل ، وليست مجرد بطاقة تسددها الاشتراكات من وقت لآخر ، ويرتبط بهذا الوثق الارتباط أن نحيط العضوية بخدمات تنظيمية تحمي العضو من أن يلقدها بسبب رأى ابتداء ، أو أن يفصل دون تحقيق أو مواجهة أو حق في أن يرفع أمره الى مستوى أعلى يفيد النظر فيها أثناء عمله من إجراءات .

إن شرعية التنظيم الداخلية تقابل سيادة القانون في المجتمع . والتنظيم السياسي الذي يناضل من أجل سيادة القانون لا بد أن يبدأ باحترامها في داخله .

الالتزام

إن الالتزام الاساسي لعضو الاتحاد الاشتراكي هو الالتزام بمبادئ الثورة وبفكرة التحالف وحل المناقشات الاجتماعية حلا سلميا والالتزام بالوحدة الوطنية في اطار المسيرة نحو التقدم .

أما القضايا الخلافية التي تحدث الاحتجاج فلا مصادرة للرأى فيها ، فإذا ما طرحت قضية على التنظيم كله وبرز من خلالها المناقشات اتجهت تبنيها أغلبية واضحة كان على الجميع احترام هذا الاتجاه وتقليده دون أن يتغلى العضو في سبيل ذلك عن رأيه الخاص .

إن عضو الاتحاد الاشتراكي مطالب باسم الديمقراطية أن ينحني لرأى الأغلبية ، ولكنه غير مطالب أبدا بأن يترك رأيه على غير اقتناع .

وهكذا وبعد أن طرحت ورقة التطوير هذه المسائل الاساسية والمبدئية للمناقشة أصبح السؤال الاول المطروح حاليا هو الطريق الذي يجب أن نسلكه لبناء مثل هذا التنظيم .

إننا نعتبر أن المشكلة الأكثر خطورة التي تعرضت لها ورقة التطوير هي العضوية الاختيارية لمن يأنسوا في أنفسهم الاستعداد للنضال والتضحية ، وضرورة بناء التنظيم من القواعد الجماهيرية والتمثيل الذي يجبر عن قوتها وليس من أعلى كما كان يحدث في الماضي . أن التصدي لحل هذه المشكلة يتطلب أول ما يتطلب إعادة انتخابات النقابات اعمالية والتعاونيات وتنظيمات الفلاحين ومجالس القرى وانتخابات المهنة وتنظيمات الشباب والطلبة بروح جديدة وبأسس جديدة تتفق مع ما جاء في وثيقة التطوير . أن إعادة احياة الى التنظيمات الجماهيرية بذائل الحرية ودون وصاية من التنظيم السياسي أو انسلطة التنفيذية وبالالتزام وحدها منها هو الالتزام بمبادئ الثورة هو الطريق الذي لا طريق غيره لاكتشاف العناصر القادرة على كسب ثقة الجماهير والقادرة في نفس الوقت على التصدي المهمة إعادة بناء التنظيم السياسي وللهام الخطيرة التي يواجهها وطننا في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخنا ومن حياة ثورتنا .

« إبراهيم عبد الحليم »

العلاقات السوفييتية الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط

بقلم : إيجور بيلاييف

منذ ثلاث سنوات والاحداث العالمية تتطور على ارضية
ترابيد عمق عملية الانفراج الدولي . وتنحصر السمة
الاساسية لهذه العملية الهامة في انها تتحول الى عملية أكثر
استقرارا وتأخذ طابعا ثابتا لا رجعة فيه . وعلى أية حال
فقد بنا العالم يأنف ان أكثر المشاكل الدولية حدة وتعقيدا
يمكن حلها عن طريق المناقشات . ويشمل ذلك في الحل الاول
العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية

ومع تطور الاحداث في هذا الاتجاه اثبتت في بعض الدول العربية ضجة
شديدة وارتفعت بعض الصيحات تقول « أمريكا وروسيا تتواطآن على
حسابنا » . ومغزى هذه التصريحات التي تزعم بان الانفراج الدولي يبدو
وكانه يؤثر تأثيرا سلبيا على العلاقات الدولية بما في ذلك الشرق الأوسط
ينحصر في أنها تصور الامر كما لو ان هناك نوعا من التواطؤ حول تقسيم
البلدان اعرابية حتى الى « مناطق نفوذ » مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج
خطيرة .

ولقد أشار بعض المعلقين السياسيين العرب الى أن مثل هذه التأكيدات ليست إلا نوعاً من المضاربة السياسية . ورغم ذلك يستمر ترويج مثل هذه التصريحات في عدد من العواصم العربية . وتروج مثل هذه التصريحات رغم أن أصحابها ليس لديهم أى شعور بالعداء نحو الاتحاد السوفييتى . أنهم فقط يستخدمون في أحاديثهم عن العلاقات الدولية العبارات التى تروجها الدوائر الرجعية في الغرب .

وأول ما أود أن ألفت اليه نظر القارئ العربى ، هو أن تعمق جذور عملية الانفراج الدولى إنما يرتبط في المحل الاول بالاتفاقيات التى وقعها الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة حول تجنب حدوث كارثة نووية والحد الجزئى من كميات الاسلحة الاستراتيجية . فمن ذا الذى يتحمل في البلدان العربية مسؤولية القول بأن الاتفاقية السوفيتية الأمريكية حول تجنب الكارثة النووية غير مفيدة لكل شعوب العالم بما فى ذلك العرب أنفسهم ؟ اعتقد انه ليس هناك من يريد أن يقول ذلك ، لأن المنطق البسيط لاي إنسان فى عالمنا يؤكد أن أبعاد خطر الصدام بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة سيقرب البشرية من هدفها الرئيسى وهو الاستبعاد النهائى لخطر اندلاع حرب عالمية جديدة . ويعنى ذلك أن التوصل الى الاتفاقية الخاصة بمنع الكارثة النووية بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فى العام الماضى ، إنما يشكل خطوة هامة على الطريق نحو هذا الهدف النبيل .

ولقد انفق العالم كله ، بما فى ذلك بلدان العالم الثالث ، على الأغراض العسكرية أكثر من ٢٠٠ مليار دولار فى عام ١٩٧٠ ، وهذه المبالغ الضخمة كانت كافية تماماً لتأمين الغذاء للبشرية بأسرها لمدة ثلاث سنوات . ولو كان فى مقدور بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أن تستخدم كل دخولها دون أية مخاوف ، لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأن تتخلص الى الابد من ضرورة إنتاج الاسلحة أو تكديسها لكان مصر شعوبها أكثر سعادة .

ويمكن القول ، رداً على ما أقول ، أن العدوان الاسرائيلى لا يزال قائماً في الشرق الاوسط وأن البلدان العربية وخاصة مصر وسوريا مضطرة الى الاحتفاظ بجيوش ضخمة وأنفاق أموال طائلة على الأغراض العسكرية . وهذا صحيح . ومن الصحيح في نفس الوقت انه لو خلق في العالم مناخ معاد للحروب بكافة أحجامها ، ومعاد للعدوان بجميع أشكاله وفى أى مكان تقع ، لتوفرت للبشرية في هذه الحال امكانية أنفاق جميع الدخول على الأهداف السلمية فحسب ، مما سيساعد بالتأكيد على رفع مستوى معيشة الكادحين .

لقد انقضى ذلك الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة تشدد فيه سباق التسلح عن عمد اعتقاداً منها بأن ذلك سيؤدي الى استنزاف

قدرات الاتحاد السوفييتي والى اجباره هو والبلدان الاشتراكية الاخرى على الاستسلام امام « الخصم الغنى » . اليس هذا هو الهدف الذى حاول جون فومستر دالاس ان يدفع اليه « العالم الحر » حين اقام نظام الاحلاف ، انها ستجبره على ان ينطوى على نفسه لا يؤثر على العالم ، الولايات المتحدة تعتقد بعد ان طوقت الاتحاد السوفييتي بمثل هذه الاحلاف ، انها ستجبره على ان ينطوى على نفسه كى لا يؤثر على العالم سياسسته الخارجية النشطة المحبة للسلام وينجاحاته التى حققتها فى بناء المجتمع الشيوعى . لكن ما الذى حدث عقب ظهور نظام دالاس للاحلاف المعادية للاتحاد السوفييتي ؟ بعد مرور فترة قصيرة اتضح حتى لاعضاء الاشتراكية ان نظام دالاس هذا قد انشئ دون ان يكون له أية ضرورة . فالاحلاف السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى لم تهدد اى بلد آخر على الاطلاق . وبعد ان قام حلف الستو والسيانو والاسيان والانزبوس وغيرها من الاحلاف والتكتلات العسكرية بنشاطها سرعان ما كشف العالم كله اهدافها البشعة التى لا يوجد امامها اى افق فى المستقبل . واخذت اعداد متزايدة من الناس تدرك ان مئات المليارات من الدولارات تذهب بادراج الرياح . وبدلت البشرية مرة اخرى فى تاريخها تفكر فى امكانية نزع السلاح كى تستطيع التنفس بسهولة وتنصرف الى حل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والى التخلص من استمرارها كحيوانات تجارب لهؤلاء الذين يحطمون بحرب جديدة كوسيلة لا يتوازن مزيد من الارباح .

وفى هذه المرة وجهت امام البشرية آفاق اخرى ارحب مما كانت فى القرون السابقة ، اذ توجد وتلتهم اسرة البلدان الاشتراكية وطميعتها الاتحاد السوفييتي ويتزايد تأثيرها على العالم ، وقد أصبحت قادرة على الدفاع عن نفسها فحسبه ، وانما كذلك على اقتناع الناس فى البلدان الاخرى بان السلام يتفق وصميم مصالحها . واقتنع بذلك مئات الملايين من الناس الذين يعيشون فى مختلف انحاء المعمورة ، وبدأوا يناضلون ضد الاحلاف والامبريالية والاستعمار الجديد باعتبارها مصدرا لجميع الاضطرابات والحروب . وامنحى هذا النضال ثماره الياتمة ، فعارض ملايين الامريكيين الحرب القلدة فى فيتنام ، الحرب التى هزت كيان اقوى دولة واسمالية من الاعماق . ولم يكن احد يرغب فى ان يذهب الى مساحة الموت الا لان البنتاجون كان يحلم بتحويل هذا البلد الصغير فى جنوب شرقى اسسيا الى حقل دائم للتجارب تستخدمه الدوائر العسكرية الامريكية مرة اخرى بنجحة خرافة « الخطر الشيوعى » .

ان زيادة دور وقدره قوى الاشتراكية : ونضال شعوب العالم ضد خطر نشوب حرب جديدة ، قد اضعف السامية ذوى النفوذ فى الولايات المتحدة على التفكير فى آفاق المستقبل القريب . لقد ادركوا ان بلادهم

التي كانت آنذاك ذات كلمة مسووعة في العالم الراسمالي أخذت تفقد موقعا بعد آخر ، كما أدركوا أيضا ضرورة التخلي عن سياسة مسبب التسلح ما دامت الولايات المتحدة لم تواجه على الإطلاق ضرورة تدعو إليها . وبالطبع لم يكن الجميع يتفق حول مثل هذه الآراء .

ويزعم بعض الناس أن موسكو تسمى إلى حل مشاكلها الداخلية عن طريق تحسين العلاقات السوفيتية الأمريكية . ولو اتكنا الأهمية الإيجابية المتبادلة للتجارة بين البلدين لجانبنا الحقيقة بدرجة كبيرة . لكن من الخطأ إعطاء التجارة بين البلدين الأهمية الرئيسية علما بأن بعض الأوساط في الولايات المتحدة تفرقل توسيع هذه التجارة وكافة أشكال التعاون بين بلدينا .

وتشمل العلاقات السوفيتية الأمريكية مجموعة كاملة من المشاكل على النطاقين الدولي والعالمي على حد سواء . وهي تؤثر على مجموع نظام العلاقات الدولية في العالم المعاصر . ولا يستطيع أحد أن ينكر ذلك لأن أي شخص غير متحيز يمكنه أن يدرك أنه إذا تم التوصل إلى اتفاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة حول هذه المسألة الهامة أو تلك ، فإن ذلك يعني تسهيل حلها على نطاق العالم أجمع . ونحن نقول تسهيل حلها وليس فرضه على باقي العالم . ويصدق ذلك بالنسبة للبلدان العربية فكل منها بلد مستقل ذو سيادة ويستطيع أن يتصرف وفقا لمصالحه القومية . وقد أثبتت التجربة أن الإجراءات الموضوعية التي قام بها الاتحاد السوفيتي خلال الفترة الأخيرة والتي أيدتها الولايات المتحدة لا تضر بمصالح العرب ، وإنما تساعد على تعزيز مواقع البلدان العربية . وأصبح هذا أمرا ممكنا في ظروف عملية الانفراج الدولي .

لقد أعلن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من اهتمامهما بالعمل على حل أزمة الشرق الأوسط بالوسائل السياسية . فما الذي يعنيه ذلك ؟ أنه يعني في المحل الأول الاشتراك في مؤتمر جنيف للسلام ، ذلك المؤتمر الذي يجب أن يتخذ من جديد كي يبحث المسائل المتعلقة بتسوية الأزمة . وأكد الاتحاد السوفيتي من جانبه أن أساس تسوية الأزمة يتمثل بنسب في الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وإعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني . ويرفض الاتحاد السوفيتي أي بديل آخر للتسوية ، بما في ذلك ما يسمى « بالتسوية الجزئية » . ويتعارض موقف الانسحاب السوفيتي مع رغبات بعض السياسيين الأمريكيين في إجبار العرب على قبول مثل هذه التسوية الجزئية . إذن عن أي نوع من « التواطؤ » بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة يدور الحديث ؟ إن مثل هذا التواطؤ لم يوجد ولا يمكن أن يوجد إذا ما وضعنا في الاعتبار أن الاتحاد السوفيتي دولة اشتراكية بعيدة كل البعد عن أي مخططات توسعية

في الشرق الأوسط . وبالإضافة الى ذلك فلم يكن من باب المصادفة ان ينسار في الوثائق الرسمية التي وقعت بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في العامين الماضيين ، الى ان الاحرف تزيد تنفيذ القرارين ٢٤١ ، ٢٢٨ الصادرين عن مجلس الأمن ، هو ما تعلقه الولايات المتحدة على الاطلاق قبل مباحثات القمة مع الاتحاد السوفيتي . واشتلت نفس الوثائق الى مصالح الشعب العربي الفلسطيني الذي احسست الولايات المتحدة تهدي اهتماما به فما هو اذن تعليق سعي الدبلوماسية السوفيتية الى العمل في بعض الاحوال بالاشتراك مع الولايات المتحدة ؟ انه في المحل الاول الرغبة في اضعاف اعمال معارضة التسوية السياسية المعادلة لازمة الشرق الأوسط اضعافا عليها جليا .

وتدور الآن احاديث كثيرة حول مصالح الاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط . وهذه المصالح موجودة بالطبع . غير ان مصالح بلادنا في الشرق الأوسط لا تنسب لمصالح الولايات المتحدة التي تسعى الى الدفاع عن مواقع إمبراطوريتها البترولية في هذه المنطقة من العالم . ان الاستاد السوفيتي يريد ان يرى البلدان العربي تزدھر وتطور التعاون الاقتصادي والتجارة والطلاقات الثقافية والعلمية . ويعرف الجميع جيدا ما فعله الاتحاد السوفيتي من أجل مساعدة مصر وسوريا وغيرهما من البلدان العربية . ويرتكب خطأ فادحا كل من يفكر على نحو آخر .

ولذا ما حققت جميع البلدان العربية ، وخاصة تلك التي اختارت طريق بناء الاشتراكية مستقبلا لها ، في المستقبل القريب نجاحات كبيرة في بناء الحياة الجديدة فسيكون ذلك بالنسبة لمواطني السوفييت اسمى مكافأة مقابل مساندتهم للشعوب العربية . فهم يرون في ذلك تفجيلا لواجبهم الاممي حيال اولئك الذين يتطلعون الى المستقبل المشرف ويسعون في ذاب اليه . وهذا المستقبل تستطيع ان تقدمه وستقدمه الاشتراكية وحدها .

فلماذا اذن يبحثون عن نوايا سيئة في مخططات الاتحاد السوفيتي حينما يتعلق الحديث بالتسوية السلمية لازمة الشرق الأوسط ؟ والجميع مازالوا يدركون ان مصر وسوريا حينما اجبرتا على دخول المعركة ضد اسرائيل في اكتوبر ١٩٧٣ قدم الاتحاد السوفيتي لهما كل مساعدة ممكنة . وتمت تلك المساعدة بالشكل والوسائل التي ساعدت على تبلور واقع سياسي وعسكري مختلف نوعيا في الشرق الأوسط . ألم تعد مثل هذه الاعمال الاخوية بالفائدة على شعب مصر وغيره من الشعوب العربية حقسا ؟ في اعتقادي انها كانت مفيدة وليس في ذلك ادنى شك ، وليس في مقدور أحد ان يبرهن على عكس ذلك .

ولا تزال التسوية السياسية لازمة الشرق الأوسط قضية المستقبل وهناك ايضا استئناف اعمال مؤتمر جنيف للسلام بهدف تأمين التوصل الى سلام عادل ودائم في المنطقة . وليس من المستبعد ان تحاول اسرائيل التوصل الى تسوية نهائية على اساس تثبيت حدودها في جزء من الاراضي

العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ . وسوف يفرض ذلك في المستقبل نصلا سياسيا ودبلوماسيا غير سهل دفعا عن حقوق العرب . ومصالحهم . وسيكون الاتحاد السوفييتي دون شك اقوى حليف لأولئك الذين سيقفون ضد اجراء اية تنازلات لا مبرر لها لصالح الامبريالية والصهيونية . واعتقد اننى في غنى عن توضيح اسباب الموقف السوفييتي اذ انه يتبع بصورة عضوية من سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية .

ومن الواضح حتى الان ان الحكومة الاسرائيلية الجديدة لا تنوى على الاطلاق ان تميد الازامى العربية المفتصة الى اصحابها الشرعيين فقد اخلت الحكومة الاسرائيلية ان القدس وشرم الشيخ وقبسا من الضفة الغربية ومرتفات الجولان قد اصبحت ارضا اسرائيلية بشكل نهائى لا يقبل اى مناقشة .

ومثل هذه السياسة قصيرة النظر بالطبع ، غير ان راين يصر على انتهاجها . اما الولايات المتحدة فلا تزال تؤيدها بشكل او آخر . ولا اود ان اتنبأ مسبقا بموقف الولايات المتحدة في مؤتمر السلام القادم بجنيف لكننا نفضل ان نقول مع المثل العربى « عش رجبا تر عجا » ويبدو بوضوح ان موقف الحكومة الاسرائيلية الجديدة سيبقى الان موقفا عدوانيا ، وانها لا ترغب اطلاقا في تقديم تنازلات للبلدان العربية في اى مسألة من المسائل المتعلقة بالتسوية المقبلة لازمة .

ان الاتحاد السوفييتي يولى اهتماما كبيرا بان تكون العلاقات السوفييتية الامريكية علاقات سرية . وتهدف هذه السياسة الى تثبيت عملية الإفراج الدولى . وفي نفس الوقت فان بلادنا تسعى بكل ما في وسعها كي ينتصر السلام العادل في الشرق الاوسط . وهذا الموقف الذى تتخذه اول دولة اشتراكية في العالم موقف منطقي تماما . فالاتحاد السوفييتي اذ يقوم بواجبه الاممى حيال شعوب البلدان النامية في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية ، ومن بينها البلدان العربية ، انما يساعد بذلك على تعزيز مواقع الاشتراكية العالمية . انه يرى في « العالم الثالث » الذى يفضل بدرجة متزايدة طريق التطور غير الرأسمالى والاتجاه نحو الاشتراكية ، احتياطا ثوريا متزايدا للاشتراكية العالمية . وتخشى القوى الامبريالية الصداقة السوفييتية العربية ، ولذا نجدها تلجأ الى تلك المحاولات السعורה لنق أسفين في العلاقات بين الشعوب العربية وبين الاتحاد السوفييتي . ولتحقيق هذا الغرض نجدهم يروجون للاكاذوبة السخيفة حول مايسمى « بالتواطؤ السوفييتي الامريكي » في الشرق الاوسط على حساب مصالح بلدان هذه المنطقة .

ان الجواب على مروجى تلك الافتراءات حوى نوايا الاتحاد السوفييتي، هو الاعمال المموسة التى يقوم بها الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ومساعدتها من اجل انتصار السلام والعدالة في الشرق الاوسط .

ملاحظات حول سياسة الانفتاح الاقتصادى

بقلم : على نجيب

فى موجة اللفظ الذى أثير حول الانفتاح الاقتصادى فى الشهور السابقة ظهرت كثير من الأفكار وتناولت الجرائد كثيرا من الاخبار الاقتصادية فى هذا الشأن - ولقد تصور بعض حسنى النية او سيئها ان الانفتاح الاقتصادى فرصة العمر لتحقيق ثروات سريعة . وأنه بعد سنين من التخطيط الاقتصادى والتنمية الموجهة من الدولة ، أن الاوان لعقد الصفقات وابتزاز الاقتصاد القومى بشعارات الحرية الاقتصادية والمبادرة الفردية .

ولعل ماثراً من قرارات حول تسهيلات الاستيراد والقوائم التى تضم كثيرا من السلع مما سمح باستيراده من مدخرات المصريين العاملين فى الخارج والتسهيلات التى يجمع اعطائها للمستثمرين من العرب والاجانب مما ساعد على مثل هذه التصورات .

لقد تصور البعض أن سياسة الانفتاح فرصة لنشاط الراسمال الطفيلى للقيام بعمليات مريبة من نوع تلك التى أصدر فيها القضاء حكمة فى شهر يوليو الماضى :

ومن الماحم أنه مع ترك الاستيراد حرا مع الاجراءات والتسهيلات الجديدة فلاشك أن بعض النشاط الطفيلى سوف يجد مجالا للحركة ، وعلى الرغم من الفائدة المحققة لاسترجاع بعض دخول المصريين العاملين فى الخارج بامطائهم قلدا طيبا من الاغراءات لتحويل مدخراتهم فى صورة سلع لازمة سواء منها الخامات أو أدوات البناء وبعض السلع الاستهلاكية فلاشك أن هذه العملية تنطوى على قدر كبير من الفاقد الاقتصادى محسوبا بمصالح المجتمع ككل بصرف النظر عن التصرفين فى مثل هذه العمليات التجارية فليس كل المصريين الذين يحققون دخولا يرغبون فى ارجاعها الى مصر ممن يتقنون الاعمال التجارية كذلك فلاشك أن قدرتهم على الشراء بالكميات والاسعار التى يمكن الحصول عليها بشركات تجارية متخصصة هى قدرة مشكوك فيها تماما وبالضرورة فإن سمسارة متخصصين فى جمع هذه المدخرات سوف يجدون فرصة واسعة لتحقيق أرباح طفيلية من هذه العمليات . كذلك فإن طبقة من التجار من نوعية شارع الشواري سوف يودع نشاطهم فى توزيع هذه السلع كما أن كثيرا من الانماط الاستهلاكية سوف تجد مجالا أوسع لتحقيقها فئات ضيقة ممن يحققون دخولا أكبر فى المجتمع .

وقد يكون مناسباً أن تطرح مسألة اعطاء ميزات أكثر اغراء فى سعر العملة عند تحويل مثل هذه المدخرات مما يحفظ كمية النقد الاجنبى الناتج منها سليما تحركه الدولة فى المجالات الأكثر مناسبة وبذلك تحمى أيضا هؤلاء المدخرين الصغار وتقلل الى اقصى حد الفاقد الناتج من هذا النوع من العمليات الإستيرادية المشتتة .

لكن ذلك قضية ليس مجالها هذا التعليق فان قضية العملة متشعبة تحتاج لمعالجة خاصة .

كذلك ملأت بعض الصحف اعمدتها بمبالغات لا حد لها عن الاستثمارات الاجنبية القادمة الى مصر والتي سوف تحيلها الى مجتمع رفاهية فى سنين معدودة وليس هذا مجال مناقشة هذه السذاجات التى لاتترك أبسط الحقائق الاقتصادية للتنمية ، فعلى الرغم من احتياج اقتصادنا لعدد كبير من النقد الاجنبى اللازم للتنمية وللاحتياجات الاستهلاكية أو الخامات فمن المؤكد أن قدرة أى مجتمع على التنمية مرتبطة بموامل أكثر تعقيدا من مجرد توفر رأس المال . كذلك فإن مصير رأس المال واتجاهات استثماره والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية للتعامل معه مما يجعل أى عاقل ينظر الى مثل هذه الاخبار بتحفظ .

ولقد اندفع بعض المتشائمين الى رفض أى تعامل مع رأس المال الاجنبى ،

ولكم اثرت شائعات عن خط ثورة يوليو الاجتماعي وما يتهدده . غير ان ثورة يوليو تميزت بأنها مع كل انتصار وطني تحرزه تتقدم خطوة الى الامام في طريق التقدم الاجتماعي والتحول الاشتراكي وخدمة مصالح اوسع فئات الشعب العامل .

فبعد انتصارها الاول سنة ١٩٥٢ صدر قانون الاصلاح الزراعي ومع جلاء الاحتلال الإنجليزي بدأت سياسة التنمية . وبعد انتصار سنة ١٩٥٦ وجد القطاع العام ومع انشاء السد العالي تمت قوانين يوليو المجيدة التي حولت اقتصادنا من السيطرة الرأسمالية الى طريق التحول الاشتراكي .

ولعل للمتشائمين عذره فلم تكن مكاسب الشعب مهددة بأكثر مما كانت بعد هزيمة ١٩٦٧ . ولعلهم يخشون أن يتمكن الاستعمار من أن ينفذ من سياسة الانفتاح الى تخريب اقتصادنا القومي وتعطيل تقدمنا الاجتماعي . غير انهم يغفلون أن عام ١٩٧٣ كان عام الانتصار وأن بلادنا مقلبة على قفزة جديدة وليس ذلك في التنمية فحسب بل أيضا في التقدم الاجتماعي وخدمة مصالح جماهير الشعب العامل .

من هنا كانت اقوال الرئيس السادات في الاسكندرية من اهم الاحداث الاقتصادية على وجه التاكيد .

فقد حسم هذا الخطاب بشكل قاطع كثيرا من اهم القضايا التي تواجه الاقتصاد المصري في هذه اللحظة الهامة في تاريخنا .

لقد جدد اولي، هذه القضايا بقوله « نحن اشتراكيون تقدميون نعمل لصالح اوسع الجماهير المصرية على ضوء تجربة وطنية عمرها الآن ٢٢ عاما وعلى هدى من تراث هذا الشعب وحضارته وقيمه الراسخة الجذور في الاعمال » .

وقال للمتشائمين من ناحية ولغفلتي التفؤل « اقول لهؤلاء ان السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة والدمود البراقة تضر ولا تنفع وعلى الشعب ان يدرك ان المستقبل لا يبنيه المال الاجنبي ولا السلع الخارجية وحدها ، وانما يبنيه أولا شعبنا بكمه وعرقه وتضحياته »

« ان تصور الامور للجماهير على ان هناك عصا سحرية يمكن ان تحل

مشاكلهم بين يوم وليلة هو تضليل لها وإغواء لها من المسئولية

« وهذا الانفتاح ربما كانت له جوانب تخطف بريقها الابصار فهناك ثغرات كثيرة في مجتمعنا سمحت لها ظروفها المادية أو سفرها الى الخارج أو احتكاكها بمختلف الفئات بأن تتطلع الى صورة الحياة في البلاد الغربية المتقدمة ، بلاد مايسمونه مجتمع الاستهلاك »

« ان البلاد النامية — كل البلاد النامية — ربما كان من اكبر امتحاناتها ومن احد عوامل استقرارها أحيانا عدم قدرتها على التوفيق بين تلبية هذه الرغبات مهما كان الامر وبين ضرورة أن تضع أسس تنمية حقيقية تنهض بأساس وجودها وهو القاعدة الشعبية العريضة دون أن تقع في دائرة الحرمان أو تفتقر بلب العواقر التي تدفع الفرد الى العمل »

ولعل في ذلك ردا حاسما على كثير من اللفظ الذي اثر من الاتجاهات الاجتماعية في الانفتاح .

اما كلام الرئيس عن القطاع العام فواضح تماما « ان نجاح القطاع العام في تحقيق الاهداف الانتاجية أمر حيوى من أجل العبور من الخطة الانتقالية الى معدلات التنمية السريعة في خطة التنمية ، واذ تؤكد اليوم ايماننا بالقطاع العام وانجازاته وفلسفته وقدرته على العمل المنتج الخلاق لتحمل الغاملين بالقطاع العام مسئولية استغلال هذه الطاقة الانتاجية الضخمة والاجهزة الفنية والادارية المتخصصة على مستوى عالى من الخبرة العلمية والممارسة العملية التي يحتويها القطاع العام والتي تحملت الدولة والمجتمع كله من أجل انشائها الكثير من المال والجهد »

كذلك فان قول الرئيس « ولا تريد أن نجد أنفسنا بعد سنوات من استقبال العملات الحرقسواجهين بأن علينا أن نحول منها الى الخارج مالا قبل لنا به ونحن حريصون على أن نفعل ما نلتزم به تماما » . لعل في ذلك ايضا حلا حول موقف الثورة من الاستثمارات الأجنبية وخطورة أن تغل بعبازان المدفوعات من خلال استنزاف الأرباح .

أما الموقف من مصالح الجماهير الواسعة والدفاع عن تلك المصالح فيقول « كيف نستخدم هذه الموارد وفي أى مجال ولتوفير أى سلع وطبقا لأبغماير وأولويات وماهى الاهداف الاجتماعية التى نتوخاها وكيف نحقق دائما حوافز الربح من جهة وعدالة التوزيع من جهة أخرى »

كذلك « فقد أن الاوان لان يكون للرأى العام ولمختلف اجهزة الرقابة الشعبية والتنظيمات السياسية دورها الفعال في هذه الرقابة والمتابعة بل وفي الاقتراح والمشاركة وآساهمة . فالفارق الحاسم كما أكد فى نجاح أى خطة هو بين أن تقوم بها الدولة بأجهزتها فقط وبين أن يمارسها ويتحمل مسئوليتها الشعب كله »

ولاشك أن خطاب الرئيس قد أوضح الموقف من قضية التحول الاشتراكى والقطاع العام وأسكت كثيرا من اللسنة التى أخلت تحت شعار الانفتاح تدعو الى اهدار كافة المكاسب التى حققها الشعب العامل تحت قيادة ثورة يوليو

كذلك فان مايرد من اخبار الاستثمارات الأجنبية يوضح أن القدر الاعظم منها قروض وتسهيلات ائتمانية تستخدم لتحقيق خطة التنمية وتعمير منطقة القناة وتقوية القطاع العام . .

ان مصر التى حققت اعظم انتصاراتها فى اكتوبر ليست مستعدة لتحطيم البناء الاقتصادى والاجتماعى الذى ثبت فى التطبيق ورغم أى سلبات أنه قادر أن يتحمل اقصى الهزائم ثم يحقق الانتصار .

ولست أعتقد الا أن التناقضات بيننا وبين الاستعمار لم تخف او تهبط بالعكس فانه مع ماظهر على السطح من محاولات لحل المشاكل بأساليب سياسية الا أن انتصار اكتوبر يعبر عن تفاقم هذا التناقض العدائى فان حارس المصالح الاستعمارية قد أصيب بهزيمة موجعة والمصالح الاستعمارية نفسها أصبحت أكثر من أى وقت مضى مهددة أن ترجع لأصحابها الاصليين وهم الشعوب انعرية . كما يجب أن نلاحظ ايضا أن رد الفعل الاستعمارى لم يهبط بل بالعكس لقد تصاعد سواء تبينا ذلك فى انقلاب قبرص الذى يحولها الى قاعدة أو قاعدتين لحلف الاطلنطى موجة ضدنا أو فى نشاطه على الصعيد العربى محاولا تفتيت الجبهة العربية الواسعة التى حققت بتماسكها أول انتصار لها على دولة الصهيونية اسرائيل .



المرأة العاملة المصرية في قانون العمل الموحد بين نظرة التشريع ومحصلة التطبيق

بقلم : أمينة شفيق

صدر قانون العمل الموحد عام ١٩٥٩ لينظم في الأساس علاقات عمل راسمالية . فحتى ذلك التاريخ - عام ١٩٥٩ - لم تكن قيادة ثورة يوليو ١٩٥٢ قد اختبرت الى ما لانهاية رغبة وقدرة الراسمالية المحلية في تحمل اعباء تحقيق تنمية اقتصادية تهدف الى مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات . وكان هذا الهدف « مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات » هدفا أساسيا لقيادة الثورة في ذلك الوقت كما كان في نفس الوقت هدفا سياسيا يرمى الى حماية الاستقلال الوطني .

وحتى ذلك التاريخ لم تكن الدولة تمتلك الا الشركات الصناعية والتجارية ، كذلك بعض انصبة البنوك وشركات التأمين التي آلت الى ملكيتها بعد تمصير الممتلكات الفرنسية والبريطانية لحظة وقوع العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ .

فصدر قانون العمل الموحد لعام ١٩٥٩ بهدف تحقيق الاتي :

● توحيد قوانين العمل السارية في الاقليمين المصري والسوري (لتوحيد القوانين بعد تحقيق الوحدة السياسية عام ١٩٥٨) .

● تنظيم علاقات الطبقة العاملة مع الطبقة الرأسمالية اعتقادا من القيادة السياسية بأن استمرار الصراع الاجتماعي قد يعوق تنفيذ برامج التنمية الملقى على عاتق الرأسمالية المحلية ومن ثم تنظيم العلاقة بين الطبقتين كفيل ، ومن وجهة نظر القيادة ، بتخفيف حدة الصراع .

● اصدار قانون النقابات وإدراجه في الباب الرابع من قانون العمل . فقد كانت النقابات العمالية تعمل في ذلك التاريخ تبعا لقانون عام ١٩٤٢ وهو القانون الذي أقر شرعية قيام النقابات .

والذي تناقشه اليوم ليس قانون العمل الموحد كقانون صدر لينظم علاقات رأسمالية وسار تطبيقه على مرحلة تحول غير رأسمالية ، وهي المرحلة التي بدأت عام ١٩٦٠ بتأميم شركات الادوية والنقل العام والتأمين والبنوك والمؤسسات الصحفية . ولكن الذي تناقشه اليوم هو وضع المرأة العاملة في هذا القانون ، ثم الوضع الذي آل اليه بعد مرور خمسة عشر عاما على صدوره وتطبيقه .

فالمعروف أن أول قانون مصري يصدر لينظم عمل النساء كان قانون عام ١٩٣٣ . وقد صدر هذا القانون ليواجه حاجة اجتماعية للعاملات اللاتي كن يعملن في محالج القطن دون أى حماية قانونية . وكانت القوى النسائية حتى عام ١٩٣٣ تتمركز في شركات محالج ومكابس القطن التي امتلكتها العناصر الرأسمالية البريطانية .

وبعد ذلك جاء قانون عام ١٩٥٩ ليضع الإطار الأكثر اتساعا لحركة المرأة في العمل المنظم المدفوع الأجر - معنى ذلك في الصناعة والخدمات والتجارة فقط فالمرأة في الزراعة لم يمسها قانون ١٩٥٩ وإنما ترك تحديد أجرها - كأجيرة زراعية - لقانون الإصلاح الزراعي الصادر في ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ . أما موظفات الحكومة فسرى عليهن قانون الدولة .

فما هو موقع المرأة العاملة من قانون العمل الموحد لعام ١٩٥٩ .

أولا : جاء في المادة ٢ الفصل الاول في الباب الاول التعريف التالي للعامل :

مادة ٢ : يقصد بالعامل كل ذكر أو انثى يعمل ، لقاء أجر مهما كان نوعه ، في خدمة صاحب عمل وتحت سلطته أو إشرافه .

ثم جاءت المادة ١٣٠ في الفصل الرابع الخاص بتشغيل النساء من الباب الثالث لتنص على ما يلي :

مادة ١٣٠ : مع عدم الإخلال بأحكام المواد التالية تسرى على النساء العاملات جميع النصوص المنظمة لتشغيل العمال دون تمييز في العمل الواحد بينهم .

وبذلك نص القانون صراحة على المساواة . فكلمة « عامل » في القانون تعنى كل ذكر وانثى . كما أن تخصيص فصل خاص لتشغيل النساء لا يعنى عدم سريان مواد القانون الأخرى عليهن . . بل تؤكد المادتان مساواة المرأة بالرجل في كافة مواد القانون والبالغ عددها ٢٢٢ (مواد القانون ٢٣٣ وتخص النساء فيها ١١ مادة فقط . وبذلك أصبح المواد التي تشارك فيها المرأة الرجل ٢٢٢ مادة) .

ثم تأتي الى مناقشة المواد من رقم ١٣٠ الى ١٤٠ في الفصل الرابع من الباب الثالث . . وهو الفصل الخاص بتشغيل النساء .

يسجل هذا الفصل مايلي :

- تحريم اشتغال النساء في الاعمال الضارة .
- تحريم اشتغال النساء ليلا في غير الصناعات والاعمال التي يحددها وزير العمل .
- التزام صاحب العمل بتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية للنساء . وهي :
- المقاعد حيثما تستدعي طبيعة العمل ذلك .
- انشاء دور الحضانة حيثما يبلغ عدد العاملات ١٠٠ عاملة فأكثر .
- منح العاملات فترتي ارضاع للأمهات خلال ١٨ شهرا بعد الولادة لا تقل الفترة منها عن نصف ساعة خلال ساعات العمل اليومي (عادة تفضل الام العاملة المرضع تجمع بين الفترتين ثم الخروج ساعة مبكرة من عملها) .

كما منح القانون للمرأة العاملة الحقوق التالية :

— اجازة وضع تعادل ٥٠ يوما منها ٤٠ يوما بعد الوضع (عادة تجمع العاملات الخمسين يوما وتحصل عليها كلها بعد الوضع) .

— تحصل المرأة العاملة على ٧٠٪ من اجرها خلال اجازة الوضع .

— حرم القانون انتهاء عقد أو فصل أى عاملة أثناء حصولها على اجازة

الوضع أو اذا تغيبت بعدها بسبب مرض يتعلق بالحمل أو الوضع لمدة لا يجاوز مجموعها ستة أشهر .

ولا يسعنا هنا الا ان نذكر المكاسب الاخرى التى حصلت عليها المرأة من القانون ٩٢ لعام ١٩٥٩ وهو قانون التأمينات وبالتحديد من التعديلات التى ادخلت عليه عام ١٩٧١ . وهى المكاسب الآتية :

— يسمح لاولاد المرأة العاملة بالجمع بين المعاش المستحق لهم من والدهم والمعاش المستحق لهم من والدهم فى حدود ٢٥ جنيها للطفل بشرط الأزيد مجموع ما يستحق لهم من ٧٥ جنيها .

— يتول نصيب الزوجة العاملة فى المعاش المستحق نتيجة وفاة زوجها الى اولادها منه حتى يزول المانع من استحقاقها له فريد اليها .

— يعود للمرأة المعاش .. ائذلى ينقطع بسبب الزواج .. اليها اذا ما طلقت بشرط ألا يكون قد مضى على زواجها أكثر من عشر سنوات .

— يسمح حاليا للمرأة العاملة بان تجمع بين مرتبها أو معاشها ، وبين المعاش المستحق لها من زوجها فى حدود ٢٥ جنيها كحد أقصى .

فقانون التأمينات يعامل المرأة العاملة كمنتجة وكمدخلة شأنها شأن الرجل وبذلك يطبق مبدأ استقلالية المرأة الاقتصادية كاملة : بجانب ذلك يعطى قانون التأمينات بعض المزايا التأمينية لبناء المرأة العاملة تشجيعا من المشرع للمرأة على استمرارها فى العمل . فطلالا يستطيع أبناء المرأة العاملة والمدخلة فى نفس الوقت ، الحصول على مزايا فى المعاش فان ذلك يدفع المرأة الى التمسك بعملها .

ونتيجة لذلك زادت نسبة النساء المشتغلات فى الأنشطة الاقتصادية الصناعية والتجارية وكذلك فى جهاز الدولة . فقد ارتفع عددهن من عام

١٩٦١/٦. الى عام ٧١/٧ (١) من ٤٤٢ الف عاملة وموظفة الى ٨٣٨ الفا .
وبذلك ارتفعت نسبة القوى العاملة النسائية الى قوة العمل العاملة في
جمهورية مصر العربية من ٦٣٪ عام ٦١/٦ الى ٨٥٪ عام ١٩٧١/٧ .
كما أن أعلى نسبة قوة عمل نسائية موجودة في حقلين اقتصاديين . أولا
الخدمات حيث ترتفع نسبتهم الى ٤١٥٪ ثم الصناعات التحويلية حيث
تبلغ ١١٪ . وبذلك تعمل في الخدمات وفي الصناعات التحويلية ٥٢٪
من قوة عمل النساء في مصر .

وامام ذلك التشريع الذى اراد أن يدفع المرأة الى سوق العمل المنظم ،
وامام تلك الموجة الصاعدة لحركة عمل المرأة واجهت المرأة المصرية ثلاثة
افتراءات أساسية ترمى الى وقف ذلك للزحف التحررى لنساء مصر .

اولها : ان حصول المرأة على هذه الفرص في العمل الانتاجى كفىل بأن
يسحب من الرجل هذه الفرص ذاتها .

فقد اعتبر اصحاب هذا الافتراء أن المرأة منافسة للرجل في الحياة .
وطالما أن الرجل هو المسئول عن اطعام الأسرة فلا بد للمرأة من أن تراجع
من أجل أن يعمل الرجل . اما خروج المرأة للعمل فيعنى - من وجهة نظر
اصحاب هذا الافتراء - أنه توجد أسر تتمتع بدخلين وأسر محرومة من
أى دخل .

فاصحاب هذا الافتراء لم يستطيعوا أن يروا سوق العمل الا سوقا
واحدة ومتجانسة ، رغم أن سوق العمل - وخاصة التى تتأثر بنتاج
التنمية الشاملة وتؤثر فيها - سوقا متباينة تتطلب مهارات متنوعة ومتجددة
ومتطورة ولا نهائية .. هذه السوق الجديدة لا يمكن أن تصبح حكرا
للرجل . فاضطرار الرجل لسوق العمل لا يستطيع أن يحقق ديناميكيته .
كما أن تشغيل المرأة هو أحد الوسائل الحاسمة في أحداث التغيرات
السلوكية في المجتمع والتى تدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ..

وحتى اصحاب هذا الافتراء كثيرا مايقعون فاقدى التوازن لحظة مايقدم
أبهم ، وخاصة اذا كان شابا حديث التخرج ، على الزواج . قامام ضغوط
الحياة الاقتصادية فانه لا يستطيع الا ان يتزوج من امرأة عاملة .

والا فمن أين له الاحتفاظ بالمستوى الاقتصادى السوى ؟

ثانيها : أن خروج المرأة للعمل يحقق لها الاستقلالية . وبالتالي تخرج

(١) المصدر : وزارة التخطيط : الكوادر البشرية في الجمهورية العربية المتحدة ١٩٧١
ص. ٢٠.

بأسرتها من الطابع القديم للمرأة من حيث خضوعها المطلق للزوج وتفرغها الكامل للأولاد واهتمامها المطلق بالبيت وبالتحديد بالمطبخ . هذا هو الافتراء الثانى .

هذا اذا اخذنا الحقيقة من واقع شكلياتها .. اما من حيث مضامينها فان الجموع العامة للنساء العاملات يكتسبن مع الوقت ومع تجديد الاجيال قدرات اختيار الزوج وإدارة المنزل وتنشئة الأولاد لا يمكن أن تكتسبها تلك التى لم تمارس العمل المنظم والمدفوع .

فالمرأة العاملة تختار عادة الرجل الذى تتزوجة دون أى ضغط منها كان شديدا . هنا تصبح شريكة للرجل ، وهى تؤسس معه هذه الشركة لأنها تريد ذلك .. وتريد ذلك فقط دون أى ضغوط اقتصادية .

وهى بالإضافة الى ذلك - وفى الغالب الاصح - شديدة الاحساس بعامل الزمن وبأهمية النظام . وبالتالي فبيتها يتأثر عادة بأحاسيسها هذا . أما قضية الإنشاء فان مطلبها الاساسى والخاص بدور الحضنة سوف يطرح نفسه فى جزء تالى فى هذا المقال . ولكن كل الذى يمكن أن يقال هنا هو أنه فى الوقت الذى يعبر فيه الأولاد سن الطفولة ، ينعكس السلوك المكتسب للأسرة والناتج من كونها أسرة منتجة الجانبين على الأولاد .

ثالثها : ان المرأة لا تستطيع أن تتخذ من عملها إلا مصدرا جديدا لاقتصاديات الأسرة أى ان عمل المرأة لا يكمن فى طبيعة أصيلة فيها . ومهما عملت فلن تحوله الى مهمة مستقرة ومجربى للحياة وجزء من عاداتها كما هو الحال بالنسبة للرجل . لذلك فانتاجيتها تنخفض وخاصة بعد الزواج والانجاب . بالإضافة الى ذلك لا يمشى الطموح كثيرا مع المرأة العاملة . فهى بالتالى ليست مثابرة ولا دموية .

وأصحاب هذا الافتراء يتناسون دائما أن وراء الرجل قرون من العمل المنظم . هذه القرون هى التى أكسبته هذا التفوق العددي والنوعي . أما المرأة فلا تملك وراءها إلا سنوات التطور الصناعى . فهذه السنوات هى التى شهدت عمل المرأة المنظم والمدفوع . أما قبل ذلك فان الزراعة اخلت الكثير من عرق المرأة ولكن بلا تنظيم وبلا أجر مستقل أو ثابت .

واستنادا على هذه الافتراءات تبلور اتجاه فى أعوام ١٩٦٢ و ١٩٦٤ يرفض أن يوظف النساء فى الشركات والمؤسسات التى يسيطر عليها .. تحت حجة الانتاجية . فتحت هذه الحجة كاد مبدأ المساواة أن يتحطم ، لولا تدخل القيادات الادارية العليا وفرضها المبدأ ، ثم اصداؤها لأوامر تؤكد وتطالب بعدم التفرقة .

وعندما أقرت الدولة مبدأ تشغيل كل الذين يصلون الى سن العمل .. باتت المرأة تحصل على فرص واسعة ودون أى قيد . اللهم الا القيد العام الذى فرضته ظروف حركة التحرر على المجتمع ككل والتى أجبرت الدولة الا تسعى الى التنمية بالمعدلات التى سارت عليها قبل عام ١٩٦٧ . فهذا القيد - لا شك - له تأثير على نمو قوى العمل النسائية .. كما أن له تأثيره على قوة عمل الرجال .. وعلى اقتصاديات مصر كلها .

وبعد كل ذلك .. ما هى فى النهاية المحصلة لتطبيق قانون العمل منذ عام ١٩٥٩ وإلى الآن .. وبالتحديد محصلة تطبيق قانون متحرر فى نظرتة للمرأة فى ظل سيادة قيم غير متحررة .

● لولا لم تستطيع أى من تلك العناصر المحافظة أن تتراجع ولو بخطوة واحدة عن تحقيق مبدأ المساواة فى الأجر . ففى القطاع العام لا يمكن لادارة مهما بلغت درجة محافظتها أو تحفظها على عمل النساء الا أن تعطى للأجر الذى أقرته الدولة ثم سارت عليه ، للرجل والمرأة على السواء . فكل العاملات يبدأن بالحد الأدنى الذى يبدأ به الرجل . وكل خريجات الشهادات المتوسطة يبدأن كما بدأ الخريج ، وكذلك كل مهنة تبدأ بالمرتب الذى يبدأ به زميلها المعين معها . فمعد هذه الدرجة لا يمكن أن يحدث التلاعب ولا تكون الادارة قد خرقت مبدأ سياسيا للدولة .

● ثانيا .. وبعد ذلك يبدأ عنصر عدم التحرر فى فرض وجوده من خلال ما يسمى بالتدريب واتاحة فرص النمو . ويبدو هذا واضحا ووسطا العاملات اللاتى يعملن مقابل أجر يومية . وينحصر كثير وسط حواملات الشهادات المتوسطة والجامعية . ففى الحالة الثانية وضع نظام العلاوات بحيث لا يسمح بالتلاعب بمبدأ المساواة . أما فى الحالة الثانية فيمكن من خلال حرمان العاملات من فرص التدريب المهني أن يحرم من فرص الترقية وبالتالي النمو الاقتصادى المتكافئ مع الرجل .

ورداً على هذه الظاهرة يقول بعض المديرين ان وقت المرأة وظروفها العائلية لايسمحان لها بحضور دورات التدريب المهني التى اعتبرتها لائحة للولايات العامة اجبارية واساسية فى قواعد الترقية . وهذا يقودنا الى مناقشة اهم القضايا التى تواجه المرأة العاملة فى احتكاكها اليومي بالعمل وبحياتها المنزلية .

ففى الفقرة الثانية من المادة ١٣٩ من الفصل الرابع من الباب الثالث جاء مايلى : « وعليه اذا كان يستخدم مائة عاملة فأكثر فى مكان واحد أن يوفر دارا للحضانة يحدد شروط انشائها ونظامها وما تتحمله العاملة مقابل لتفادها بها (قرأه من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ») .

فإذا كان المشروع قد وضع دور الحضانة في صلب قانون العمل إيماناً منه بأن الأمومة وظيفة اجتماعية ولا بد أن يقف المجتمع مع العاملة الأم ويساندها في علاقتها بأولادها وخاصة إذا كانوا أطفالاً .. ذلك كله بهدف إعطائها أنسب الظروف النفسية من أجل الاستمرار في عملها وزيادة إنتاجيتها ، فإن الإدارات العامة أهتمت هذه الفقرة من المادة ١٣ حتى باتت أمومة المرأة العاملة عقاب ينزل عليها لأنها اختارت طريق المساهمة في البناء الاجتماعي .

وحتى لحظة كتابة هذه السطور باتت مشكلة دور الحضانة النظيفة والرخيصة والأمنة مطلباً جماهيرياً للنساء العاملات في مصر ، كذلك باتت مشكلة رعاية أبناء المرأة العاملة مشكلة يومية . خاصة إذا انتمت المرأة العاملة إلى الطبقات الفقيرة من المجتمع ولتي لا تستطيع أن توفر أجر المربية .. أو تكاليف دور الحضانة الباهظة . أن الإنتاج الذي يقدمه أي عامل وأية عاملة لمجتمعها ماهر إلا حالة سلوكية لهما . تلك الحالة التي تتمخض عن مؤثرات عديدة أهمها إحساس العامل والعاملة أنهما يقلمان من الواجبات الاجتماعية لأنهما في النهاية يحصلان على حقوق اجتماعية . وللمرأة العاملة الأم مطالب من الدولة في قضايا يومية محددة ..

ما مدى إحساسها بالمساواة .

ما مدى ماقلعه لها الدولة من مساعداًت تعينها على انجاز مهمتها
الأسرية .

ما مدى الرعاية التي تحيطها الدولة لأطفالها .

وهذه المطالب تمثل مرحلة مرهونة بفترة زمنية محددة ومرتبطة بتدرج تطور المجتمع وكلما حقق المجتمع من تقدم اجتماعي كلما تجددت مطالب المرأة منه .. وفي الغالب ترتفع المطالب إلى مستويات الرقي الاجتماعي . ولكن ، وفي النهاية ، لا بد للمجتمع أن ينظر بعين الاعتبار لمشاكل المرأة العاملة .. وخاصة أقربها .. تلك التي نص عليها القانون .. وباتت حبرا على ورق .. ذلك لا بد للمرأة أن تعمل وسوف تعمل .. ولن تعود مرة أخرى إلى موقفها السلبي السابق من قضية المساهمة الجادة في إثراء مستقبل البشرية ..

سياسة خارجية

السلام والحرب والثورة

بقلم : ماكس ريمان

نتج عن التفجرات الكبيرة في الشؤون العالمية في السنوات الاخيرة واقع تاريخي جديد ، فهناك تحول يجري من الحرب الى السلام ، من التوتر الى الانفراج الدولي والتمسّيش السلمى . ويدخل الحياة العامة النشطة جيل جديد كون مفهومه عن الحرب من آباءه ومن كتاب ذكريات الحرب . وقد يبدو غير مناسب للوهلة الاولى ان يشير أحد شهود الحرب العالمية الاولى ، التى نشبت منذ ستين عاما، واشترك فيها رقم ارادته ، ذكريات مؤلمة .

ولكننا نحن الشيوعيين لا ننظر الى الامر على هذا النحو . فالتحليل التاريخي الواقعى لنشأة تلك الحسرب وآثارها ودروسها من زاوية مشكلات العصر الحالى الخاصة بالحرب والسلام والثورة امر له علاقة بالموضوع لعدة اسباب على الاقل .

أولاً : كان النضال المثابر ضد الحروب الإمبريالية والتقدم الذى أحرزته فى هذا الشأن الحركات المناهضة للحرب فى كل أنحاء العالم ، مرتبطتين دائماً ارتباطاً وثيقاً بالتطور الإيجابى للعملية الثورية . ويتضاعف هذا الارتباط اليوم ، عندما لا يكون الهدف هو التخلص من خطر الصدام العسكرى فحسب ، وكذلك تغيير نظام العلاقات الدولية بشكل جدى ، وجعل الانفراج لا رجعة فيه . والحقيقة أن مستقبل الإنسانية يعتمد على درجة كبيرة على التحام النضال ضد الحرب مع النضال الثورى . وليس مما يدعو إلى الدهشة أن هذه النقطة قد أكدها الاجتماع العالمى للأجزاب الشيوعية والعمالية فى سنة ١٩٦٩ . فقد قال : « تظل الحلقة الرئيسية للعمل الموحّد للقوى المعادية للإمبريالية هى النضال ضد الحرب ، ومن أجل السلام العالمى ، وضد خطر نشوب حرب عالمية نووية حراوية والإبادة الجماعية ، ذلك الخطر الذى لا يزال يهدد البشرية » (١) ولا يشير الدهشة كذلك أن التقدم الظاهر لبرنامج السلام الذى أقره المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى يجد المساندة الحارة من الشيوعيين وجميع الثوريين الحقيقيين ، باعتباره هجوم السلام التاريخى للاشتراكية .

ثانياً : تواصل الإمبريالية التى يقع عليها اللوم من الناحية التاريخية لأثارة حربين عالميتين وجميع حروب الغزو والحروب غير العادلة ، أذكاء التوترات الدولية ، وهى مصدر سباق التسلح ، الذى ثمنه من عرق الشعوب ، مصدر النزاعات المسلحة وأعمال الثورة المضادة .

ثالثاً : لا تقتصر مصالح التقدم الثورى الثابت على مجرد إزالة التهديد المباشر بالحرب أو العدوان أو التقليل منه . فالمفهوم الطبقي الماركسى - اللينينى لهذه المصالح يؤدى بشكل حتمى إلى ضرورة اجتثاث أسباب الحرب وعزل أنصار النزعة العسكرية والعدوان ، وإزاحة الإمبريالية من مسرح التاريخ .

رابعاً : يجرى فى عصرنا ، ومحتواه الرئيسى الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية صراع أندولوجى حاد فى محيط التعايش السلمى والمنافسة بين النظامين حول القضايا التى تتعلق بمستقبل البشرية بأكملها . والتعدد الكبير فى المذاهب البرجوازية المتعلقة بقضايا الحرب ، وآثارها الاجتماعية ، يتطلب من الشيوعيين - اللينينيين من الحرب والسلام والثورة ، وتحقيق هذا كذلك بتحليل ملموس لدورس التاريخ .

وستكون محاولة القيام بكشف كمال لكل القضايا فى نطاق مقالة واحدة

(١٠) الاجتماع العالمى للأحزاب الشيوعية والعمالية فى موسكو ١٩٦٩ ، دار نشر السلام والاشتراكية - براغ ١٩٦٩ ، ص ٢١ .

محاولة عقيمة بالطبع . وكل ما يريده الكاتب هو الاستفادة من الفرصة
التي أتاحتها الذكرى السنوية للحرب العالمية الأولى للتعرض لبعض دروسها
القيمة ، وللتذكير ببعض المعتقدات الماركسية - اللينينية المعروفة جيدا
ولكنها كثيرا ما تهمل أو تشوه .

لقد بدا الامبرياليون الحرب العالمية الأولى لكي يطوا تناقضات النظام
الامبريالي العالمي على طريقتهم . ولكن الحرب فشلت في القضاء على أى من
هذه التناقضات . وعلى العكس من ذلك ، أصبحت التناقضات فيما بين
الدول الامبريالية وداخلها أكثر حدة . وسببت الحرب العالمية الأولى وثورة
أكتوبر الاشتراكية في روسيا أزمة عامة للراسمالية . وادى ازدياد حدة
التناقضات الرأسمالية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ونمو الحركة
الثورية ، الى تعميق الأزمة العامة للنظام الرأسمالي ، وانفصل عن المسكر
الرأسمالي عدد من البلدان الأوروبية والآسيوية . فهل يتضمن هذا الامر
الثابت تلويخيا وذو العلاقة المصيرية بالامبريالية أن الثورات « تنشأ » حتميا
من الحروب ؟ لا ، فالماركسيون - اللينيونيون لم يقولوا على الإطلاق أن
الحرب ولا شيء غير الحرب ، هي التي تؤدي الى ميلاد الثورة . فالحروب
والثورات أمور تختلف في نشأتها اختلافا كاملا . ولا توجد علاقة مباشرة
ضرورية بينها ، باعتبارها ظواهر اجتماعية . والحرب في حد ذاتها ليست
على الإطلاق سببا في الثورة ، حتى ولو صحبها قيام ثورة . والانتفاضة
الثورية أمر ممكن عندما تكون الظروف المادية ناضجة لذلك ، أى عندما ينشأ
وضع ثورى ويكون العامل الذاتي للثورة ناضجا - بدرجة كافية .

حقا ، أن دروس الحريين الملمتين ذات عبرة كبيرة بالنسبة للامبرياليين
ولا يوجد سياسي برجوازي عاقل يمكن أن يتجاهلها . ولكن الأكثر أهمية
لنا نحن الشيوعيين هو تأكيد أمر آخر . فهناك علاقة بين الحرب والثورة .
ومصالح العملية الثورية العالمية مرتبطة على الدوام في جوهرها بالنضال
ضد حروب الغزو الامبريالي ، والدمار الذي ينشأ عنها حتميا .

وفي فجر الحركة الشيوعية ، أعلن البيان الافتتاحي للاممية الأولى ، أن
النضال في سبيل السلام جزء من « النضال العام من أجل تحرير الطبقات
العاملة » . (٢) . وفي سنة ١٨٩٣ ، كتب فردريك انجلز في مقالته : « هل
يمكن نزع سلاح أوروبا ؟ » يقول : « .. لقد وصل نظام الجيوش الدائمة

(٢) المجلس العام للاممية الأولى ١٨٦٤ - ١٨٦٦ ، الحاضر ، موسكو ، ص ٢٨٧ .

في كل أنحاء أوروبا الى حد انه اما أن يؤدي الى خراب الشعوب من الناحية الاقتصادية ، وهي تزج تحت عبء النفقات العسكرية ، او يؤدي بصورة حتمية الى حرب ابادية عالمية » .

ان قادة الطبقة العاملة-، وهم يعرفون الاضرار التي لا حصر لها التي ينزلها بالشعوب نزاع عالمي مسلح ، قد بذلوا كل ما في وسعهم لتجنب قيام حمام دم . وقد اجاب لينين عن سؤال وجهه الصحفي البولندي ا . مايكوسن ، عما اذا كان يريد نشوب حرب في أوروبا ، فقال : « لا ، اننى لا أريد نشوب حرب . . اننى أفعل وسوف أفعل كل ما في استطاعتي لمنع التمتع بالحرب . اننى لا أريد أن يبذل ملايين البروليتاريين بعضهم البعض ويدفعون بدمائهم ثمن جنون الامبريالية . هذا هو موقفى من هذه القضية . . والتنبؤ من الناحية الموضوعية بقيام حرب ومحاولة استخدامها الى اقصى حد اذا بدأت ، شيء ، والرغبة في الحرب والعمل من أجلها شيء مختلف تماما » (٣) فقبل الحرب وبعد نشوبها ، عندما أصبحت خيانة قادة الاممية الثانية أمرا واضحا ظل عدد قليل من الاحزاب مخلصا للاممية البروليتارية وللتضامن ضد الامبريالية . وذلك القلة قد أهمها مثال البلاشفة الروس بقيادة لينين ، وصوت النواب البلاشفة في مجلس الدوما بشجاعة ضد الميزانية العسكرية للحكومة القيصريية . وصوت الاشتراكيون الديمقراطيون الصربون كذلك ضد اعتمادات الحرب . واتخذ التنسليكيون البلغارون ، واليساريون في قيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروماني ، والينساريون الالمان بقيادة كولر لينبخت وروزا لوكسمبرج ، والقوى الاممية اليسارية في الاحزاب الاشتراكية الاخرى ، موقفا ضد الحرب

وقد استمددنا شجاعتنا في المانيا لمعارضة الحرب الامبريالية من كارل لينبخت وهو النائب الوحيد في الرايخشتاج ، الذي رفض طلب الحكومة بالموافقة على اعتمادات الحرب في ٢ ديسمبر ١٩١٤ . ودعا لينبخت العمال الى اعلان « الحرب على الحرب » . وقال موضحا الامر للعمال الالمان : « ان العدو الرئيسى لكل امة موجود في بلد هذه الامة . والعدو الرئيسى للشعب الالماني موجود في المانيا . انه الامبريالية الالمانية ، وحزب الحرب الالماني ، والدبلوماسية السرية الالمانية ، ويجب أن تكافح الامة الالمانية هذا العدو في بلاده ، وأن تقوم بنضال سياسى ، وتعاون مع البروليتاريا في البلدان الاخرى ، التى تناضل ضد الامبريالية فيها » (٤) .

(٣) ي . سيرانسكى : « سنوات لينين في بولندا » ، موسكو ، ١٩٢١ ، ص ٣٩ « بالروسية »
(٤) العدو الرئيسى في بلانك نشرة سرية لاتحاد سبارتاكوس ، مايو ١٩١٥ ، كارل لينبخت ، خطب ومؤلفات مختارة ، ١٩٥٢ ، ص ٢٠١

ووجه لينين والبلاشفة اللوم ، في المؤتمر العالي للاشتراكيين في زيبروالد
في سبتمبر عام ١٩١٥ ، الى خيانة احزاب الاممية الثانية . وجاء في بيان
زيبروالد : « نحن ممثلي الاحزاب الاشتراكية والنفقات الاقليات فيها ،
نحن الالمان والفرنسيين والايطاليين والروس والبولنديين واللتوانيين
والرومانيين والبلغاريين والسويديين والنرويجيين والهولنديين والسويسريين
نحن الذين نرفض قبول التضامن القومي مع طبقة المستغلين ، ولكننا نقبل
التضامن الاممي مع البروليتاريا ، اجتمعنا لتعيد الروابط الاممية المفصومة
ولننحو الطبقة العاملة الى ان تذكر واجبتها نحو نفسها وبدء الاتصال في
سبيل السلام » (٥) .

وحول البلاشفة الحرب الامبريالية ، وهم يقومون بنضالهم الثوري اثناء
الحرب ، الى حرب اهلية ، وقاموا بثورة اكتوبر الاشتراكية الطائفة ، وحققوا
بذلك الاهداف التي حددتها مؤتمر زيبروالد وكانت اول خطوة للدولة
السوفييتية الناشئة ، التي بدأت سياسة خارجية مستقلة للطبقة العاملة ،
نفي اعتبار « مرسوم السلام » .

وفي مقدور العالم الان ان يرى ان الشيوعيين هم اكثر المدافعين عن
السلام ومبادئ التعايش السلمي عزما وقدماء .

ان الحرب تعني الموت والدمار (وخاصة في عصرنا) . وليس هذا كل
شيء . فالحرب التي يؤيدها الامبرياليون تسعى ، بالإضافة الى اهداف
الغزو ، الى تحقيق هدف آخر ، هو دعم السيطرة الطبقة البرجوازية ،
وهي بالتالي موجة ضد مصالح الحركة الثورية للعمال والجماعات
العاملة . وعلى ذلك ، فان موقف الشيوعيين من الحرب والسلام موقف
طبيقي على الدوام .

ولهذا السبب بالتحديد لا يوجد شيء مشترك بين الثوريين الثابتين وبين
المسألة الخالصة التي تستند الى فكرة مقاومة الشر . ومن هنا تنشأ
التعاليم الماركسية المعروفة عن الحروب العادلة وغير العادلة التي يحددها

(٥) وثائق ومواد تاريخ تطور الحركة العمالية الثانية ، الجزء الاول ، برلين ،
١٩٥٨ ، ص ٢٢٨ .

مضمونها الطبقي . ومن هنا تأتي المسألة التي تقدمها الاحزاب الماركسية

– اللينييه للحروب التي تشن ضد المستغلين ودفاعا عن الكاسب

الاشتراكية ، وفي سبيل التحرر . وما يبعث الارتياح العميق في نفوسنا

ان المؤتمر الشيوعي العالي اعلن مساندة النضال البطولي للشعب الفيتنامي الذي توج بنصر تاريخي ، باعتبارها الهدف الرئيسي للعمل المصادي للامبريالية . ويفخر الشيوعيون في كل انحاء العالم بحق بان حركة التحرر الوطني في الشرق الاوسط واسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية تسجل نصرا بعد آخر – فصيلة بعد أخرى – على الاستعمار والامبريالية . وهذا امر مفهوم ، لانهم يرون خلف كل انتصار من هذه الانتصارات ثمار سياستهم الاممية ، ونتائج تضامنهم مع المناضلين في سبيل الحرية ومساندتهم لهم . وهم يشتركون مع المناضلين في سبيل الحرية في الشعور بمرارة النكسات والهزائم ، لان الضربات التي توجهها الامبريالية للثوريين والديموقراطيين في منطقة التحرر الوطني ، هي كذلك ضربات موجة الى الحركات الثورية العالمية .

وجميع الشيوعيين مقتنعون بان سياسة التعايش السلمي لا تتعارض مع

حق الشعوب المضطهدة في استخدام طرق واشكال النضال التي ترى انها

ضرورية للتحرر . ولا جدال ايضا في حق كل امة في الدفاع عن نفسها

عسكريا ضد الهجمات الامبريالية ، وحققا كذلك في مساندة الشعوب

الاخرى في هذه القضية المعقدة . ويعتبر ذلك جزءا من النضال العام الذي

تخوضه الشعوب ضد الامبريالية .

لقد اصبحت قوى السلام اكثر قوة ، وهي قادرة على ان تقيم مقبات قوية امام النزعة العسكرية والمعدوان . ان استمرار التغير في علاقات القوى لصالح الاشتراكية ، وتماظم حركة الطبقة العاملة وحركة التحرر الوطني ، قد حد من قدرة الدول الامبريالية على حكم العالم وعلى فرض ارادتها على الشعوب واتاح في نفس الوقت لحركة قوى السلام العالمية القوية الفرص لتخليص الانسانية من خطر الحروب الامبريالية .

وقد غيرت الامبريالية ثيابها في عصرنا ، ولم تعد ما كانت عليه في بداية هذا القرن ، واصبح يطوقها العالم الاشتراكي القوي ، والطبقة العاملة العالمية ، وحركة التحرر الوطني . ولا تزال الامبريالية ، رغم انها مرغمة على التلازم مع الظروف المتغيرة ، تشكل خطراً . ولا تزال استراتيجيتها موجة ضد الاشتراكية وضد قوى التقدم الاجتماعي ، ولم تتغير طبيعتها العدوانية ، لانها ناشئة من جوهر نظامها ، من سيطرة الاحتكارات ،

وتمطشها الى تحقيق الحد الأقصى للربح ، والتوسع . والحقيقة ان الامبريالية اليوم قد تخطت كل ارقامها القياسية السابقة في حجم آلة الحرب التابعة لها ، ودرجة اسباح الطليح العسكري على الاقتصاد والحياة الاجتماعية بأسرها .

وتضع الاحزاب الشيوعية استراتيجية النضال الثوري ، مستندة الى التحليل العلمى الذى تقوم به للوضع العالمى المتغير ، والتغير فى علاقات القوى . وقد استنتج لينين منذ ستين عاما ، عندما كانت الامبريالية تسيطر على العالم ، ان الحروب حتمية ، ووجه الثوريين الماركسيين الى تنظيم الجماهير العاملة من أجل النضال ضد المطامع التوسعية للحكومات البرجوازية . ويؤمن الشيوعيون فى عصرنا ، وهم يضعون فى الاعتبار القوى المعادية للامبريالية ، انه من الممكن تجنب نشوب حرب عالمية ، رغم ان خطر الحرب سوف يظل قائما طالما استمرت الامبريالية فى الوجود . وهذا الاستنتاج ذو أهمية بالغة للحركة الثورية المعاصرة ، وللمسعى الى تعبئة الطبقة العاملة والجماهير العاملة والقوى العاملة الواسعة ، لساندة مبادئ التعايش السلمى . ومن المهم ، فى ضوء الدروس المستخلصة منذ ستين عاما ، تأكيد ان التفجرات التاريخية التى أدت الى هذا الاستنتاج قد أحدثها تطور التناقض الرئيسى فى عصرنا - وهو التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية - وهى الى حد كبير انعكاس للأثار الاجتماعية والسياسية للحروب العالمية التى أثارتها الامبريالية .

ومن المؤسف ، ان دروس الحريين العالميتين قد نسيتها أكثر العناصر العدوانية فى بعض البلدان الامبريالية . وتحاول هذه العناصر كما كان الحال من قبل اقامة حساباتها السياسية على القوة العسكرية وقرعة السلاح .

وقد تجسدت الطبيعة العدوانية للامبريالية فى سلسلة من المغامرات العسكرية عقب الحرب العالمية الثانية . وشن الامبرياليون فى هذه الفترة القصيرة الى حد ما أكثر من ثلاثين حربا . وكانت أشنع جرائمهم العدوان الذى شنته الولايات المتحدة على فيتنام . ويمكننا أن نرى الامبريالية عدوانية كما كانت دائما من التأثير المدمر الذى يمارسه التجمع العسكرى الصناعى فى البلدان الرأسمالية ومن سباق التسلح . وقد وصلت النفقات العسكرية المباشرة فى اثناء الحرب العالمية الاولى الى ٢٠٨ مليار دولار ، فى حين ان نفقات البلدان الاعضاء فى حلف الاطلنطى فى سنوات « السلم » منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بلغت ١٧٠٠ مليون دولار . وقد انضمت جمهورية ألمانيا الاتحادية الى مجموعة البلدان التى تقف فى طليعة سباق التسلح . وبلغت ميزانيتها العسكرية طبقا لبيانات حلف الاطلنطى ، ٣١٥ بليون مارك .

ويفطى التضخم الكبير فى النفقات العسكرية ، كما كان الحال أيام الحرب العالمية الاولى بالأكذوبة التى تحدثت عن « تهديد » المصالح بالغة الأهمية

للبلاد ، وهى الاكاديمية التى تنتشر هذه الايام فى رداء العداء الشيوعية .

وقد اندلعت الحرب العالمية الاولى بسبب التناقضات فيما بين الدول الامبريالية ، وهى التناقضات الناشئة من التطور الاقتصادى والسياسى المتفاوت للبلدان الرأسمالية - تناقضات نمت بشكل متواصل على مدى عشرات السنوات من التنافس الحاد .

والآن ، ومع ازدياد عمق الازمة العامة للرأسمالية كذلك ، لا يزال تطور الدول الامبريالية الكبرى أكثر تفلوتا ، والتناقضات فيما بينها أكثر حدة . وقد واجهت كتلتان امبريالتان ، هما كتلة الوفاق الودى والكتلة الالاتية النمساوية ، كل منهما الاخرى عشية الحرب العالمية الاولى وانفصلا . وتبرز الآن كذلك ثلاثة مراكز للقوة - الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان - فى اطار النظام الرأسمالى .

غير ان الوضع العالمى الراهن يتميز بصفة اساسية جديدة . ومن غير المقبول ان الامبريالية لا تدرك النتائج الاجتماعية غير المواتية بالنسبة لها والتى قد تترتب على حرب عالمية . ان تدعيم ونمو القوى المعادية للامبريالية ، والتى تعلن عن نهايتها المحتومة ، يستحث الامبريالية لمحاولة التخفيف من التناقضات بين الدول الامبريالية والتغلب عليها . ويعتبر الواقعيون فى صفوف البرجوازية الاحتكارية من الاهمية بمكان ان يوضع فى الاعتبار تغير علاقات القوى العالمية ، وقوية موقفها الضعيف من طريق تكاتف القوى على النطاق الامبريالى بأكمله . وقد دفع ذلك ، بين أمور اخرى ، دورة اوتواو لمجلس خلف الاطلنطى فى يونيو الى تبني مايدعى « باملان الاطلنطى » ، دامية الى وحدة وبناء القوة العسكرية . ولكن على الرغم من هذه المحاولة الجديدة لتخفيف التناقضات ، فانها تستمر فى السيادة فى حلف الاطلنطى والنظام الاسبريالى فى مجموعه .

ولابد ان نذكر ، ونحن نسترجع الاحداث الماضية ، خطر التعصب القومى ، الذى الهبه قادة الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية فى ذلك الحين ، وشعاراتهم عن « الدفاع عن الوطن » و « السلام الدلى » ، ونسياستهم المرتدة التى ألحقت ابلغ الضرر بحركة الطبقة العاملة . وقد مرت الاشتراكية الديموقراطية العالمية منذ ذلك الحين بتطور عميق ، رغم انه متناقض . ويجرى فى داخلها تمايز واضح حول قضايا مهمة مثل الانفراج والتعايش السلمى . ولعله من الاسلم القول بان الاشتراكيين الديموقراطيين يستخلصون بعض النتائج من خبرة اسلافهم ايام الحرب العالمية الاولى . ان بعض الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية والحكومات التى يشكلها الاشتراكيون

الديمقراطيون ، تتبع ، تحت تأثير انتقير في علاقا بقوى العالمية ، سياسة خارجية تتفق الى حد كبير مع الحقائق في اوربا وبقية انحاء العالم . وينطبق هذا بصفة خاصة على سياسة حكومة جمهورية المانيا الاتحادية ، التي يقوم فيها الحزب الاشتراكي الديمقراطي بالدور المسيطر ، نحو البلدان الاشتراكية

لكن ينبغي الا نغفل انه لا تزال توجد قوى تعارض سياسة التعايش السلمى في قيادة الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية ، ومن بينها الحزب الاشتراكي الديمقراطي في جمهورية المانيا الاتحادية . ولناخذ على سبيل المثال ، وزير الدفاع في جمهورية المانيا الاتحادية ، جورج ليبز ، الذى يفترى بسخط مستمر على الدول الاشتراكية ويدكى سباق التسليح .

وتتطور وحده العمل بين الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين في فرنسا وايطاليا والبرسس وبلدان اخرى ، في حين ان قيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي في جمهورية المانيا الاتحادية تمارض هذا التعاون ، وهذا امر ضار بالطبقة العاملة . ولكن الشيوعيين في المانيا الغربية لن يتحرفوا عن هدف تحقيق هذه الوحدة . ان للعمال الشيوعيين واعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي مصالح مشتركة ، وهى صيانة السلام وصد الهجوم الذى يقوم به رأس المال الكبير وعملاقه على الظروف الاجتماعية للشعب وحقوقه الديمقراطية . حقا ان للشيوعيين و، اشتراكيين الديمقراطيين وجهات نظر ايدولوجية مختلفة . لكن ذلك يجب الا يعترض طريق العمل الموحد في القضايا التى تهم مصالحنا المشتركة

ورغم ان الاحداث التى نعالجها وقعت منذ اكثر من نصف قرن ، فان الدروس التى يمكن ويجب ان نستخلصها منها واضحة . فاولا ، تجبر الطبيعة الثابتة للامبريالية الطبقة العاملة العالمية على ان تكون صلبة غير متهاونة في القضايا الحيوية الخاصة بالحرب والسلام . وبلاضافة الى ذلك ، فان النضال الفصائل ضد الامبريالية يتطلب منا مكافحة الايدولوجية والتطبيق الضارين للانتهازية اليمينية .

وينبغى علينا ، لكي نكون قادرين على احباط خطط القوى الامبريالية الاكثر عدوانية واعوانها ، الذين ياملون في ارجاع عقارب الساعة الى الوراء ، الى اسوء ايام الحرب الباردة ، ان نعلم أولا وقبل كل شئ ، وحدة البروليتاريا العالمية ، ونوحدها تحت راية ماركس وانجلز ولينين . وعلى اساس تلك الوحدة ، يمكن ان تقوم جبهة عريضة لكل القوى الديمقراطية التى تتطلع الى السلام والديمقراطية والحرية .

وتبين دروس الحريين الماضيتين ان اى نضال ضد الامبريالية لن يكون انفعالا الا اذا اقترن بنقد لايدولوجيات المعادية للطبقة العاملة . وقد شهدت السنوات الخمسين الماضية لتاريخ العالم مواجهة مستمرة بين الايدولوجية البروليتارية والايدولوجية البرجوازية حول قضايا السلام والحرب والثورة

وتحاول الرجعية الامبريالية أن تحرف حركة الطبقة العاملة المنظمة عن الاشتراك النشط في السياسة الخارجية ، وأن تفتت وحدة الفصائل الوطنية للطبقة العاملة ، وتبذر عدم الثقة في صفوفها . وهي تستخدم لتحقيق هذه الغاية مجموعة متنوعة من الوسائل ، ليس أقلها شانا الوسائل الايديولوجية .

والاممية البروليتارية ، وهي المبدأ الاساسي للحركة الشيوعية والعمالية العالمية ، ذلك المبدأ الذي يكمن في جذور السياسة الخارجية للبلدان الاشتراكية ، ظلت هدفا لاشد الهجمات التي تشنها الايديولوجية البرجوازية ضراوة . وفي كل مرة يبدي فيها الشيوعيون تضامنهم مع نضال الشعوب ضد رأس المال ، أو يقدمون المساعدة لقوى التحرر الوطني ، يصور ذلك على أنه « يد موسسكو » ، أو أنه سعي من جانب البلدان الاشتراكية « لتصدير » الثورة ، ولا ضرورة لأن يعالج بأسباب هذه المبكرات الصيانية . وقد برهن علم الماركسية اللينينية على أن الثورة ليست سلة قفلة للتصدير ، وأن أسبابها تنشا من النظام الرأسمالي .

وآخر لعبة من لعب الدعاية البرجوازية هي تصوير الجهود المثارة التي تبذلها الاشتراكية لتوطيد علاقات التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، وتوسيع التعاون فيما بينها ، على أنها علامة على ضعف الاشتراكية . ونود أن نسال واضعي هذه اللعبة : هل يستطيع الاتحاد السوفييتي « الضعيف » وأسرّة الدول الاشتراكية « الضعيفة » ، أن تفرض على الامبريالية سياسة لم يصنعها الذين يخططون للاحتكارات أو مجالس الوزراء البرجوازية ، وهي سياسة التعايش السلمي التي تقدم بها قائد البروليتاريا العالمية لينين . ولا يستطيع انسان له تفكير أن ينكر أن هذه السياسة قد فرضت على الامبريالية .

ولكن هناك سياسيون برجوازيون يريدون تحت تأثير هذه الخرافة ، أن ينتزعوا تنازلات سياسية وايدولوجية من البلدان الاشتراكية في مقابل اقامة روابط اقتصادية معها . وغنى عن القول أن هذا جهد ضائع .

ويحاول المفكرون الايديولوجيون للامبريالية عن غير طائل ، وهم يشرون حجة مضللة اثر أخرى ، أن يحطوا من شان سياسة السلام الاشتراكية . والأسوأ من ذلك ، أن بعض الوفود الوطنية في المؤتمر الاوربي تحاول أن تعمد الوضع باستخدام « منطق » هؤلاء المفكرين الايديولوجيين ، وتقديم مقترحات من الواضح أنها غير مقبولة أو غير ذات صلة بالموضوع . وهناك

أمر واضح ، أكدته دروس التاريخ ، وهو أن المستقبل ضد الذين لا يزالون يحاولون إبقاء الأمم على حافة الحرب .

وتلحق الانتهازية المعاصرة أبغض الضرر بالطبقة العاملة ، وحسبت الانتهازية اليمينية عن الطابع « السلمي » للأمبريالية الحديثة ، وكذلك الاتهام الذي توجهه التجريفية « اليسارية » للتعايش السلمي بأنه « رفض للنبذىء الطبقيّة الثورية » ، يقدمان بصورة موضوعية وعلى حد سواء خدمة للإيديولوجية الرجوازية .

وكما ضربت مبادئ التعايش السلمي بجذور عميقة فى الشئون الدولية ، فإن جهاز الدعاية التابع لإمداء الانفراج يبدأ فى إخراج « نظريات » يسارية متطرفة ثورية زائفة ، تهدف إلى دفع الطبقة العاملة إلى شئ « حروب ثورية » طائشة ، وكيس هناك جديد فى هذه النظريات لأنها تعود إلى التروتسكية . والمزامم القائلة بأن الأمبريالية ليست إلا « نمرًا من ورق » لا يستطيع الصمود أمام مجرد بندقية ، مزامم خطيرة للدعاية . والشعارات القائلة بأن « الحرب لا يمكن تدميرها إلا بالحرب » ، و « إذا أردت أن تختفى البندقية فعليك أن تحمل بندقية » هي صورة زائفة للتفكير السليم ، ومن الطبيعي أنها بعيدة كل البعد عن الماركسية اللينينية .

وتهتلى الأحزاب الشيوعية ، وهي تكافح خصومها الإيديولوجيين ، ببوصلة دقيقة يعتمد عليها - هي عقيدة ماركس وأنجلز ولينين . وهي عقيدة إنسانية بشكل عميق . والنضال فى سبيل التحرر الاجتماعى للطبقة العاملة نضال فى سبيل طريقة للحياة جديدة بالبشر . ولكن الذين يروجون للحرب « لمنح الثورة قوة دافعة » قد ولوا ظهورهم للماركسية اللينينية بشكل كامل .

إن الحرب العالمية الأولى من أبشع الجرائم التى ارتكبتها الأمبريالية ضد الإنسانية . وقد نتج منها عشرة ملايين قتيل ، وعشرين مليون مفقد ، وتدمير ممتلكات قيمتها ٣٣٨ مليون دولار . وكان الألم والدمار اللذان سببتهما الحرب العالمية الثانية ، التى بلغت الأمبريالية ، أكبر من ذلك .

وبدل مدى الدمار والتخلف اللذين أصابت بهما الحربان العالميتان البشرية بوضوح كبير على أنه ليست أمام الطبقة العاملة مهمة أتبل وأكثر أهمية من منع كارثة جديدة . وسوف تؤدى الحرب ، مع وجود أحدث وسائل الإبادة الشاملة ، إلى تعريض وجود مدينتنا نفسه للخطر . وليس هناك بديل للحرب سوى سياسة التعايش السلمي .

لقد قال الرفيق بريجنيف ، السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى ، وهويتحدث إلى المؤتمر العالمى لقوى السلام :

« اننا نصور بنضالنا فى سبيل تحقيق مبادئ التعايش السلمى ،
ما هو عزيز أكثر من غيره على ملايين الناس فى الأرض ، وهو حقهم فى
الحياة ، حقهم فى التخلص من خطر الفناء فى لهيب الحزب . ونحس
بعلتنا هذا نناضل كذلك فى سبيل ظروف دولية ملائمة للتقدم الاجتماعى
لكل البلدان والشعوب . »

واليوم تعتبر بلدان الاسرة الاشتراكية وجميع الشيوعيين وقد شرعوا
فى تحويل مبادئ التعايش السلمى الى قاعدة للعلاقات الدولية ، انه من
الممكن العمل فى سبيل أهداف محددة هامة ، مثل جعل الانفراج لاروجة
فيه ، وعقد المؤتمر الاوروبى بنجاح ، وتحقيق تقدم فى نزع السلاح ،
وتوسيع التعايش السلمى ليشمل العالم بأكمله ، وأن الوقت قد حان لذلك

ولا تعنى سياسة التعايش السلمى رفض الصراع الطبقي أو التخفيف
من العملية الثورية . والأمـر على عكس ذلك تماماً . فهذه السياسة تسهل
الصراع الطبقي على النطالين الوطنى والعالمى . وهى بخلفها ظروف ملائمة
بصورة أكبر للتطور الشامل للبلدان الاشتراكية ، تجعل مزايا الاشتراكية
محسوسة بصورة أكبر ، ومع اشتداد المنافسة بين النظامين الاجتماعيين ،
تستغل الطبقة العاملة فى العالم الرأسمالى هذه الفرصة لتستفيد من
النجاح الذى تحزه البلدان الاشتراكية فى نضالها من أجل رفع مستوى
معيشتها والحصول على حقوق ديموقراطية اوسع ، وتستطيع شعوب
البلدان النامية هى الأخرى أن تستفيد من هذا النجاح لدعم استقلالها
السياسى ، ونيل استقلال اقتصادى حقيقى . وقد ظهرت فرص ملائمة
للحد من الانفاق على التسليح ، واستخدام الأموال التى تتوفر نتيجة ذلك
لاجراء اصلاحات اجتماعية لصالح الشعب .

ان سياسة التعايش السلمى تحقق تقدما فى بلادنا رغم مقاومة رأس
المال الاحتكارى ، وخاصة مجموعاته الأكثر عدوانية وهذا هو السبب فى
أن النضال فى سبيل التعايش السلمى يمكن أن يكون وسيلة هامة لجذب
الجماعات العاملة ، وغيرها من القوى الديموقراطية ، الى النضال ضد
رأس المال الاحتكارى ، ولذلك فإن النضال فى سبيل السلام هو سياسة
ثورية حقيقية .

تنسيق دبلوماسية البلدان الاشتراكية

بقلم : فرجيش بوبا

ان المنصر الرئيسى فى الوضع العالمى اليوم هو الانفراج ، هو التحول من الحرب الباردة والمواجهة الى الامن والتعايش السلمى . والمسالمة الرئيسية فى الطريق نحو وجود دولى اكثر صحة تشمل المحادثات الثمرة بين قادة الدول الاشتراكية والراسمالية ، وخاصة الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية وايطاليا ، وتوقيع اتفاقية باريس الخاصة بفييتنام ، والخطوات المتخذة لتنفيذها ، وحل ما يسمى المشكلة الالمانية وتناجى المرحلة الاولى لاتمنر الامن والتعاون الاوروبى، والمداولات بشأن المرحلة الثانية منه . وبند المحادثات الخاصة بالخفض المتبادل للقوات والاسلحة فى اوربا الوسطى . والاتفاق على وقف اطلاق النار فى الشرق الاوسط فى شهر اكتوبر الماضى ، وبدايات اعادة الاوضاع هناك الى حالتها الطبيعية ، دليل دافع على عمق وقوة عملية الانفراج .

ويعود الفضل الرئيسى فى نشوء هذا «الجو الدولى» الملائم الى اسرة الدول الاشتراكية التى كانت مبادراتها ونشاطها فى المسرح الدولى بمقترحاتها القائمة على أساس وطيء ، والتى قدمت فى الوقت المناسب ، أخذة فى الاعتبار المصالح المختلفة للشعوب ، ذات فائدة كبيرة فى تعزيز التحول نحو السلام . ولم تكن البلدان الاشتراكية لتستطيع على الاطلاق أن تحقق هذا النجاح الكبير فى المسرح العالمى لولا تدمير قواها وتنسيق نشاطها الدبلوماسى .

ويبدو ذلك كله واضحا للغاية ، ومع ذلك فإن التفسيرات تبدو مضطربة فى بعض الاحيان فهناك مثلا ، وجهة النظر القائلة بأنه لا توجد حاجة الى تنسيق السياسة الخارجية ، لأن للدول الاشتراكية هدفا مشتركا ، وأن قادتها يعتبرون الماركسية اللينينية مرشدا لهم . ويخفى البعض أن يفرغ التنسيق الدبلوماسى باستقلال بلدانهم ومصالحها القومية .

وهذه المواقف انعكاس لتصورات خاطئة قائمة على تهوين واضح من شأن الظروف الرئيسية ، ولذلك فهى غير مقبولة .

ان نضال الطبقة العاملة ضد رأس المال نضال عالمى - على وجه التحديد . وقد برهن كلاسيكيو الماركسية اللينينية بصورة مسهبة على ذلك ، ماركس وانجلز وفيما بعد : لينين فى حقبة الامبريالية . وأوضح ماركس وانجلز فى البيان الشيوعى وفى مؤلفات أخرى أن الصراع الطبقي البروليتاريا عالمى فى طبيعته ، رغم أنه يجرى فى الاطار القومى . أنه وحده الذى يستطيع أن يحقق أهداف الطبقة العاملة ، وهى الاطاحة برأس المال ، واقامة سلطة الطبقة العاملة . وقد اثبت لينين مرة أخرى هذه النتيجة ، وهو يحلل قوانين الامبريالية ، وأشار الى أنها ضالحة فى الظروف الجديدة أكثر من أى وقت مضى .

والطبيعة العالمية لنضال البروليتاريا ضد البرجوازية مستمدة ، أولا ، من أن عمال العالم لا يمكنهم أن يتفوقوا على التحالف الذى القوميات المتعددة لرأس المال ، وأن يبدؤوا رسالتهم التاريخية ، رهى ضمان النصر للاشتراكية والشيوعية على النطاقين القومى والعالمى ، الا ببذل جهود مشتركة تنسق على النطاق العالمى .

والدولة الاشتراكية هى دولة الطبقة العاملة : ومن البديهي أن سياستها الخارجية تستخدم مصالح الطبقة العاملة العالمية . ولذلك فإن نشاط البلدان الاشتراكية على المسرح الدولى هو ، فى نهاية المطاف ، جزء من النضال الذى تقوم به الطبقة العاملة العالمية ضد رأس المال ، ولذلك فإن له طبيعة التضامن العالمى . وبدون ذلك لكان من الصعب على الدول الاشتراكية أن تحقق أهدافها فى النضال ضد التلاحم الدولى للبلدان

الراسمالية . ولا يوجد امر غريب في تنسيق أعمال السياسة الخارجية للدول الاشتراكية ، ويقوم هذا التنسيق على الاسس نفسها التي يقوم عليها تنسيق الجهود في النضال من أجل الاشتراكية والتقدم الاجتماعي .

وانتصار الاشتراكية على النطاق العالمي هو الهدف النهائي المشترك الذي تسعى اليه الاحزاب الحاكمة في الدول الاشتراكية وحكوماتها بانتهاجها سياستها الخارجية . وتعمل هذه الاحزاب والحكومات ، ولها في نشاطها الدولي هدف مشترك ، على خلق ظروف خارجية ملائمة لبناء الاشتراكية والشيوعية ، ودعم النظام الاشتراكي في بلدانها ، وهذا ما يجعل من الممكن لها ان تقدم المساعدة للقوى المناهضة في كل القارات في سبيل الاشتراكية والتقدم . ويبدل الامبرياليون بالطبع ، كل القوى المناهضة في كل القارات في سبيل الاشتراكية والتقدم . ويبدل الامبرياليون ، بالطبع ، كل ما في وسعهم لمنع البلدان الاشتراكية من القيام بمهمتها الرئيسية ، من تحقيق اهدافها الدولية الاساسية المشتركة . وليس ثمة من شك في ان العمل المنسق والتبادل المنتظم للخبرة في النضال ضد العدو المشترك ضرورتان من ضرورات السياسة الخارجية الناجحة .

وتؤكد هذه الحاجة الحقيقية الماثلة في ان خصوم التقدم والاستراكية يبدلون قصاراهم لتنسيق نشاطهم الدبلوماسي .

فالاتحادان اللذان يعقدنهما سنويا مجلس حلف الاطلسي يتضمن جدول أعمالهما قناعة عامة ، تقطين رئيسيتين ، هما تنسيق السياسة العسكرية والخارجية . وبديل الدول التسع الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة الكثير في الاونة الاخيرة لتنسيق اهداف سياستها الخارجية وخططها بصورة وثق ولا تخفي الدول الرأسمالية في أوروبا الغربية أمر تنسيق جهودها الموجهة ضد بعض المبادرات السياسية للبلدان الاشتراكية

ومن نالوك ، أن التناقضات في الاونة الاخيرة بين الدول الامبريالية قد ظهرت على السطح ، بما في ذلك ، داخل حلف الاطلسي . ولكن من الخطأ الحسم التغافل عن أن حكومات البلدان الرأسمالية يمكنها أن تطرح تناقضاتها جانباً اذا ما تعلق الامر بمصالحها الحيوية ، اذا ما فكرت في احباط خطط البلدان الاشتراكية أو وقفت ضدها . وهذا في حد ذاته دليل آخر على الحاجة الى ان تنسق البلدان الاشتراكية تحركات سياستها الخارجية .

واخيراً وليس آخراً ، فإن « الاستراتيجية الدبلوماسية المشتركة للاقطار الاشتراكية » هي في مضمونها أو شكلها ، كيفية مع المصالح القومية بطريقة تمنع أي انتهاك للسيادة الوطنية والاستقلال . فهي تهدف الى تحقيق مصالحها الاشتراكية بصورة أكثر فاعلية . ويمكن ان يعمد التنسيق

يتيح أساسا للحد الأقصى للتنسيق بين المصالح القومية لكل بلد ، طالما أنه يتطرق على تنسيق سياسات وضعتها دول مستقلة بصورة مستقلة .
ولذلك فنشاطها الدبلوماسي يخدم المصالح القومية والدولية للبلدان الاشتراكية ، وهذا ما يمنحها مزايا ملحوظة . والافتقار الى التنسيق لا يمكن أن يؤدي إلا الى الاضرار بقضية الاشتراكية .

وفي السنوات القلائل الماضية ، كانت الاحداث الدولية تتطور بسرعة كبيرة بحيث أصبح لزام على الدول الاشتراكية أن تنسق ، لا الجوانب الأساسية لنشاطها الدولي فحسب ، بل وكذلك التفاصيل الأساسية وخاصة في القضايا الهامة .

لقد اقررنا في الوضع العالمي من مرحلة تظهر فيها معالم تغيرات ايجابية اساسية وعلامات ذلك هي أن تحسن العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة سوف يستمر ، وسوف تظهر فرص جديدة لتوسيع الروابط الثنائية فيما بين البلدان الاشتراكية والراسمالية الاخرى أن توقع نهاية المرحلة الثالثة لوتر الأمن والتعاون الاوربي في وقت مبكر برسي الاسس لتبادل مثير في جميع المجالات . وهناك أمل في أن يستكمل الانفراج السياسي بانفراج عسكري ، وأن يحرز الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تقدما في تخفيف سباق التسلح ، وأن تتحقق نتائج محددة في مؤتمر فيينا الخاص بخفض القوات المسلحة والتسلح في أوروبا الوسطى . ولايزال انفجار القتال يتكرر في فيتنام الجنوبية ، ولكن حكومة سايغون سوف هزم ، في النهاية ، على تنفيذ اتفاقية باريس . وسوف يعود السلام كذلك الى الشرق الاوسط ، حيث تتطلع الشعوب الى النجاح في اكمال عملية التسوية السياسية للمشكلات التي تواجهها .

ولا يستطيع المرء أن يفغل ، من الناحية الاخرى ، رؤية النشاط الذي تزايد في الآونة الاخيرة لخصوم التغير الإيجابي في الدول الرأسمالية المتطورة فهم يعارضون ازدياد التعاون بين البلدان الاشتراكية والراسمالية ، ويبدلون كل مافي وسعهم لمقولة الانفراج

والتلاحم النشط بين البلدان الاشتراكية وتنسيق نشاطها الدولي ، هما وحدهما اللذان يمكن أن يعززا الانفراج ، ويبدأ نشر وتدعيم مبادئ التعايش السلمي ، ويحبط المحاولات الرجعية الرامية الى شن هجوم مضاد والدول الاشتراكية هي القادرة مع القوى الاخرى التقدمية المحبة للسلام في العالم ، على أن توقف بالاشتراك مع القادة ذوي التفكير الواقعي في البلدان الرأسمالية ، المحاولات التي قبلها الدوائر الامبريالية العدوانية وحلفاؤها للعودة بالانسانية الى اسوأ أيام الحرب الباردة .

كل هذا يتطلب تنظيما افضل وتخطيطا اكبر للتعاون الدولي بين البلدان

الاستراتيجية . والتنسيق الفعال للسياسة الخارجية والعمل الدبلوماسي المشترك للبلدان الاعضاء في اسرة الدول الاستراتيجية . يمثلان اليوم ضرورة أكثر من أى وقت مضى .

والاجتماعات التى تعقدتها اللجنة السياسية الاستشارية التابعة لمعاهدة وارسو ذات دور هام في هذا المجال . ولا يمكن المبالغة في مغزاها ، لانها توفر ندوة للدول الاعضاء لتبادل الخبرة وتنسيق مهامها الدولية الاساسية ونحركات سياستها الخارجية ذات الاهمية القصوى .

ويجب ان تذكر الدور الذى قامت به اللجنة السياسية الاستشارية في المبادرة الى تقديم حل قضية السلام والامن في أوروبا . وقد ظلت اللجنة انسيابية الاستشارية ، منذ تأسيس منظمة معاهدة وارسو ، تعمل بنشاط لصالح السلام في أوروبا ، ولانشاء نظام للامن الجماعى يربط بين هذه الاهداف وبين الانفراج العسكرى ، وتبحث اللجنة السياسية الاستشارية في كل اجتماع من اجتماعاتها تقريرا بعض جوانب الامن الأوروبى . ومما له أهمية خاصة البيان الذى أصدرته اللجنة السياسية الاستشارية في اجتماعها في بوخارست في سنة ١٩٦٦ : « فهو لم يتعرض للمشكلات القائمة الخاصة بالامن والسلام الأوروبين فحسب ، بل وحدد كذلك معالم برنامج واسع لنزع السلاح . وقد أصدرت اللجنة السياسية الاستشارية ، في الاجتماع الذى عقده في بودابست بعد ثلاث سنوات ، نداء الى حكومات جميع البلدان الأوروبية ، تتقدم فيه بمقتراحات ملموسة لعقد مؤتمر ثلاثى ، وتم ذلك الإعداد لهذا المؤتمر . وتمت المرحلة الاولى للمؤتمر الأوروبى العام في هلسنكى في صيف سنة ١٩٧٣ .

ومن الاحداث البارزة في حياة البلدان الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو الاجتماع الذى عقده اللجنة السياسية الاستشارية . في وارسو في ١٧ - ١٨ ابريل . والمشاركون في الاجتماع

كانوا مجمعين في تقييمهم للتطورات الدولية .

اعلنوا رغبتهم في وقت مبكر المرحلة الثالثة من مراحل مؤتمر الامن والتعاون الأوروبى وإزالة العقبات المصطنعة التى تستخدمها حكومات بعض البلدان الأوروبية لتأخير انتهاء المؤتمر ، وابعاده عن القيام بالمهام الاساسية التى تواجهه .

درسوا الوضع الذى سوف ينشأ بعد انتهاء المؤتمر الأوروبى ، واعربوا بالاجماع عن الامل في ان تستمر عملية الانفراج السياسى ، وان تساهم خطوات فعالة في الانفراج العسكرى .

— أقرروا الجهود التي على الدول الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو أن تبذلها لمد الانفراج خارج أوروبا الى جميع مناطق العالم . وقد أصبح للانفراج الآن بالفعل تأثير حاسم في نقل تسوية النزاعات في فيتنسليم ولاوس وشبه قارة جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط الى المجال السياسي وخلق ظروف ملائمة لنضال الشعوب في سبيل الحرية والاستقلال ولديموقراطية والتقدم والسلام .

— اشلوا الى أنه رغم أن الاتجاه الى الانفراج هو الجانب المسيطر في الوضع الدولي الراهن فإن خصومه لم يلقوا السلاح ، ويحاولون أن يجعلوا عملية التغيير الإيجابي بطيئة .

وقد ركزت اللجنة السياسية الاستشارية في اجتماعها بصفة خاصة على تقوية السلام والأمن الأوروبيين .

والامر الأكثر اهمية انها لم تدرس القضايا القائمة اليوم فحسب ، بل وحددت كذلك آراء البلدان الاشتراكية في قضايا المستقبل . وقد دعت اللجنة السياسية الاستشارية ، وهي تصف المؤتمر الأوروبي بأنه نقطة البداية في العمل التاريخي في إنشاء علاقات جديدة بين جميع الدول الأوروبية الى تعزيز التعاون الواسع من أجل النفع المادي والروحي الكبير لكل المشتركين فيه . ويتفق مع هذا الهدف إنشاء منظمة دائمة من الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي .

وهناك مسألة هامة أخرى ترتبط بالأمن الأوروبي ، وكانت موضع بحث دقيق في اللجنة السياسية الاستشارية ، هي الانفراج العسكري . ويجدر بنا أن نذكر أن المبادئ الأساسية لخفض القوات المسلحة والتسلح في أوروبا قد حددتها البيان الذي أصدرته اللجنة السياسية الاستشارية في براغ في يناير ١٩٧٢ « ١ » . وقد أُميد تأكيد هذا مرة أخرى في وارسو ، حيث تم التأكيد على أن نجاح محادثات فيينا الخاصة بخفض القوات المسلحة والأسلحة في أوروبا الوسطى عن طريق عقد اتفاق بناء ، سوف يكون مساهمة في الانفراج .

ودرست اللجنة السياسية الاستشارية كذلك الوضع في الشرق الأوسط وبياناتها التي أصدرته بعنوان : « في مستقبل سلم عادل دائم في الشرق الأوسط » جدير بالذكر من نواح عديدة . فهو يشير الى الاهمية الكبرى لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط المقرر عقده في جنيف ، وإلى الحاجة

(١) ينص (بيان السلام والأمن والتعاون في أوروبا) الصادر في ٢٦ يناير ، على أن معاهدة خفض القوات المسلحة والأسلحة ، الوطنية والاجنبية « في أوروبا » يجب أن يجري تسويتها بحيث لا تضر بالبلدان التي يشغلها هذا الخفض - (المصور)

لأن تشترك فيه جميع البلدان التي يعنىها الامر مباشرة ، وكذلك ممثلو الشعب العربى الفلسطينى . ويجب أن يؤدى عمل هذا المؤتمر ، أولا ، الى حل القضايا الرئيسية الخاصة بتسوية الشرق الاوسط، وهى انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى العربية المحتلة ، وضمان الحقوق المشروعة للشعب العربى الفلسطينى طبقا لمطامحه القومية ، وضمان امن جميع بلدان المنطقة ووحدة اراضيها وسيادتها .

وقيم المشتركون في الاجتماع اتفاقية الفصل بين القوات بوصفها خطوة أولى وأولية نحو تسوية عامة لمسألة الشرق الاوسط ، ينبغي أن تعقبها خطوات أخرى تهدف الى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بهذا الموضوع .

وساعد البلدان الاشتراكية بقوة نضال الشعوب العربية ضد سياسة العدوان الامبريالية ، وفي سبيل سلع عادل ودائم ، وفي سبيل ضمان تطورها الحر وتقدمها الاقتصادى والاجتماعى ، وتحقيق هذه الاهداف الهامة لا ينفصل عن النضال ضد القوى التي تسعى لابعاد الشعوب العربية عن الطريق التقدمى وتجعلها تابعة مرة أخرى للامبريالية سياسيا واقتصاديا .

واعربت البلدان الأعضاء في حلف وارسو عن استعادها لعمل الكثير من أجل التوصل الى تسوية سلمية لنزاع الشرق الاوسط ، وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع البلدان العربية في النضال ضد الامبريالية والاستعمار الجديد ، ومن أجل السلام والحرية والتقدم الاجتماعى .

واتفق المشتركون في الاجتماع في الراى حول نضال الشعب الفيتنامى ، معلنين عن تأييدهم الكامل لسياسة حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية والحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية بصدد تنفيذ اتفاقية باريس حول فيتنام ، وللمبادرة الجديدة البنائة للحكومة الثورية المؤقتة في ٢٢ مارس ١٩٧٤ .

وقد سجلوا ان اتفاقية باريس تمثل ، باعتبارها أحد المنجزات التاريخية للشعب الفيتنامى البطل ، انتصارا مشتركا للبلدان الاشتراكية ، وقوى التحرر الوطنى والانسانية بأسرها ، ذلك الانتصار الذى خلق الشروط اللازمة للقيام بمهام البناء الاشتراكي في فيتنام الشمالية ، وتطور فيتنام الجنوبية على طريق السلام والاستقلال والديمقراطية . وكل هذا يؤدى الى اشاعة الوضع الطبيعي في الجو السياسى في الهند الصينية وفي جنوب شرقى اسيا بأسره .

والاجماع الذى تبنى في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية في تقييم

قضايا فيتنام هو أساس الموقف المشترك المستمر للدول الاعضاء في معاهدة وارسو فيما يتعلق بأحداث هذه المنطقة الهامة في العالم .

وقد أبدت الدول المثلة في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية في وارسو قلقها العميق ازاء الوضع في شيلي عقب الاطاحة بحكومة الوحدة الشعبية الدستورية في « سبتمبر ١٩٧٣ » وادانت بقوة الاعمال التنصيفية السريعة التي قامت بها الزمرة الشيلية الحاكمة واضطهاد الديمقراطيين ، والاجراءات غير القانونية والفضائح .

واشارت اللجنة السياسية الاستشارية الى أن حالة الطوارئ مستمرة في شيلي ، وأن عهدا من الارهاب يسود هناك ، وأن جميع الاحزاب السياسية وال نقابات والمنظمات العملة قد حُلت . وقد وضع أبرز ممثل الشعب الشيلي في ظروف غير انسانية في سجون الزمرة الحاكمة ، ومن بينهم السكرتير العام للحزب الشيوعي لويس كورفالان ، ووزير الخارجية السابق الاشتراكي كلودومير الميدا ، ورئيس الحزب الراديكالي انسيلمو سولي ودعا المشتركون في الاجتماع البلدان الأخرى التي تمز عليها قضية التقدم ان تهب لتأييد حقوق الإنسان ، وكرامة الفرد وقيمه في شيلي .

وقد أعربت الدول الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو ، الامينة على واجهها الامي ، عن تضامنها الكامل مع النضال العادل لشعوب اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ضد الامبريانية والاستعمار والاستعمار الجديد وفي سبيل التحرر الوطني ، ودعم الاستقلال السياسي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتقدم الاجتماعي .

وقد ايد المشتركون في الاجتماع الجوهر المعادي للامبريالية لسياسة البلدان غير المنحازة وقدروا تقديراً كبيراً مساهمتها المتزايدة في النضال من اجل الانفراج ، وضد الحرب والعدوان وفي سبيل السلام والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي . وقد اكدوا ، في هذا الشأن ، أهمية المؤتمر الرابع الذي عقدته البلدان غير المنحازة في الجزائر في ١٩٧٣ .

وقد انعقد اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية التابعة لمنظمة معاهدة وارسو في وقت انعقاد الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بمبادرة من الدول النامية لدراسة قضايا المواد الخام والتطور الاقتصادي . وقد اعلن المشتركون في اجتماع وارسو ، بعد ان اشاروا الى ان دورة الامم المتحدة عقدت في الوقت المناسب ، تأييدهم لزيادة التوسع في التعاون الاقتصادي الدولي على قدم المساواة ، على أساس احترام حقوق السيادة لكل الامم في التصرف في مواردها الطبيعية ببحرية . واكدوا أهمية مبدأ الدولة الاولى بالرعاية في التجارة الدولية ، والتقديم الاقتصادي السريع في البلدان ذات التطور المتخلف . وازالة العلاقات الاقتصادية غير العادلة التي تفرضها السياسة الامبريالية .

الشيوعيون في النضال من أجل جميع القوي المعادية للإمبريالية

بقلم : جاستون جنسيني

ان القضية الرئيسية التي تواجه حزبنا في الانفصال من اجل وحدة ديمقراطية ، هي قضية الترابط والاتصال والوحدة الاوتق بين القوى التي نعتبرها عناصر اساسية تاريخية هامة في تشكيل المجتمع الايطالي : الشيوعيون والاشتراكيون والكتوليك . ومن الطبيعي ان نعد ان حل هذه القضية سيتطلب جهودا شاقة لوقت طويل . ومع ذلك ، فانه لا بد بل ومن الممكن حلها لان الازمة التي تمر بها بلادنا قد وصلت الى درجة عالية وخطيرة من التوتر ، ولان هناك تغييرات واضحة في نشاط الناس وعقولهم تكشف عن نفسج خاص في عملية توحيد القوى السياسية الثلاث ..

ولا يمكن التغلب على الأزمة ، وهي أزمة اقتصادية وسياسية واجتماعية .
الديمقراطي جيلري لمسار تطور البلاد ، من خلال ما تسميه « بالتغير
الديمقراطي » . وفي ظل خضومه تنسجم مع هذا التغير . ونحن ليس بـ
مقدور قوة بمفردها تحقيق هذا التغير مهما كانت كبيرة . فالتغير يتطلب
تعاون واتفاق القوى الثلاث التي ذكرتها . وقيل كل شيء ، يجب أن تكون
البلاد قادرة على الاعتماد على القوة الكبيرة للحزب الشيوعي في اختيار
طريقها الاقتصادي والسياسي . وقد ندد الرفيق لوبيز بهذا المنهج
الأساسي في السياسة الإيطالية في المؤتمر الثالث عشر للحزب بقوله أنه
« لا يمكن أن تحكم إيطاليا اليوم بدون شيوعيين » ، ذلك من معادتهم .
وقد تأكدت هذه الحقيقة موضوعيا بدرجة جعلت الكثيرين يعترفون بها ،
بما في ذلك قطاعات واسعة من العالم الكاثوليكي .

إن ادخال الشيوعيين ميدان الحكومة ، وهذا لا يعني بالضرورة
مشاركتهم المباشرة في مجلس الوزراء ، يعوقه أساسا الحزب الديمقراطي
المسيحي ، باعتباره العامل السياسي الرئيسي في القطاع الكاثوليكي من
المجتمع الإيطالي . إن اتجاه قيادة الحزب الديمقراطي المسيحي ومواقفها
السياسية تشوه الطابع الديمقراطي للشخص المعادي للفاشية لذلك الحزب ،
بل وتسير في الحقيقة في اتجاه مضاد لهذا الطابع .

وبشكل ذلك بلاريب العقبة الكبرى اليوم . ولا يمكن التغلب عليها
إلا إذا حدثت تغيرات عميقة في الحزب الديمقراطي المسيحي ، ولا إذا
رفض السياسة وعارض القوى المسؤولة عن تحطيم التجربة الهامة
لحكومات الوحدة الوطنية في عام ١٩٤٧ ، والمسؤولة كذلك عن الصعوبات
الاقتصادية والسياسية الراهنة في البلاد .

لقد أولي حزبنا على الدوام أهمية كبيرة لوحدة الطبقة العاملة التي
يعتبرها أساسا لتوحيد القوى الديمقراطية بصورة أكثر اتساعا . وخبرتنا
السابقة كلها تؤكد صواب هذا الموقف . وليس هناك من شك في أنه لو
كان حزبنا قد فشل في وحدة الطبقة العاملة أساسا ، لما كان في إمكانه أن
يحقق الوحدة العريضة للديمقراطية المعادية للفاشية ، التي لعبت دورا
حاسما في النضال ضد الفاشية وفي إلحاق الهزيمة بها وفي تحويل إيطاليا
إلى جمهورية ذات دستور معاد للفاشية . ولولا وحدة الطبقة العاملة ،
لما كانت هناك منجزات أساسية في إعادة تعمير البلاد بعد سقوط الفاشية .
وبعد ذلك ، وعندما تخطى الديمقراطيون المسيحيون عن الوحدة الوطنية ،
كان من المستحيل ، بدون وحدة الطبقة العاملة ، الدفاع عن الامكانيات
الديمقراطية والاحتفاظ بها خلال سنوات الحرب الباردة والوزارات
الوسيلة المعادية للديمقراطية ولما كان في إمكان أخياط هجئات الرجعية
والفاشية والمحافظة على امكانية وجود البديل الديمقراطي والاشتراكي ..

وتوضح خبرة اليوم كذلك الإهمية الحاسمة لوحدة الطبقة العاملة . والظاهرة الخاصة التي تسترعى الانتباه في هذا الصدد هي تلك التطورات في الحركة النقابية التي افضت الى وحدة أوثق في عمل الاتحادات الكونفدرالية الثلاثة الكبرى التي توحد العمال ذوي الآراء الأيديولوجية والسياسية المختلفة والتي تتيح امكانية لوحدة تنظيمية . وفي الوقت الذي نحترم فيه استقلال الأحزاب والنقابات المستقلة وننتقل في عملنا على هذا الأساس ، قمنا نحن الشيوعيين ، وما زلنا نقوم ، بأكثر مساهمة في عملية التوحيد التي توفر مناخا إيجابيا وأساسا صالحا لوحدة الطبقة العاملة والوحدة الديمقراطية في الميدان السياسي . وقد حققت الوحدة النقابية والسياسية تقدما كبيرا وهي ماضية في التقدم . إنها الآن عامل أساسي في تنظيم الديمقراطية وتطويرها في إيطاليا ، أن توسيع هذه الوحدة وتوطيدها هو بلا شك أكبر ضمان للتصدي لجميع الهجمات الرجعية والفاشية .

وتوضح التجربة الشيلية ، كما اعتقد ، أن الرجعية الفاشية قد كسبت التفوق لأسباب ثلاثة : تأييد الولايات المتحدة ، وموقف قيادة الحزب الديمقراطي المسيحي والانقسام بين الطبقة العاملة وأقسام واسعة من الفئات المتوسطة والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة . ولا شك أنه على الرغم من أن التجربة قد جرت في وضع يختلف اختلافا كبيرا عن الوضع في بلادنا ، إلا أنها درس هام جدا لنا كذلك ، وهو درس نهينا في خاتمة المطاف الى الحاجة الى ممارسة السياسة التي تبنيها منذ وقت طويل بشكل أكثر مباشرة وفاعلية وهزما .

وتوضح خبرتنا الحديثة بكاملها أنه لا غنى عن شبكة واسعة من التحالفات لضمان مواجهة وقمع مناورات الرجعية ، التي تصل الى حد القيام بمحاولات انقلابية كما فعلت من قبل . وتبين كل عملية ثورية ظاهرة أن هذه الشبكة من النضال تختلف عن الاشكال الراهنة . ويعتبر ذلك درساً ، أو قانوناً اذا شئتم ، يسرى على كل حركة تهدف الى تغيير النظام القائم . وقد قدم لينين مساهمة خاصة وهامة للغاية في تطوير هذه الفرضية .

وهكذا فالمسألة هي مسألة سياسية تستهدف تشكيل تحالف واسع معاد للاحتكار لجميع العاملين - العمال والفلاحون والفئات المتوسطة والطبقة والثقفون والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة - في الإنتاج والتجارة ، من أجل إيجاد تحالفات وجميعيات سياسية واسعة قائمة على وحدة اليسار تتخطى الى حد بعيد هيكل هذه الوحدة وتشمل القطاع الكاثوليكي الواسع من الشعب ومن الحزب الديمقراطي المسيحي نفسه . ويمكن

لهذا كله أن يحول دون انقسام رأسى فى البلاد ، انقسام كان السبب فى
مأساة شيلى .

وعلى أية حال ، وحيث أن وجود أى قانون عام يحلده على وجه الدقة
ممله فى ظروف تاريخية واقعية محددة - ونحن هنا نتعلم من لينين أيضا
- فان سياسة التحالفات لها سماتها المميزة فى كل بلد حيث توجد طبقة
عاملة وحركة شيوعية ، وأولئك الذين يخفقون فى ادراك ذلك يستسلمون
للجمود العقائدى وينفصلون عن الماركسية .

فهل يوجد فى نضالنا من أجل الوحدة الديمقراطية ما يعتبر ذو أهمية
عالمية ، بلل تأييد ، كما هو الحال فى خبرة أى حزب شيوعى آخر ، صغيرا
كان أم كبيرا . واعتقد أن هذه الأهمية فى حالتنا تكمن بصورة رئيسية فى
حقيقة أن للنضال من أجل الوحدة قد مكثنا من المساهمة فى تطوير النضال
العالمى من أجل السلام والتأيش السلمى ، وهو يمهّد الطريق لهجوم
ديموقراطى واشتراكى فى بلد رأسعالمى غربى حيث تظهر خصائص جديدة .

ولست أعتقد أن على الشيوعيين أن يتخلوا عن مبادئهم باسم التحالفات .
وفى الحقيقة ، فان هذه السياسة لا يمكنها أن تنجح إلا إذا استندت إلى
مواقف واضحة وإلى احترام المعتقدات الأيديولوجية لكل قوة تسمى
إلى توثيق الروابط والوحدة والتحالف مع القوى الأخرى .

وتوضح خبرة حزبنا أن هناك امكانية لأن يقوم الماركسيون والقسوي
الحقيقية الدينية بأعمال مشتركة محددة ولأن يتعاونوا فى ظل برنامج
لتجديد المجتمع الإيطالى . وقد تم تحقيق هذا فى فترات حاسمة من
حياتنا الوطنية ولم يفقد أى حزب فى التحالف ، ناهيك عن الحزب
الشيوعى الإيطالى ، خصائصه الأيديولوجية فى هذه العملية . وفى الواقع ،
فان سمات ومواقف حزب كحزبنا تبرز بوضوح أكبر نتيجة لذلك ، فقدرته
حزبنا على كسب الناس إلى سياسته وأيديولوجيته قد ازدادت بينما
أصبحت الخبرة التى اكتسبها من خلال صلاته مع قوى أخرى عاملا
للمقارنة وحافزا . وقد حقق فكرنا السياسى ومبدؤنا تقدما كبيرا ، مع
قيام الحزب بتحليل مستمر ونقدى لمواقف ومفاهيم الآخرين .

تعمق الأزمة العامة للرأسمالية

اتسم التطور العالى فى اواخر الستينات وبداية السبعينات باستمرار الدعم الشامل لواقع الاشتراكية ولكل القوى الثورية المعادية للامبريالية ، كما اتسم بعدم استقرار اقتصادى سياسى أكثر وضوحا للرأسمالية . وقد ترك التناقض بين النظامين الاجتماعيين - وهو التناقض الرئيسى المقرر فى حقبتنا - بصماته العميقة على الأزمة العامة للرأسمالية .

لقد أسفر الصراع بين النظامين عن انتصار سياسى رئيسى للاتحاد السوفيتى والبلاد الأخرى الأعضاء فى الجماعة الاشتراكية فى السبعينات وعن حدوث تغير كبير نحو تقبل مبادئ التعايش السلمى بين البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، ونحو التطبيق العملى لهذه المبادئ . وأكثر المظاهر حيوية لهذا التغير هو سلسلة الاتفاقيات « وخاصة تلك التى عقدت بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية » ، والتى تهدف الى تقليل أساسى لخطر الحرب النووية ، وكبح سباق التسلح بالصواريخ الذرية .

ويجرى هذا التغير بالمشاركة النشيطة لقوى الديمقراطية والسلم العالمية والمعادية للامبريالية . وقد أعلنت الحركة الشيوعية الدولية ، وهى القوة السياسية الأكثر نفوذا فى عصرنا ، فى بياناتها السياسية ان رسالتها التاريخية هى تجنب البشرية كابوس حرب عالمية اخرى . وهما الشيوعيون ان النضال ضد خطر الحرب هو فى المرحلة الحالية العنصر الرئيسى فى العمل الموحد لجميع القوى المعادية للامبريالية . وهم يقفون على رأس النضال الجماهيرى من أجل السلم والامن الدوليين .

وينبع التحول من الحرب الباردة الى الانفراج من قضايا اساسية : اذ يجب ان ننظر اليه فى سياق الميزان المتغير للقوى بين النظامين ، والطريقة التى بتطور فيها الصراع الطبقي وتحدث بها التفجرات الاجتماعية فى العالم ، والحاجة الى توسيع قوى الانتاج . وتحدث التفجرات نتيجة للسياسة الخارجية النشيطة والهادفة التى تتبعها الاتحاد السوفيتي وجميع البلدان الاعضاء فى المجموعة الاشتراكية .

ويخلق تعزيز السلام والامن الدولى الظروف المثلى لاستمرار تطور العملية الثورية العالمية . كما يتيح الانفراج الدولى للبلدان الاشتراكية فرصا اخرى للحل السريع الفعال للقضايا الاجتماعية والاقتصادية . وتزدى عزلة القوى العدوانية العسكرية الامبريالية الى تيسير نضال الطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية من أجل رفع مستويات المعيشة ، ومن أجل الحقوق الديمقراطية ، ونضالها فى سبيل التحرر الاجتماعى . ويعرقل قبول مبادئ التعايش السلمى على نطاق اوسع التدخل الامبريالى المسلح فى البلدان التى كانت ضد صفة النير الاستعماري من قبل ، ويمكن للقوى الثورية الديمقراطية فى هذه البلدان ان تحرى ، بصورة أكثر فعالية ، تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة الاثر .

ويعنى الانفراج انهيار سياسة « مواقع القوة » التى تنتهجها الامبريالية ولكن طبيعة الامبريالية لم تتغير ، كما انها لم تتخل عن نزعاتها العدوانية ، على الرغم من تضائل الفرص املها لتطبيق هذه النزعات . ومن الواضح بصورة خاصة ، انه لا أمل على الاطلاق فى نجاح الخطط الرامية لاحراز تفوق عسكري على الاتحاد السوفيتي والاشتراكية العالمية . وفى الوقت نفسه فان العواقب السلبية لسباق التسلح قد ازدادت بالنسبة للدول الامبريالية التى اطلقت له العنان ، وبذلك فانه يهدد المصالح الحيوية لتلك الدول وللشبهة جمعاء .

ان العجز الذى اصاب سياسة « مواقع القوة » وسباق التسلح ، يقترن بعدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى المتزايد فى البلدان الرأسمالية ، وقد ساعد ذلك على تزايد الصفة الواقعية بين العناصر الحاكمة فى هذه البلدان ويزداد عدد القادة البورجوازيين البعيى النظر الذين اخلوا يدركون بان عليهم ايجاد وسائل وطرق جديدة لتحقيق اهداف طبقتهم ، واقامة علاقات مع الاقطار الاشتراكية على اساس التعايش السلمى والتعاون الاقتصادى . وهذا الشكل من اشكال الصراع بين النظامين يتفق مع آمال الغالبية العظمى من البشرية ، لانه يهدف الى منع وقوع حرب عالمية ، وخلق ظروف ملائمة لتطوير النظام الاجتماعى الجديد وجميع القوى التقدمية .

وتجرى المنافسة الاقتصادية بين النظامين فى مناح التميز المستمر للمواقع الدولية للاشتراكية . وقد كان نصيب البلدان الاشتراكية من الانتاج الصناعى العالمى فى عام ١٩٧٣ حوالى ٣٩٪ . وكان الناتج الاجمالى للبلدان الاعضاء فى مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة اعلى من مثيله فى اوربا الغربية بمقدار ١٢١ مرة (١) . والتنافس الاقتصادى بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ذو اهمية خاصة . وقد كان الانتاج الصناعى السوفييتى فى سنة ١٩٥٠ اقل من ثلث الانتاج الصناعى فى امريكا ، واصبح اكثر من ثلاثة ارباعه فى سنة ١٩٧٣ .

ان طبيعة التفاعل بين النظامين واشكاله تتاثر بشكل مباشر بالثورة العلمية والتكنولوجية ، التى تواجه البشرية الان بقضايا خطيرة . فالثورة العلمية والتكنولوجية لها عواقب اجتماعية هامة فى النظامين المختلفين ، وهى تساعد على النطاق العالمى على توسيع قوى الانتاج ، وتضفى صفة اللاحاح على قضية حماية البيئة والمحافظة على التوازن البيولوجى . وقد أدت الى انتاج اسلحة لا مثيل لها فى قوتها التدميرية ، وهذا يجعل منع نشوب حرب عالمية اخرى هدفا أساسيا للبشرية جمعاء .

كما أن التناقضات بين الفرص التى تتيحها الثورة العلمية والتكنولوجية وبين الاخطار التى تبرزها ، مقترنة بالتناقض بين النظامين ، تسبغ على العلاقات بين الدول ذات الابنية الاجتماعية المختلفة طابع الربط الديالكتيكى بين الصراع والتعاون .

(١) الكتاب السنوى للاحصاءات للأمم المتحدة ، ١٩٦٧ ، النشرة الشهرية للاحصاءات مايو ١٩٧٤ ، ص ٥٢

والمواجهة بين النظامين الاجتماعيين محتومة من الناحية الموضوعية ، لان هذين النظامين يمثلان مصالح طبقية متعارضة تماما . فلا اشتراكية تسعى الى توجيه علاقاتها مع البلدان الرأسمالية على أساس التعايش السلمى ، وهذا شكل من اشكال الصراع الطبقي فى الساحة العالمية يستبعد استخدام السلاح لترويج هذه الفكرة أو تلك أو هذا النظام الاجتماعى أو ذاك ، ويفترض المنافسة السلمية فى كافة المجالات الرئيسية للنشاط البشرى .

ان الاتحاد السوفيتى وبقية المجموعة الاشتراكية ، اذ تأخذ بعين الاعتبار التطابق النهائى بين المصالح الطبقيّة البروليتارية ومصالح البشرية بأسرها ، قد بادرت بالتعاون الدولى الواسع فى حل القضايا التى تواجه البشرية . والاولوية الرئيسية فى مثل هذا التعاون هى منع نشوب حرب نووية صاروخية سوف تكون نتيجتها كارثة على البشرية جمعاء ، وتحقيق الامن الدولى ، وازالة التخلف الاقتصادى والتقنى فى البلدان النامية ، ومنع الامراض الخطرة والقضاء عليها ، وتنمية مصادر جديدة للطاقة ، واستغلال الفضاء الخارجى ومحيطات العالم ، وغير ذلك .

ويعتمد التعاون بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة الى الحالات الاقتصادية والعلمية والتقنية . وتسترشد البلدان الاشتراكية باعتقادها بان التطور العالمى يرتبط ارتباطا وثيقا بنظام الاقتصاد العالمى بأكمله ، ويستلزم تقسيما دوليا للعمل وثيقا بدرجة أكبر . لقد قال لينين فى عام ١٩٢٠ أن روسيا الجديدة فتحت آفاقا لاعادة بناء الاقتصاد العالمى « لصالح العالم بأسره » (الأعمال الكاملة ، الطبعة الانجليزية ، المجلد ٣١ ، ص ٤٥٢)

ازدياد عدم استقرار الرأسمالية

لم تفقد الرأسمالية قدرتها على التطور أو دوافعها اليه . فالاختراعات تستخدم الى أقصى حد التقسيم الدولى للعمل ، واتساع الوظائف الاقتصادية والسياسية للدول البورجوازية ، ومنجزات التقدم العلمى والتكنولوجى ، لتقوية مواقعها ، وزيادة فعالية الصناعة ومعدلات نموها ، وزيادة استغلال العمال ، وتقوية سلطتها عليهم . وقد ازداد النتائج الصناعى الرأسمالى العالمى بمقدار ٢٥٠٪ والتجارة الدولية ٤٦٠٪ ، فى الفترة ١٩٤٨ - ١٩٧٣ (١) ولكن ازدياد عدم الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، وأواخر الستينات وأوائل السبعينات يؤكد بصورة دامغة الاستنتاج الذى توصل اليه المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى

(١) الكتاب السنوى للاحصاءات للأمم المتحدة ، ١٩٧٢ ، النشر الشهرية للاحصاءات ، مايو ١٩٧٥

السوفييتي ، وهو أن « محاولات الرأسمالية للتلاؤم مع الظروف الجديدة لا تؤدي إلى استقرارها كنظام اجتماعي . فالأزمة العامة للرأسمالية تستمر في التعمق ».

والاساس الموضوعي للتطورات المعقدة اللازمة في النظام الرأسمالي العالمي في الوقت الراهن ، وهي التطورات التي تدل على التحول المتزايد لهذا النظام ، يجب أن نبحث منه في التناقضات الكامنة في الرأسمالية في كل مرحلة من مراحل تطورها ، وقبل كل شيء في التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والشكل الرأسمالي الفردي للملك ، التناقض بين العمل ورأس المال . وفي الوقت نفسه ، فإن نمو الاحتكار ورأسمالية الدولة الاحتكارية يؤدي بدرجة متزايدة إلى تفاقم النزاع بين مبادئ متعارضة فيما بينها ، مثل الاحتكار والمنافسة . . كما توجد أيضا تناقضات متزايدة العمق بين رأس المال الاحتكاري وجميع الأقسام الأخرى للبورجوازية ، بين الاحتكارات - سواء منها القومية أم الدولية - والدولة ، على الرغم من أن الدولة البورجوازية تندمج مع الاحتكارات لتشكل جهازا واحدا .

ويبرر اتساع التقسيم الدولي للعمل والتكامل الإمبريالي ، والاحتكار

الدولي ، اعتماد البلدان الرأسمالية كل منها على الأخرى من الناحية

الاقتصادية . ومادام الأمر كذلك ، فإن عمليات كثيرة « مثل التضخم »

تتطور بمعدل أسرع في بعض البلدان وتصبح عمليات شاملة . وهناك

كذلك عملية في الاتجاه المضاد ، وهي أن التطورات الدولية ، مثل أزمة

النقد والطاقة ، تؤثر على الوضع في البلاد المختلفة . وقد بينت الخبرة

الأخيرة أن هذه الأزمات لا يمكن أن يتقلب عليها بلد بمفرده ، بل تتطلب

عملا منسقا تقوم به معظم البلدان الرأسمالية . ولكن مثل هذا العمل

تتوقف المصالح الإنانية للإمبريالية في كل بلد على حدة . ويتجه التشابك

بين التناقضات المحلية والتناقضات الخارجية في النظام الرأسمالي إلى

تعميق النزاعات العدائية في المرحلة الراهنة من مراحل الأزمة العامة

للرأسمالية ، ويجعلها مدعرة ومستمرة بصفة خاصة .

ويواصل دور الاحتكار في الحياة الاقتصادية والسياسية في البلدان الرأسمالية النمو والازدياد ولا يزال نشوء الاحتكار ونموه عن طريق تراكم رأس المال وتركزه ومركزته ، هو القانون الأساسي للرأسمالية المعاصرة . وتزيد الاحتكارات من عدم التناسب الاقتصادي بعد سيطرتها إلى صناعات

أخرى ، واحكام قبضتها على السوق . ويؤدي سعيها الى الحد الاقصى من الاربح الى رفع الاسعار والاضخم . وتهاجم الاحتكارات مستويات معيشة العمال ، وتعجل بلمار البورجوازية الصغيره والمتوسطة ، وهي بذلك تؤدي الى تفاقم التناحرات الاجتماعية والسياسية للرأسمالية الحديثة ، وتزيد من عدم استقرارها السياسى والاقتصادى .

وقد شهدت الستينات والسبعينات اتجاها مستمرا نحو اتساع نطاق ومجال الاحتكارات الدولية « فوق القومية والمتعددة القوميات » . وتوضع بيانات الامم المتحدة ان الاحتكارات الثلاثمائة الكبرى تنتج حوالى ٢٢٪ من الناتج القومى الاجمائى لجميع البلدان الرأسمالية المتطورة . وفى عام ١٩٧٢ ، بلغت قيمة ناتج الفروع التابعة للاحتكارات الدولية فى الخارج ٣٧٠ مليار دولار ، او اكثر من جملة صادرات العالم للرأسمالى . وقد انتجت الفروع الاجنبية لاحتكارات الولايات المتحدة أربعة أمثال الصادرات الكلية للولايات المتحدة (١) .

وتستطيع الاحتكارات الدولية فى فترة وجيزة للغاية ، بما لديها من أصول هائلة وتكنولوجيا حديثة وخبرة تنظيمية ، ان تنتقل الى بلدان أخرى وهكذا أصبحت عنصرا خطيرا فى زعزعة الرأسمالية العالمية . وتستطيع الاحتكارات الدولية ، عندما تكون الظروف غير ملائمة لاعمالها ، ان توقف الانتاج ، فتزيد بذلك من الصعوبات الاقتصادية فى البلد الذى توجد فيه . وهى ، بالمضاربة ونقل رأسمالها من بلد الى آخر ، تزيد من عدم استقرار ميزان المدفوعات .

أن الازمات الاقتصادية وهبوط الانتاج ، والتضخم الذى لا نظير له الذى يشمل جميع البلدان الرأسمالية ، والازمة النقدية العالمية الطويلة الامد وازمة الطاقة الحالية ، وازمة البيئة المتزايدة ، والازمات الاجتماعية والسياسية الحادة ، هذه كلها قسمت أصيلة للرأسمالية فى السبعينات

ويستمر الاقتصاد الرأسمالى فى تطوره الدورى من خلال أزمات الكساد وفائض الانتاج . وقد بدأت المحاولات التى تبذلها الحكومات البورجوازية لتكفل استمرار نمو اقتصادها بالفشل بصورة دائمة .

وقد شهدت الستينات أطول مرحلة صعود للدورة فى تاريخ الرأسمالية الاحتكارية . وقد تضاعف النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة بالمقارنة بالخمسينات ، وكانت معدلات النمو عالية نسبيا فى فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وإيطاليا ، وبصفة خاصة فى اليابان . وقد قام تنظيم الدولة الاحتكارية للنمو الاقتصادى بدور محدد فى ذلك ، مما أدى بالمفكرين

(١) مجلة سرفيس اوف كارت. يزنيس ، اعداد يناير وسبتمبر وكتوب ١٩٧٢ .

الايديولوجيين البورجوازيين الى استنتاج أنه قد وجدت في نهاية الامر طرق لتحقيق « التوافق السلمى » فى الاقتصاد ، تكفل تطوره « السوى » وتمنع الازمات . ولكن التطورات التى حدثت منذ ذلك الحين قد أوضحت أن ما يسمى بسياسة النمو ، أو الاجراءات المضادة للدورات ، أو التنظيم الاحتكارى للسوق قد أوضحت أن كل ذلك لا يمكن أن يبرر الرأسمالية من عدم استقرارها الاقتصادى . وقد ظل الانتاج الرأسمالى العالمى راكدا فى الحقيقة لأكثر من عامين ، منذ خريف ١٩٦٩ حتى ربيع ١٩٧٢ . وتعرضت معظم البلدان اما لازمة فائض فى الانتاج « الولايات المتحدة وإيطاليا والسويد وغيرها » ، أو لكساد « اليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية » أو لانخفاض المضطرب فى النشاط الاقتصادى .

وبدأت الامور تتحسن فى ربيع ١٩٧٢ ، ففى نهاية العام حدث ارتفاع دورى فى جميع البلدان المتطورة تقريبا ، مما ولد موجة جديدة من المنافسة فى أسواق العالم . وفى عام ١٩٧٢ ارتفع الناتج القومى الاجمالى فى البلدان الرأسمالية المتطورة بمقدار ٥.١٪ ، والانتاج الصناعى للعالم الرأسمالى بمقدار ١٠.٨٪ « مقابل ٧.٥٪ فى عام ١٩٧٢ » ، وسجلت الولايات المتحدة زيادة مقدارها ٨.٨٪ ، واليابان ١٧.٤٪ ، والدول التسع الاعضاء فى السوق المشتركة ٧.٨٪ (١) . وبدأت مرحلة التوسع فى الدورة « الربع الاخير من عام ١٩٧٢ - والربع الاول من عام ١٩٧٣ » ، ولكنها اخذت فى التلاشى فى الربع الثانى من عام ١٩٧٣ وفى الربع الاول من عام ١٩٧٤ كان هناك انحسار تام فى الناتج الصناعى ، وما يقرب من الركود فى الناتج القومى الاجمالى بالمقارنة بالربع الاخير من عام ١٩٧٣ .

وقد التقت هذه المصاعب الاقتصادية وتشابكت مع أزمة الطاقة ، التى ادت فى نهاية عام ١٩٧٣ والأسابيع الاولى من عام ١٩٧٤ ، الى نقص فى امدادات البترول ، وارتفاع شديد فى اسعاره .

وأزمة الطاقة ظاهرة معقدة تؤثر فى فرع رئيسى من فروع الاقتصاد ، ولها اثر مباشر هام لا على نظام الانتاج الاجتماعى بأكمله فحسب ، بل وكذلك على الاستهلاك الشخصى والحياة اليومية للعلايين فى أمريكا الشمالية واليابان وأوروبا الغربية . وتمتد اثارها المباشرة والطويلة الامد الى العلاقات الاقتصادية والسياسية فى البلدان الرأسمالية المتطورة ، وإلى شئونها المحلية والدولية . وقد زادت أزمة الطاقة من حدة التناقضات بين الدول الامبريالية ، وكذلك التناقضات بين البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية .

(١) النشرة الشهرية للاحصاءات ، مايو ١٩٧٢ ، التأثيرات الاقتصادية الرئيسية ، النظرة الاوروبية للتعاون والتنمية ، مايو ١٩٧٤ .

وتكمن الأسباب الحقيقية لأزمة الطاقة في أسلوب الإنتاج الرأسمالي ، وفي عجز الرأسمالية عن كفاية التطور المتوازن ، وفي نمط تقسيمها الدولي للعمل .

ففي الستينات ، ازداد استهلاك الطاقة بمعدل أسرع كثيرا من انتاج الوقود ، وبخاصة في أوروبا الغربية واليابان . وإذا أخذنا عاما واحدا فقط هو عام ١٩٧٠ ، لوجدنا أن استهلاك الوقود الاساسي بالنسبة للفرد كان أكثر فيه بمقدار ١١٪ من الانتاج في الولايات المتحدة ، وبمقدار ١٤٪ في البلدان الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة ، وبمقدار ٥٠٪ في اليابان . وكان العجز المتزايد يغطي باستيراد كميات أكبر من البترول والغاز . وفي الوقت نفسه ، بدأت البلدان المنتجة للبترول الأعضاء في « منظمة البلدان المنتجة للبترول » « أوبك » ، هجوما على كارتل البترول الدولي ، فحلت من سيطرته على استخراج البترول وتسويقه وتحديد أسعاره في السوق الرأسمالية العالية . وقد أسفر التطابق الزمني لهاتين العمليتين أي اعتماد البلدان الرأسمالية على الواردات من البترول - والقضاء على « السيطرة الكلية » التي كان يتمتع بها كارتل البترول ، عن أزمة الطاقة في العالم انرأسمالي . أما فيما يتعلق « بحرب البترول » التي وجدت البلدان العربية نفسها مرفوعة على شنها ، فقد كان دورها هو زيادة حدة الأزمة . وثمة عامل أشد أهمية بكثير في هذا الشأن هو سياسة احتكارات البترول الدولية في الاحتفاظ بمخزون من البترول لكي ترفع الاسعار وتزيد الأرباح .

ان تناقضات رأسمالية الدولة الاحتكارية الحديثة تتضح بجلاء صارخ في التضخم المتزايد ، واستمرار ارتفاع الاسعار ، وبخاصة أسعار السلع الاستهلاكية . ولم يكن التضخم يتغشى في الماضي الا في زمن الحرب وفي فترة التحول التي تلي الحرب ، أما الآن فقد أصبح جزءا من كل طور من اطوار الدورة ، بما في ذلك الأزمات .

ان رأسمالية السبعينات قد كشفت بوضوح سبب التضخم وآثره وتزايد من التضخم عوامل ليست كائنة في مجال التداول بقدر ما هي كائنة في مجال الانتاج الاجتماعي . وبعد تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية وما تلاهما من نزاع عدائي بين المبدأين المتعارضين فيما بينهما ، الاحتكار والمنافسة ، الاساس العام الراسخ في آلية تحديد الاسعار وتداول النقود اساس العمليات الاقتصادية التي تؤدي الى ارتفاع مضطرد في الاسعار . وهذا الاتجاه الموضوعي تعززه الاجراءات الحكومية الرامية الى حفر النمو الاقتصادي ، عن طريق تخصيص اعتمادات أكبر في الميزانية ، وسباق التسلح . وأصبحت الزيادات التضخمية في الاسعار ، مقترنة بازدياد البطالة والتضخم ، حتى في فترات الركود أو الكساد ، مرضا مزمنسا للرأسمالية الحديثة .

ويسعى المنافسون عن الاحتكار الى القاء اللوم بالنسبة للتضخم على الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتطورة وحكومات البلدان النامية . والحقيقة ان الارتفاع الحاد للتضخم انما هو نتيجة للسياسة الاحتكارية . فإزمة الطاقة ترجع بدرجة لا يستهان بها الى البناء غير العادل للأسعار الذي تحافظ عليه مجموعة ضيقة من البلدان الامبريالية .

وقد كشف تطور التضخم في السبعينات عن فشل السياسة المضادة للتضخم التي تتبعها الحكومات البورجوازية . ففي عام ١٩٧٣ وحده ، ارتفعت نفقات المعيشة في البلدان الرأسمالية المتطورة بمتوسط مقداره ١٠ ٪ ، مع انخفاض في الاجور الحقيقية في الوقت نفسه (بمقدار ٤ ٪ في الولايات المتحدة ، و ٦ ٪ في بريطانيا) (١) . وقد أصبح التضخم الوسيلة الرئيسية لاعادة توزيع أندخل القومي لصالح الاحتكارات .

والازمة النقدية ، التي تظهر على شكل اعادة النظر من طرف واحد في أسعار تبادل العملات « أسعار الصرف » ، بتخفيض قيمتها او رفعها ، والضرر في أسواق النقد ، والتراجع عن الدولار وغيره من العملات ، تمارس اثرا مدمرا للغاية على النظام السياسي والاقتصادي للرأسمالية . كما كانت الازمة النقدية نتيجة لتداعي نظام بريتون وودز . فقد فضلت في اختبار الزمن المسلمتان الرئيسيتان لهذا النظام - وهما الاعتراف بالدولار الأمريكي باعتباره عملة عالمية ، ومبدأ سعر الصرف الثابت . ومع فقدان الولايات المتحدة للمواقع التي كانت تحتلها في الاقتصاد العالمي قرب نهاية الحرب العالمية الثانية وبعدها ، وتفاقم أزمة ميزان مدفوعاتها ، وتشبع أسواق النقد الرأسمالية بما فوق طاقتها بالدولارات ، وهبوط الثقة في عملة الولايات المتحدة ، تضاعفت قدرة الدولار على أن يؤدي دوره باعتباره عملة عالمية .

وكشفت انفجارات الازمة النقدية في العالم الرأسمالي عن عجز تنظيم الدولة الاحتكارية على النطاقين القومي والدولي من التغلب على التقلبات في سوق النقد الرأسمالية . وكان على النظام النقدي أن يتكيف مع الظروف الجديدة مقابل تفاقم الازمات ، مما يجعل المدفوعات الولية مصدرا لعدم استقرار الرأسمالية ، وساحة للتناقضات المرة بين الدول الامبريالية .

وتستهدف الاستراتيجية النقدية للامبريالية اليوم تنسيق سياسة البلدان الرأسمالية المتطورة في التجارة الخارجية والنقد من طريق اجراءات الدولة الاحتكارية ، بحيث توحّد الامبرياليات المعزولة من الناحية القومية ، وتنجز الاهداف الطبقيّة العالمية لرأس المال الدولي . ولكن عدم الاستواء

(١) مجلة ظروف دوائر الاعمال ، مارس ١٩٧٤ ، مجلة ادارة القوى العاملة ، لندن ، أبريل ١٩٧٤ .

المتزايد في التطور الاقتصادي والسياسي للبلدان الرأسمالية ، وتعمق انتفاضة بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والشكل الرأسمالي للملكية ، بحيطان هذه المحاولات ، ويزيدان من الغرض السائدة في النظام النقدي الرأسمالي

ويزداد تأثير أزمة البيئة على التطور الاقتصادي للرأسمالية . وقد اخذ تلوث البيئة ونقص بعض الموارد الطبيعية يحدان من النمو الاقتصادي ، والاكثر من ذلك ، أن وفرة ما يسمى الموارد التي يمكن تجديدها - مثل الماء والهواء والتربة - قد بدأت تسترعى الانتظار للمرة الأولى في تاريخ البشرية . أن حالة المحيط الحيوي في اليابان ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة وبعض الاقطار الأخرى قد وصلت الى نقطة حرجية . ومن الممكن أن يسفر الاحتجاج القوي من جانب الرأي العام ضد معالجة الاحتكاكات المفجرة للبيئة عن نشوء جبهة جديدة معادية للاحتكار .

ونتيجة لازمة البيئة ، فإن اتجاهها جديدا في تنظيم الدولة الاحتكارية - تشمل اجراءات اصلاح البيئة وحمايتها - قد نشأ في البلدان الرأسمالية المتطورة .

وتأمل الاحتكاكات أن تساعدنا هذه الاجراءات في الحصول على أسواق جديدة ، وفي دفع عجلة النمو الاقتصادي .

ان التغير الكيفي في تطور الازمة العامة للرأسمالية يجد تعبيرا مركزا عنه في ازدياد عدم الاستقرار السياسي للنظام الرأسمالي .

وجلدور الازمات الاجتماعية والسياسية في البلدان الرأسمالية المتطورة ، وهي الازمات التي أصبحت أكثر تكرارا وحدة في السبعينات ، تكمن في القيام الاول في ازدياد الروح النضالية للطبقة العاملة التي يظهر كفاها أن النظام السياسي البورجوازي اليوم لا يستطيع التلاؤم مع الظروف الجديدة باللجوء الى أساليب الدولة الاحتكارية ، وليس بمقدوره توفير « السلام الاجتماعي » وثانيا ، تنامي الانقسام في داخل الدوائر الحاكمة حول أسلوب معالجة ما يعتبر بالنسبة لهم وضعا اجتماعيا متزايدا التعقيد .

وتشهد السبعينات انتفاضة لم يسبق لها مثيل في الصراع الطبقي للعمال والطبقة العاملة نشيطة بصورة خاصة في فرنسا وإيطاليا واليابان وألمانيا وبريطانيا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية وعدة بلدان صغيرة في أوروبا الغربية وتتحج النضالية المتزايدة للطبقة العاملة في أوروبا الغربية واليابان في مجرى النضال الاقتصادي ، لا ضد رأسماليين واحتكاكات مختلفة . فحسب ، بل ضد نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية بأسره ، مضفية طابعا سياسيا على هذا النضال .

وتواجه الطبقة العاملة التكامل الرأسمالي بالاتحاد على النطاق الدولي . وهذا هو السبب في الاهمية البالغة التي تنطوي عليها الخطوات الرامية الى تنسيق جهود الفصائل القومية المختلفة من الطبقة العاملة في اوربا الغربية ضد الاحتكارات الدولية وضد الجوانب السلبية للتكامل الامبريالي . وتشير اجتماعات الاحزاب الشيوعية في اوربا الغربية ، بما في ذلك مؤتمر بروكسل ، ومؤتمر جميع المراكز النقابية الاوروبية الذي انعقد في بنساي ١٩٧٤ ، والخطوات الاخرى نحو التعاون النقابي في اوربا ، وتنسيق الاضرابات في مؤسسات تملكها الاحتكارات الدولية التي تعمل في الاقطار المختلفة ، تشير الى ان التضامن الدولي لعمال الاقطار الرأسمالية المتطورة يتصاعد باستمرار .

ويشكل السخط المتصاعد بين الجماهير بسبب ازدياد القهر الاحتكاري والمصاعب الاقتصادية والسياسات المعادية للعمال في البلدان الامبريالية ، تهديدا بنشوب ازمات سياسية خطيرة ، يمكن ان تكون مصدر خطورة على الرأسمالية بصفة خاصة على ضوء التوزيع الحالي للقوى الطبقيّة في العالم وقد اصبحت التناقضات الداخلية للبرجوازية الحاكمة ، وهي التناقضات التي ازدادت بازدياد عدم الاستقرار الاقتصادي ، أكثر حدة بسبب الخلاف حول طرق ووسائل علاج التوترات السياسية الراهنة . ويسعى الجناح اليميني في الطبقات الحاكمة الى ايجاد حل عن طريق اتباع سياسة أكثر تصلبا ، وكبح جماح النقابات ، وقمع القوى الثورية ، وتقوية السلطة التنفيذية الى حد كبير . ويفضل قسم اخر من الطبقة الحاكمة القيام بمناورات اوسع حول القضايا الاجتماعية . وكثيرا ماوازن الانجهاان احدهما الآخر ، مما يخلق توازنا مزعوما يشجع مجبدي الحل غير الديمقراطي ، الذين يدعون الى انهاء عدم الاستقرار « بضربة واحدة » . ويتزايد الخطر اليميني ، الذي حذر منه اجتماع عام ١٩٦٩ للاحزاب الشيوعية والعمالية . ويتمثل هذا الخطر بصورة حية جدا في الانتهاكات التي ترتكبها الفاشية الجديدة في ايطاليا وبريطانيا ، وفي زيادة نشاط الانتقاميين الالمان الغربيين ، والحكم التعسفي للزمرة العسكرية اليونانية ، وقد قلمت الاحداث المساوية - في شيلي ، والانقلابان الرجعيان في بوليفيا وأوروغواي ، الليل الأكثر اقناعا على واقع التهديد الفاشي .

ويعتبر الشيوعيون ان هذا كله يلقي مسؤولية جديدة على حركة الطبقة العاملة . وهي تستطيع احباط خطط المجموعات اليمينية المتطرفة من الطبقة الحاكمة ، بالإضافة ، الى الافادة لصالح الشعب العامل من المكاسب التي يمكن ان تجلبها مناورات القطاعات المعتدلة والليبرالية من البورجوازية الحاكمة حول القضايا الاجتماعية . ولذلك فان مما له أهمية خاصة بالنسبة لمنظمات الطبقة العاملة ان تنظر نظرة بناءة الى كفاق التطور الاجتماعي والاقتصادي ، وبالنسبة للقوى اليسارية ان تطور برامج ديمقراطية كمقابل لبرامج الاحتكارات واليمين المتطرف في المعسكر البورجوازي .

وتزداد أهمية قضية تحالفات الطبقة العاملة ، وقد انضمت الأحزاب الشيوعية والعمالية في البلاد الرأسمالية في السنوات الأخيرة سلسلة من المبادرات السياسية الهامة لتعزيز التعاون بين القوى الديمقراطية . وفي بعض البلاد أصبح تحالف اليسار حقيقة واقعة ، وهناك أفاق لتسكوين تحالفات مماثلة في بلاد أخرى . وتوجه الأحزاب الشقيقة اهتماما متزايدا لقضايا إقامة علاقات مع الاشتراكيين والاشتراكيين - الديمقراطيين ، والعمل بين الشباب ، وكسب المثقفين إلى صف حركة الطبقة العاملة .

أن التطورات الاجتماعية والسياسية في السبعينات تظهر أن الحركة الديمقراطية العامة في البلدان الرأسمالية « هي في حالة نهوض ، على الرغم من الهزائم المؤقتة بالنسبة لبعض فصائلها » وشهد النصف الأول من عام ١٩٧٤ أن اليسار قد أحرز نجاحات كبرى . فما يقرب من نصف الناخبين الفرنسيين صوّتوا إلى جانب اليسار ، وقد دحر انطفئ الاكبركي - الفاشي في إيطاليا في الاستفتاء ، والشئ نفسه حدث بالنسبة للمحافظين في بريطانيا ، وانضمت الخطوات الأولى لثورة معادية للفاشية في البرتغال
لقد قال ليونيد برجنيف ، السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفييتي في ١٤ يونيو ١٩٧٤ : « أننا نعرف مثال شيلي ، حيث نجحت الرجعية والفاشية في أن تكون لهما اليد العليا في الوقت الراهن . ولكننا نرى أيضا مثال البرتغال حيث القوى الديمقراطية المعبرة عن مصالح الأقسام الواسعة للشعب تصل إلى السلطة بعد حوالي نصف قرن من الحكم الفاشي . وليست الأحداث في شيلي هي التي تشير إلى الاتجاه العام للتطور الاجتماعي ، بل تشير إليها الأحداث في البرتغال » (١)

ويوضح النشاط السياسي المتنامي للطبقة العاملة في البلاد الرأسمالية المتطورة ، والحقيقة الماثلة في ازدياد دورها في توسيع الحركة الديمقراطية العامة ، أن الطبقة العاملة مازالت هي القوة الرئيسية التي تعارض كلا من الاحتكارات والنوالة البورجوازية ، وأن النظريات الانتهازية والتحريرية حول « تضال » دور الطبقة العاملة و « اندماجها » في نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية إنما هي نظريات زائفة . وتتكشف أيضا استحالة الدفاع عن الزاعم التي تدعي بأن الطبقة العاملة في البلاد الرأسمالية المتطورة لم

(١) جريدة برافدا ، ١٥ يونيو ١٩٧٤ .

تعد ثورية ، وأن مركز الكفاح الثوري قد انتقل « من المدينة العالمية الى القرية العالمية »

التناقضات في داخل الامبريالية

وطوال الأزمة العامة للرأسمالية ، ابتداء من الحرب العالمية الاولى واصار لوره اكثوبر الى يومنا هذا كانت توجد رابطة ونيقة جدا بين هذه الازمة والتناقضات في داخل الامبريالية . وقد قام اول انفجار كبير لهذه التناقضات « الحرب العالمية الاولى في ١٩١٤-١٩١٨ » بدور رئيسي في نشوء الازمة العامة للرأسمالية ، كما وسعت الحرب العالمية الثانية « ١٩٣٩ - ١٩٤٥ » الازمة الى حد بعيد .

وبسبب ظهور النظام الاشتراكي العالمي وتطوره ، والتغيرات عميقة الاثر في التوزيع العالمي للقوى الطبقية ، حدثت في مجال الصراع في داخل الامبريالية تغيرات ملحوظة ، مع أن أساسها وفي المقام الاول المصالح الاقتصادية المتنازعة لاحتكارات البلاد المختلفة ، مازال على حاله . وتتجلى التناقضات في داخل الامبريالية في اطار من تحالف سياسي عسكري بين اغلب البلدان الرأسمالية الرئيسية ، وكتلات وتحالفات متنوعة للبلاد البورجوازية ، التي لها مصلحة في عدم اضعاف جبهتها المشتركة بصراع ضار في مواجهة الاشتراكية العالمية والقوى المعادية للامبريالية . وفي هذا الوضع ، فان مسألة الحروب بين البلاد الامبريالية تطرح نفسها في ضوء جديد . وفي الماضي كانت الحروب وسيلة لتهيأة لتسوية التناقضات في داخل الامبريالية ، أما اليوم فانها تشكل مخاطر جديدة على الرأسمالية وظهر مجال جديد. للتناقضات في داخل الامبريالية مع نشوء الدولة السوفييتية ، يرتبط بالموقف من العالم الاشتراكي . فالتحول الحالي من الحرب الباردة الى الانفراج يساعد على ازدياد المنافسة بين الدوائر البورجوازية لعدد من البلاد في المجالات الاقتصادية والسياسية .

وتستمر التناقضات في داخل الامبريالية في النمو ، أولا ، بسبب التغيرات في ميزان القوى في اطار النظام الرأسمالي تحت تأثير قانون التطور غير المتوازن . فهذا القانون يسرى بقوة اعظم من أي وقت مضى في ظروف الثورة التكنولوجية ، والتغيرات الخطيرة التي يحدثها التحول المستمر الى الاحتكار ونمو رأسمالية الدولة الاحتكارية في بنين المجتمع الرأسمالي .

وتضيق الهوة بين الولايات المتحدة والدول الرئيسية المنافسة لها ، وهذه علامة على التغيرات في توزيع القوى . ففي عام ١٩٥٠ كان الناتج الصناعي للولايات المتحدة أكثر من ضعف مثيله في اليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية

● کاریکاتیر ●



په لاسون مواد المیزاب کی التهریقه سدرین ماره
نلهده تکی التهریقه



سین، هتا المیزاب ماز مهور لای
ن، تهریقه



یو، تهریقه

جهاز التهریقه

وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا مجتمعة . أما في عام ١٩٧٣ ، فإن هذا التفوق قد تلاشى (١) .

ان المراكز الثلاثة الرئيسية للمنافسة الامبريالية - الولايات المتحدة وأوروبا الغربية « السوق المشتركة اساسا » واليابان - قد ظهرت الى الوجود في اوائل السبعينات . وهي تمثل نماذج مختلفة من العلاقات بين الدولة والاحتكارات والتدخل الحكومي في الاقتصاد ، وتختلف جوهريا في الظروف الاقتصادية وفي الوضع السياسي الداخلي ، بما في ذلك طبيعة النزاعات الطبقة العنصرية وكثافتها . كما تزداد المنافسة السياسية والاقتصادية فيما بينها .

وقد لاحظ لينين ان هناك تيارين دائمين في العلاقات بين الدول الامبريالية يمارسان عملهما : «أحدهما . . يجعل تحالف جميع الامبرياليين امرا محتملا أما الآخر . . فيضع الامبرياليين في موقف المعارضة من بعضهم بعضا - وهما تياران ليس لاي منهما أي أساس ثابت .» «الاممال الكاملة ، المجلد ٢٧ ص ٣٦٩ » . وينبع التيار « التوحيدي » من وحدة المصالح الطبقة للبورجوازية في مواجهة القوى الثورية ، أما التيار « الانفصالي » فهو نتاج منافساتها الاقتصادية والسياسية المحتومة . وقد كانت أواخر الأربعينات والخمسينات والستينات تتميز بسيادة التيار الاول ، الذي أسفر عن تشكيل حلف الاطلنطي ونظام للعلاقات والاتفاقيات العسكرية والسياسية والاقتصادية يوحد اغلب البلاد الرأسمالية . وازدادت قوة التيار الثاني وما ترتب عليه من عمليات طاردة مركزية في النصف الاول من السبعينات وتتطور هذه العمليات ، التي تستحثها الصعوبات الاقتصادية المتزايدة ، سواء بين المراكز الرئيسية للمنافسة الامبريالية ، او في داخل التجمعات السامية الى التكامل .

الامبريالية والبلدان المتحررة حديثا

أصبحت الغالبية الساحقة من بلدان اسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية دولا مستقلة . ولم يتوقف نضالها ضد الامبريالية والنظام الرأسمالي

(١) الأمم المتحدة ، نمو الصناعة المالية ، المجلد الاول ، طبعة ١٩٦٨ ، النشرة الشهرية للإحصاءات ، مايو ١٩٧٤ .

للعلاقات الاجتماعية . ويحدد . ثلرات هذا النضال واشكاله وكثافتهمط التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي أكد وجوده في البلد المعنى . ويمعد تطور حركات الاستغلال الرطنى الى انتضال في سبيل التحرر الاقتصادي والاجتماعى ، كما جاء في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى المقدم للمؤتمر الرابع والعشرين للحزب ، « ضربة مدبرة لواقع الراسمالية باكملها ، باعتبارها نظاما اجتماعيا عالميا . »

وحتى قيل أن تبدأ الازمة العامة للرأسمالية وفي مرحلتها الاولى، مهدت حركة التحرر الوطنى الطريق بصفة عامة أمام تطور الرأسمالية في البلدان التى كانت خاضعة لها . واليوم يتجاوز محتوى هذه الحركة واهدافها الحدود البرجوازية . وهى تتخط شكل الثورات الوطنية الديمقراطية ، وتوفر بذلك الشروط اللازمة للتحول الى الاشتراكية عن طريق سلسلة من المراحل الوسيطة . ومن الطبيعي أن هذا يوسع مجال النضال ضد الرأسمالية ، ويضيق مجال مناورة الامبرياليين ، ويساعد على خلق ظروف ملائمة لأن يختار العديد من البلدان المتحررة حديثا الاتجاه الاشتراكي .

وفي ضوء التطور السريع لحركة التحرر الوطنى ، تعلق البرجوازية الاحتكارية أهمية متزايدة على استراتيجية الاستعمار الجديد وسياسته وهدف الاستعمار الجديد هو توجيه تطور البلدان التى نالت حريتها حديثا في الطريق الرأسمالى ، بحيث يتمكن من مواصلة استغلالها . وتسعى الاستراتيجية الجديدة للامبريالية الى تحويل البلدان النامية من بلدان زراعية الى توابع للبلدان الامبريالية تنتج « المواد الاولى الصناعية » ، لتجعل منها بلادا موردة للمنتجات النصف مصنعة . والامبرياليون في حاجة الى اساس اجتماعى جديد لدعم نظامهم المصقول للسيطرة . والبرجوازية القومية ضعيفة للغاية في معظم البلدان النامية . وهذا يحفز الاستعمارين الجدد على الاعتماد في البلدان التى نالت حريتها حديثا على البرجوازية البيروقراطية والصفوة من العسكريين والتكنوقراطيين ، واستخدام الاساليب الدكتاتورية ، وفي البلاد الاكثر تطورا الاساليب الفاشية في الحكم ، كما هي الحالة في البرازيل . وعلى اية حال ، فان اللجوء الى الممارسات الفاشية يمكن أن يقضى الى نمو سريع للمعارضة الديمقراطية .

وتحدث تغيرات أساسية في المجال الاقتصادي ، مما يعد ذا أهمية خاصة للامبريالية المعاصرة في علاقاتها مع البلدان النامية . كما ان البنيان القديم للاقتصاد الرأسمالى العالى ، القائم على علاقات السيطرة والاضخاع ، واستغلال الامم القوية للامم الضعيفة ، والمعاهدات العوقة غير المتكافئة ، يمر بازمة عميقة . وتناضل شعوب البلدان النامية ضد سياسة النهب التى يتبعها راس المال الاجنبى والاحتكارات الدولية ، ومن اجل علاقات اقتصادية تقوم على أساس المساواة ، والاحترام الكامل لحقوق سيادة كل دولة في استخدام مواردها بالطريقة التى تراها مناسبة .

وقد ظهرت في أواخر الستينات وأوائل السبعينات التناقضات الأساسية للنظام الإمبريالي القديم للعلاقات الاقتصادية مع البلدان النامية . وقد أدى عجز هذا النظام عن تلبية الاحتياجات الحيوية لهذه البلاد ، فيما يتعلق ، بصورة خاصة ، بزيادة الطلب على المواد الأولية الطبيعية ، إلى مصادمت لم يسبق لها مثيل بين البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية في مجال التجارة الخارجية والنقد . ويتشكل نظام مختلف للعلاقات الاقتصادية العالمية بالمشاركة الفعالة من جانب البلدان الاشتراكية . وبينما كانت النزاعات في الماضي تتم تسويتها في المقام الأول على حساب البلدان النامية ، لم تعد القوى الإمبريالية اليوم تستطيع تجاهل مصالح هذه البلدان ، وهذا واقع يعكس بشكل مباشر التغير في توزيع القوى الطبقة الرئيسية في الساحة العالمية . وقد أتضح هذا بجلاء في الدورة الخاصة التي عقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وناقشت فيها قضايا المواد الأولية والتنمية الاقتصادية .

ويقترن نضال البلاد المستقلة حديثا من أجل المساواة الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي بنزاعات اجتماعية داخلية حادة ومعارك طبقية ضارية . ويواجه الديمقراطيون الثوريون بمقاومة أكثر عنفا وقوة

وتعد الحقيقة القاطنة بان الديمقراطيون الثوريون يقومون بدور قيادي في الثورات الوطنية الديمقراطية دليلا على توسع ملحوظ في الأساس الاجتماعي للقوى الثورية المعارضة للرأسمالية ، والتي اختارت الاشتراكية هدفا لها . أنها علامة على روابط أوثق بين الثورات الديمقراطية والاشتراكية وتعبير عن انحسار الهيبة السياسية للقوى البرجوازية والأيدية للرأسمالية والأزمة التي تتعرض لها هذه الهيبة ، ويعبر عنها عجزها عن إيجاد حلول للقضايا الملحة للبلدان النامية .



وئمة جزء هام من قضية الشيوعيين المشتركة الاممية الثورية هو تطوير النظرية الماركسية - اللينينية . وتدرس الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الاشتراكية والرأسمالية المتطورة والبلدان النامية عن كتب القضايا الأساسية للرأسمالية المعاصرة ، والصراع الطبقي ، وحركة الطبقة العاملة الاممية ، وكفاح حركة التحرر الوطني . ويسهم ذلك في تطور الماركسية - اللينينية ، ونضوج الاحزاب الشيوعية ووحدةها ، ونضال القوى الثورية .

وتوفر المرحلة الراهنة من التطور العالمي فرصا أوسع من ذي قبل لتقدم القوى الثورية والتقدمية . وسيؤدي التحليل الماركسي - اللينيني لطبيعة هذه المرحلة والدعم المتواصل لسياسة العمل الموحد ، الى تعزيز الحركة الثورية .

التاريخ في طور التكوين

بقلم : جان برازسكي

« أن أكثر الموضوعات الاجتماعية - الاقتصادية المطاوعة في المرحلة الراهنة هي الانهيار الاقتصادي المقبل ونهاية المنة كما عرفناها » . هكذا يبدأ المعلق الأمريكي ليونارد سيلك تطبيقه « الكساد العالمي » ، الذي ظهر منذ عهد بريد في نيويورك تايمز . ثم يستشهد بعد ذلك بأقوال العلماء الأمريكيين الذين يتنبأون بكساد على غرار ذلك الكساد الذي هز الصالح الرأسمالي في الثلاثينات . أن رد فعل الرأي العام في الولايات المتحدة هو التحول نحو سياسة العزلة ، لأن بقية العالم « تشاكس وتردد في قبول القيادة الأمريكية » . ويختتم سيلك بأن طريق الخلاص ، هو تطوير برنامج موحد لمعالجة أكثر التهديدات خطورة ، ضم أنه من الصعب رؤية كيف ستكون طرق تنفيذ مثل هذا البرنامج ومن سينظمه ويقوده .

ان درجة التشاؤم التي يوحىها المقال قد تكون مبالغ فيها : فالرأسمالية لم تستنفد بعد امكانياتها للتطور ، كما لم تختف اتجاهات « التوحيد » داخلها . غير انه ليس علينا ان ننحصر مثل هذا التحليل المظلم للاقتصاد الرأسمالي . ومع ذلك فالامر يتطلب تطبيقا واحدا : ان سيك ، مثل كثير من الكتاب البرجوازيين الآخرين ، يطابق بين العالم الرأسمالي وبين البشرية بأسرها . ولكن هذه التطورات لاتشمل العالم كله بآية حال : فآسرة البلدان الاشتراكية لايقلقها كساد او عزلة او افتقار الى برنامج من اجل المستقبل . وظهر تطبيق سيك في وقت كان فيه مجلس التعاون الاقتصادي مجتمعاً في صوفيا في دورته الثامنة والعشرين التي أكدت من جديد على ان هناك طريقاً لحل قضايا التعاون الدولي ، وأن هذا الطريق قد اختبر في التجربة .

لقد حضر الدورة مندوبون عن عشرة بلدان اشتراكية من ثلاث قارات : الدول التسع الاعضاء (بلغاريا ، المجر ، جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، منغوليا ، كوبا ، بولندا ، رومانيا ، الاتحاد السوفيتي ، تشيكوسلوفاكيا) ويوغوسلافيا ، التي لها اتفاقية تعاون مع المجلس . لقد ترأس تسعة وفود رؤساء حكوماتها وفود واحد (الكوبي) كان يرأسه نائب رئيس الوزراء ، وهذا في حد ذاته برهان على مغزى الحدث . ويمكن وصف نتائج الدورة بحق بأنها على جانب كبير من الأهمية . ينطبق ذلك على القرارات الخاصة بقضايا التعاون الراهنة وعلى الوثائق التي تعكس حقيقة أن هذه الدورة كانت مكرسة للذكرى الخامسة والعشرين لمجلس التعاون الاقتصادي . وهذه هي الدورة التي فشلت الصحافة البرجوازية في رؤيتها ، متناسية تباهيها على الدوام « بحرية المعلومات » . وحتى الايكونوميست اللندنية التي تفخر بعدم تحيزها ، لم تشر الى الموضوع . ومن الواضح ان الاخبار لم تلائم الدعاية البرجوازية ، اذ أنها تناقض بشكل واضح تماماً ماكانت هذه الصحف والمجلات تكتبه حول التعاون الاقتصادي في العالمين الرأسمالي والاشتراكي .

بدأ التعاون الاقتصادي للاقطار الرأسمالية المتطورة بعد الحرب في ظروف ملائمة . فقد كانت تملك امكانيات ضخمة وتقاليد من الروابط المتبادلة . استخدمت نظام الرسوم الجمركية والقروض المألوفة بالنسبة لها جميعاً للسيطرة على تطور التعاون . وقد هيا تنظيم الدولة الاحتكارية المكثف للاقتصاد الأساس لتطوير اشكال تجارية تقليدية ، تطورت فيما بعد الى روابط صناعية وتكامل أكثر تعقيداً .

وفي احبى المراحل استطاع عدد من البلدان الرأسمالية الاستفادة من العملية الموضوعية التي تتمثل في تدويل القوى الانتاجية . ففي ذلك الوقت - قبل عشر او خمس عشرة سنة - أنهى بعض المعلقين السياسيين الاوروبيين بانجازات التكامل الاقتصادي لآوروبا الغربية الى درجة أنهم بدأوا يتنبأون بتكامل سياسي مبكر بل وحتى بنهاية التناقضات بين المجموعات الامبريالية .

وقد تمت التطورات التي ترجع الى ظروف ملائمة مؤقتة وكانها بعد تاريخي جديد .

اما اليوم فان حدود التنظيم الاحتكاري للدولة - وهي حدود ضيقة نوعا ما - واضحة بشكل صارخ . ونادرا ما شهدت الرأسمالية مثل هذا التشابك في الازمات . ففائض الانتاج يسر جنبا الى جنب مع الانخفاض في الانتاج . والركود يقوم على التضخم . وتحدث عناوين الصحف بدرجة اكبر من الغاء التكامل والتناقضات .

الازمة النقدية : بعد سنتين من محاولات فاشلة لخلق نظام نقدي جديد للرأسمالية أعلنت « لجنة العشرين » (وزارة المالية) من حل نفسها .

ازمة النفط : وحدة متنافية لكثير من مصدري المواد الاولية وفشل السياسة الامريكية للرد على ذلك بوحدة مستهلكي المواد الاولية من البلدان الرأسمالية المتطورة .

وأخيرا ، ففي المجموعة الاقتصادية الاوروبية نفسها ، التي اعتبرت لفترة طويلة نموذجا للتكامل الرأسمالي ، بدأت واجهة « الوحدة » في التصدع بمجرد ان أختفت الظروف الاقتصادية الملائمة . فإيطاليا التي وجدت نفسها أمام عجز قياسي في ميزان المدفوعات قد اتخذت اجراءات من جانب واحد تقوض أساس السوق المشتركة ذاتها : التجارة الحرة . واقتدت الدانمارك بذلك المثال . اما بريطانيا ، التي دخلت المجموعة الاقتصادية الاوروبية أخيرا ، فاتها تعيد التفكير ، وتسمى الى اعادة النظر في شروط العضوية ، وتصبح عضويتها ذاتها موضع شك مرة أخرى . كما ان بيان أوتواو الذي افتتح ربع القرن الثاني لحلف الإطنطى الذي تميزه التناقضات يغير الصورة الشاملة .

لقد بدأت البلدان الاشتراكية في ظروف اقل ملائمة . ففي ١٩٤٩ ، حينما تأسس مجلس التعاون الاقتصادي ، لم يكن معظم أعضائه قد اكملوا بعد البناء الاشتراكي ، ووجد في كثير من تلك البلدان قطاع خاص هام ، وكان بعضها قبل ذلك توابع للمواد الخام الزراعية للبلدان الرأسمالية المتطورة صناعيا . وكان عليها كذلك ان تعالج جروح الحرب العميقة . وكان من الضروري القيام بامادة بناء الاقتصاد والتجارة الخارجية فالتجارة المتبادلة بين معظم بلدان أوروبا الوسطى والجنوبية الشرقية حتى ذلك الوقت كانت تقدر بأقل من خمس تجارتها الاجمالية ، وكانت حصة الاتحاد السوفييتي فيها اقل حتى من ذلك . وأخيرا وليس آخرا ، لم يكن هناك نموذج جاهز للتعاون بين الدول الاشتراكية . لقد كانت هناك صعوبات عرضية كثيرة ينبغي التغلب عليها (مثل قطع البلدان الرأسمالية المتطورة لروابطها الاقتصادية التقليدية) ، وكان لابد من التغلب على التقسيمات الاقتصادية القديمة وبدء اساليب وتقاليده جديدة .

وفي هذه السنوات الخمس والعشرين ازداد الانتاج الصناعي للبلدان الاعضاء في مجلس التعاون الاقتصادى ١٢ ضعفا . وخلال الفترة احتفظت هذه الاقطار بأسبقية ٣ أضعاف على الاقطار الرأسمالية في معدل التطور ، رافعة الانتاج الصناعى اثنى عشر ضعفا . وتشكل بلدان الاسرة الاشتراكية حوالى ١٩ ٪ من مساحة الأرض و ١٠ في المئة من السكان ، واليكم ما يبين كيف تغيرت حصتها في اقتصاد العالم .

حصة بلدان مجلس التعاون الاقتصادى في الاجمالى العالمى (٪)

١٩٧٣	١٩٥٠	
٢٥	١٥	الدخل الوطنى
٣٣	١٨	الانتاج الصناعى
٩٧	٤٧	الصادرات
أكثر من ٢٠ (١)	١٢٦	انتاج الكهرباء
٢٨٦ (١)	١٨٩	الصلب
٣٥١ (٣)	٢١١ (٢)	القمح
١٨٢ (٣)	١٥ (٢)	قطن خام

ان التجارة القائمة على اتفاقيات طويلة الاجل ، والتعاون العلمى والتكنولوجى ، والتنسيق الاكبر للخطط الاقتصادية - كل هذا هيا الظروف تدريجيا للتقدم الواسع في التعاون الانتاجى المباشر . وظهرت مجمعات انتاجية هائلة تتجاوز الحدود الوطنية ، وأسست أنظمة دولية مترابطة لتجهيز المواد الأولية والوقود ، ومملت أنابيب وخطوط دولية لنقل الطاقة . وقد أصبح واضحا أن أوسع وأقوى شكل للتعاون الاقتصادى الاشتراكى هو شكله الارقى أى التكامل وهو تشابك وانساج الاقتصاديات الوطنيتغى مجمع موحد . وفي ١٩٦٩ قرر مجلس التعاون الاقتصادى في دورته الثالثة والعشرين (الخاصة) وضع برنامج شامل للتكامل الاقتصادى الاشتراكى ، وقد أقر في ١٩٧١ في الدورة الخامسة والعشرين . ومنذ ذلك الحين اتسمت كل دورة جديدة بخطوات جديدة في التكامل ، وروابط جديدة بين الاقتصاديات الوطنية .

واليكم بعض الامثلة :

منذ سنة ١٩٦٢ بدأ العمل في براغ ، تشيكوسلوفاكيا ، في مركز التحكم المركزى لتوزيع شبكات خطوط الطاقة المتكاملة لبلغاريا ، والمجر ، والمانيا الديمقراطية ، وبولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا وأوكرانيا الغربية في الاتحاد السوفييتى ، ليساعد في استغلال أكثر كفاءة للطاقة الموحدة . وبعد

(٢) معدل ١٩٦٦ - ١٩٧٠

(٢) معدل ١٩٦١ - ١٩٦٥

(١) ١٩٧٢

الدورة السابعة والعشرين لمجلس التعاون الاقتصادي ، اتخذ قرار بان تقوم البلدان المختصة بصورة مشتركة بمد خط لنقل الطاقة ذي فونت عال من مدينة فينيسا السوفيتية الى البيروتسا في المجر ، يربط شبكة خطوط الطاقة المتكاملة للقسم الاوربي من الاتحاد السوفيتي مع النظام المشترك . واتخذت الدورة الثامنة والعشرون خطوة أخرى الى الامام حينما وافقت على اقتراح للبدء في العمل التمهيدى لبناء شبكة خطوط متكاملة للطاقة لجميع البلدان الاعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي التي ترغب في الانضمام اليها ، وهذا ما يخلق الظروف للتخطيط المشترك لانتاج واستهلاك الكهرباء . وستقوم هيئات مجلس التعاون الاقتصادي بوضع مشروع تصميم عام لتوسيع خطوط نقل الطاقة بين شبكات الطاقة للبلدان المعنية حتى سنة ١٩٩٠ .

لقد حدث تطور معال في اشكال التعاون في تجهيزات الوقود . فاولا كانت هناك اتفاقيات طويلة الاجل لتوريدات النفط والغاز ، يتبعها انشاء انابيب النفط ومليارات الامتار المكعبة من الغاز الطبيعي كل عام . وفي اجتماع صوفيا وقع رؤساء الحكومات اتفاقية عامة تمهلت بموجبها بلغاريا والمجر وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وبولندا ورومانيا والاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا بصورة مشتركة ببناء انابيب للغاز طولها ٢٧٥٠ كم من اورنبرج الى الحدود الغربية للاتحاد السوفيتي لكي يفضخ خلالها كل عام ١٥٥٠٠ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي الى هذه البلدان . وأخيرا ، لقد تقرر وضع برامج لتعاون طويل الاجل لتوسيع انتاج الطاقة والوقود الاساسي لسد الاحتياجات حتى ١٩٩٠ .

ان عملية توسيع التكامل الاشتراكي اوضح ماتكون في التخطيط . وقد سجلت دورة صوفيا عددا من الاولويات في هذا المجال : فاول مرة يجرى ادخال اجراءات التكامل المتفق عليها في مشروعات الخطط الاقتصادية الوطنية لسنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، ولاول مرة يبدأ العمل فيها في خطة خمسية متفق عليها لاجراءات تكامل متعددة الاطراف . وفي مقدورنا اليوم ان نتحدث عن التخطيط لا بالمعنى الضيق فحسب ، كما يطبق على الاهداف التكنيكية والاقتصادية ، بل باوسع معنى لمعالجة مخططة للقضايا الاجتماعية الرئيسية . ان قرار البرنامج الشامل وتنفيذه المشترك هو مثال على الجهود المبذولة لتخطيط تطور التخطيط . والمجالات الاقتصادية للبلدان الاعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي التي سيطبق فيها تنسيق الخطط أو التخطيط المشترك قد تم الاتفاق عليها للسنوات الخمس عشرة او العشرين القادمة .

ان الحواجز السياسية او الاقتصادية ليست وحدها بالطبع هي العقبات امام الروابط الاقتصادية الدولية . فاحيانا يصعب التغلب على حاجز تكتيكي بحت - اختلافات في القابيس الوطنية - حتى لو توفر أعظم قدر من النية الطيبة . وتجربة مجلس التعاون الاقتصادي فريدة في هذا المجال ، ايضا

كما هي الحال في مجالات أخرى عديدة . ان بلدان الاسرة الاشتراكية تتقدم من التعاون في تحديد المقاييس الى التوحيد التام للمقاييس . لقد وافقت دورة مجلس التعاون الاقتصادي على اتفاقية لتطبيق مقاييس المجلس وافرت انظمة مقاييسه . والاتفاقية ، التي تحدد مقاييس عامة لجميع الاطراف الموقعة ، هي نموذج ساطع للسعي الثابت للاقطار الشقيقة من اجل الوحدة . ولا يوجد شيء من هذا القبيل في العالم الرأسمالي .

ما هو سبب الاختلافات بين هذين النموذجين من التكامل ؟ ما الذي يكمن

في سبب النجاحات في المصنعة الجماعية للتاريخ في العالم الاشتراكي ؟

قبل كل شيء ، هناك عوامل اجتماعية ثابتة تعمل الى جانب النموذج الجديد للتعاون الاقتصادي : نظام اجتماعي تقدمي ، ملكية اشتراكية ، تخطيط مركزي . والتكامل الاشتراكي يطور التعاون من اجل مصلحة الجماعية ، ويحول دون التناقضات العنوانية . واقوى تأكيد مقنع لذلك هو التناقض السريع للفتاوت بين المستويات الاقتصادية والثقافية للدول الاعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي .

غير ان التوافق الموضوعي للمصالح الاساسية ليس هو كل ما في الامر . اذ لا بد كذلك من الفهم الصحيح لهذه المصالح ، والتقييم الصحيح للتوازن بين الفائدة طويلة الاجل والمصالح والمصروفات الجارية ، ويجب ان يتوفر التصميم على التغلب على هذه المصالح . وبضمن ذلك سياسة علمية متفق عليها . وتكمن في اساس جميع اشكال التعاون الروابط العميقة بين الاحزاب الشيوعية والعمالية للبلدان الشقيقة . وتجد ارادتها في الوحدة تعبيرا في عمل اللجنة السياسية الاستشارية للول الاعضاء في معاهدة وارسو ، وفي اجتماعات القادة الحزبيين ، وفي تنسيق الاعمال السياسية في الميدان الدولي . وتعتبر الوحدة في السياسة الاقتصادية عنصرا في وحدة بلدان الاسرة الاشتراكية في مجموعها .

ان النموذج الجديد من التعاون لا يخدم بلدان الاسرة الاشتراكية وحدها . فمجلس التعاون الاقتصادي اسرة مفتوحة . ويجري تطوير تعاون واسع مع فنلندا على اساس اتفاق خاص . ويحتفظ مجلس التعاون الاقتصادي بعلاقات مختلفة الاشكال مع اكثر من ٢٠ منظمة عالمية ، حكومية او غير حكومية اقتصادية ، علمية وتكنيكية . وهو على استعداد لتوسيع التعاون مع جميع البلدان بغض النظر عن النظام الاجتماعي او السياسي على اساس المساواة ، والاستقلال ، والمنفعة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . وتتسع المساعدة الشعبية الى الاقطار النامية ، وخاصة صندوق البعثات الخاص الذي أسس للمساعدة في تدريب الكوادر الوطنية .

العالم الاشتراكي ”حمقاء وأرؤساء“

يزيد التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في العالم الاشتراكي من جاذبية الاشتراكية للجمهور العامة في كل أنحاء العالم ، ويدعم مواقفها في منافستها التاريخية مع الرأسمالية . وأكدت الحقائق التي لا تدحض ذلك في السنوات الخمس التي مضت على المؤتمر العالمي الذي عقده الشيوعيون في سنة ١٩٦٩ . وقد أصبح تأثير الاشتراكية على التطور الاجتماعي في كل أنحاء العالم أكبر من أي وقت مضى .

وقد شهدت هذه السنوات الخمس المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ، والمؤتمر المباشر للحزب الشيوعي البلغاري ، والمؤتمر المباشر لحزب العمال الاشتراكي المجري ، والمؤتمر الثامن للحزب الاشتراكي الألماني الموحد ، والمؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الروماني ، والمؤتمر العاشر لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف . وتجري الاستعدادات لمؤتمر الأول للحزب الشيوعي الكويتي .

وقرارات هذه المؤتمرات التي تعقدها الاحزاب الشقيقة لها سمة مشتركة انها تتضمن برامج واسعة للتطور الاجتماعى والاقتصادى فى كل بلد ، مع التركيز على الاجراءات الرامية الى تحسين الظروف المادية والثقافية للجماهير العاملة تحسينا كبيرا .

ورغم ان البلدان الاشتراكية تشغل مساحة تقل عن ٢٦٪ من مساحة العالم وعدد سكانها اقل من ٢٣٪ من سكان العالم ، فقد أنتجت حوالى ٣٩٪ من الانتاج الصناعى العالمى عام ١٩٧٢ . وبعبارة اخرى ، فان الانتاج بالنسبة للفرد من السكان اعلى منه فى البلدان الاخرى .

وتبين مزايا الاسلوب الاشتراكى فى الانتاج بشكل اكثر وضوحا من النتائج التى حققتها البلدان الاعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى ، الذى احتفل بالذكرى الخامسة والعشرين لانشائه منذ عدة اشهر . ويعيش فى هذه البلدان حوالى عشر سكان العالم ، ولكنهم ينتجون حوالى ثلث الانتاج الصناعى العالمى ، وحوالى خمس الطاقة الكهربائية فى العالم ، وحوالى ربع الاسمنت ، واكثر من ربع الصلب ، وحوالى ثلث الاسمدة المعدنية . ولكن يجب ان نتذكر ان كل هذه البلدان ، فيما عدا جمهورية المانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا ، كانت ، قبل ان يبدأ البناء الاشتراكى ، من بلدان العالم المتخلفة اقتصاديا أو ذات التطور الضعيف . وفى سنة ١٩٧٣ تجاوز الدخل الوطنى فى البلدان الاعضاء فى مجلس التعاون الاقتصادى الحد الذى وصل اليه فى سنة ١٩٥٠ بنسبة مقدارها ٤٧٪ ، فى حين ان الزيادة المسجلة فى البلدان الرأسمالية المتطورة كانت ١٨٪ .

ففى السنوات الثلاث من الخطة الخمسية الحالية « ١٩٧١ - ١٩٧٣ » كان نمو الدخل الوطنى فى بلغاريا ٢٥٪ وفى انجر والاتحاد السوفييتى ١٩٪ وفى ألمانيا الديمقراطية ومنغوليا وتشيكوسلوفاكيا ١٧٪ ، وفى بولندا ٣٠٪ وفى رومانيا ٣٨٪ .

وفى المرحلة الحالية من بناء وتحسين المجتمع الاشتراكى المتطور ، فان دور العوامل الكثيفة ، وانتاجية العمل على وجه التحديد ، تحتل أهمية خاصة بالنسبة للتطور الاقتصادى . فمنذ عدة سنوات وحتى الآن ، كان الانتاج الزرامى فى معظم بلدان الاسرة الاشتراكية يتسع ، بينما بقى عدد السكان المشغطين بالزراعة ثابتا أو تناقص . وفى الصناعات ، كانت انتاجية العمل الاعلى فى سنة ١٩٧٣ مسؤولة عن ٧٩٪ من نمو الانتاج فى بلغاريا ، وعن ٨٧٪ فى جمهورية المانيا الديمقراطية ، وعن ٧٣٪ فى بولندا ، وعن ٨٢٪ فى المجر والاتحاد السوفييتى ، وعن ٨٨٪ فى تشيكوسلوفاكيا .

ان التوسع الصناعى الاشتراكى يتميز بديناميكية طويلة الامد وبمعدلات نمو عالية مستقرة .

وهناك اتجاه نموذجي في العالم الاشتراكي ، هو أن مستويات التطور الاقتصادي في كل بلد ومنطقة تميل الى التوازن . ويتم هذا عن طريق منح الاولوية لتطوير الصناعات في البلدان المتخلفة بالمساعدة الاخوية من اسرة الدول الاشتراكية باكملها . ويمكن توضيح هذا الاتجاه بمعدلات النمو الصناعي لـ مختلف البلدان ، مع اعتبار معدل ١٩٥٠ يساوي ١٠٠ :

	١٩٧٢	١٩٧٠	١٩٦٥	
بلغاريا	١٢ ضعفا	١٤ (ضعفا)	٦٩١	
المجر	٥٨٩	٥٢٣	٢٨٦	
جمهورية ألمانيا الديمقراطية	٥٣٧	٦٠٣	٢٩٢	
كوبا « ١٩٦٢ = ١٠٠ »	١١٦ (١٩٦٨)	—	١٠٦	
منغوليا	٧١٤	٨٦٩	٤٤٦	
بولندا	٧٨٢	٩٨٣	٥٢٣	
رومانيا	١ (ضعفا)	١٤ (ضعفا)	٦٤٩	
الاتحاد السوفيتي	٦٨٩	٧٩١	٥٥٨	
تشيكوسلوفاكيا	٥٠٥	٥٧٥	٣٦٤	
جمهورية فيتنام الديمقراطية	١٠ (أضعاف)	١٢ (ضعفا)	٩٤٧	
(١٩٥٥ = ١٠٠)				
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	١٢ ضعفا	١٢ (أضعاف)	١٢ (ضعفا)	
(١٩٤٩ = ١٠٠)				
يوغوسلافيا	٥٨٢	٦٩٢	٤٣٤	
بريطانيا العظمى	١٧٨	١٨٤	١٦٠	
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٣٨	٢٥٥	١٩٩	
جمهورية ألمانيا الاتحادية	٤٢٦	٤٥٢	٣١٩	
فرنسا	٣١٦	٥١٨	٢٣٢	

والطاقة الاقتصادية للبلدان الاشتراكية موجهة لرفاهية الشعب . وفي ١٩٧٣ ازداد الدخل الوطني بالنسبة للفرد بمقدار ٧٠٩٪ في بلغاريا . و ٥٠٪ ونصف - ٥٠٪ في المجر و ١٠٪ في بولندا (الاجر الحقيقي) ، و ٥٠٪ في الاتحاد السوفيتي . وازدادت دخول الجماهير العاملة كذلك في جمهورية ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وكوبا ومنغوليا . وقد زادت كل البلدان الاعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي الى جانب الاجر المنتظم وارتفاع المرتبات ، زيادة في الاعتمادات المخصصة للاستهلاك العام ، واتخذت اجراءات عميقة اخرى لتحسين مستوى المعيشة في سنة ١٩٧٣ . ورفع الحد الأدنى للاجور والمرتبات في بلغاريا ورومانيا ومناطق كبيرة في الاتحاد السوفيتي . وارتفعت كذلك الاجور الاساسية ومعدلات الاجور ارتفاعا كبيرا ، وحلت زيادات شاملة في اجور فئات كبيرة ممن يتقاضون أجرا في

بلغاريا والمجر والاتحاد السوفييتي . وحدثت زيادات كذلك في رواتب التقاعد في بلغاريا ورومانيا والاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا . وهناك مزايا جديدة أصبحت سارية المفعول بالنسبة لتلاميذ المدارس الابتدائية في بلغاريا ، ورفعت المنح الدراسية للطلاب في بولندا . وادخلت مزايا اجتماعية إضافية في جمهوريه ألمانيا الديمقراطية ومنغوليا . ورفع الأجر المدفوع أثناء المرض في بولندا ، ومنحت مزايا جديدة لأعضاء المزارع التعاونية ، خاصة بالمعطلات والعلاج في المصحات في رومانيا ، وازدادت المنح التي تقدم قبل الولادة في الاتحاد السوفييتي ، ومنح الأطفال في رومانيا ، ومنسح العائلات التي لديها أطفال في تشيكوسلوفاكيا . وقد شيد أكثر من ثلاثة ملايين مسكن في البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي في الاثنى عشر شهرا الماضية .

ويمكن توضيح معدل نمو الاستهلاك بالجدول التالي ، الذي يبين نمو البيع بالتجزئة في مختلف البلدان (١٩٥٠ = ١٠٠) :

	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٢
بلغاريا	٤٥٢	٦٨٤	٧٧٧
المجر	٢٥٢	٣٨٩	٤٣١
جمهورية ألمانيا الديمقراطية	٢٩٦	٣٧١	٤٠٩
بولندا	٢٨٨	٣٩٠	٤٧٥
رومانيا	٤٧٩	٧٢٦	٨٤٢
الاتحاد السوفييتي	٣٩٥	٥٨٦	٦٦٨
تشيكوسلوفاكيا	٢٣٢	٣٣٨	٣٧٤
الولايات المتحدة الأمريكية	١٥٩	١٧٧	١٩٧

وتتضمن الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية في بلدان أسرة الدول الاشتراكية في الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٥ - إجراءات واسعة لضمان حدوث مزيد من نمو الاستهلاك الشعبي .

وتتضح مزايا النظام الاشتراكي بصورة بارزة من تطور الاتحاد السوفييتي أول بلد اشتراكي في العالم .

فالالاتحاد السوفييتي لا يعرف الأزمات . وقد ظل الإنتاج ينمو بمعدل سريع باستمرار . وقد فاق كل البلدان الصناعية الأخرى في إنتاج الفحم والحديد والفولاذ والقمح والأسمدة والجرارات والمنسوجات القطنية والصوفية والسكر والزبدة ، وغير ذلك .

وكل الجمهوريات القومية في الاتحاد السوفييتي لها حقوق متساوية ،

وقد وصلت الى مستوى مرتفع من التطور الاقتصادي ، ولا يوجد أدنى أثر للاضطهاد القومي أو العنصري في هذا البلد الذي يضم ١٠٠ قومية . لقد تشكلت مجموعة تاريخية جديدة من الناس - هي الشعب السوفييتي .

وأنسبوع العمل في الاتحاد السوفييتي يبلغ في المتوسط ٢٩ ونصف ساعة وهبطت الحوادث الصناعية بمقدار الثلث في عشر سنوات ، وكان آخر عهد البطالة منذ حوالي نصف قرن من الزمن تقريبا . فلم توجد بطالة منذ ذلك الحين . وسن التقاعد للرجال ٦٠ سنة وهو يقل عن ذلك في المهن الخطرة .

وكل الاسعار مستقرة في الاتحاد السوفييتي ، في حين أن اللخول الحقيقية تزداد بحوالي ٥٪ سنويا .

وتبلغ قيمة ايجارات المساكن في الاتحاد السوفييتي حوالي ٥٪ من الاجر ونسبة الضرائب ٨٪ في المتوسط ، والمدارس والجامعات مفتوحة لابناء الشعب العامل .

والاتحاد السوفييتي هو الدولة الأولى في العالم فيما يتعلق بإرتيصاد المسارح ودور السينما وقاعات الموسيقى والكتبات والمتاحف .

ويبدأ سن الانتخاب في الاتحاد السوفييتي في الثامنة عشرة . وتنسح سلطات الهيئات المنتجة باستمرار . ويشارك ٢٥ مليون رجل وامرأة في ادارة شؤون الدولة . وللناس ثقة عالية بالمستقبل .

وتشير الوثيقة التي أصدرتها الاحزاب الشيوعية والعمالية في اجتماعها في سنة ١٩٦٩ الى أن (إحدى المهام الأساسية للاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الاشتراكية تطوير تعاون شامل فيما بين هذه البلدان وضمن نجاحات جديدة في المجالات الأساسية للمنافسة الاقتصادية بين النظامين ، وفي تقدم العلم والتكنولوجيا .

وقد شهدت السنوات الخمس الماضية تطورات هامة في تعاون البلدان الشقيقة . وقد تعمق هذا التعاون وتحسن . وبدأت هذه التطورات بالدورة الثالثة والعشرين (الخاصة) التي عقدها مجلس التعاون الاقتصادي في سنة ١٩٦٦ . واشترك فيها قادة الاحزاب والحكومات في البلدان الشقيقة . وقدرت هذه الدورة أن يكون الاتجاه العام للتعاون موجها نحو التكمال الاقتصادي الاشتراكي . وبمعكس هذا الظروف الموضوعية في الرحلة الراهنة من مراحل البناء الاشتراكي - فقد بدأت معظم البلدان الاعضاء في اسرة الدول الاشتراكية ببناء وتحسين الاشتراكية المتطورة ، والثورة

العلمية والتكنولوجية تتكشف ، وتساوت الى حد كبير مستويات التطور الاقتصادي للبلدان الاعضاء في المجلس .

وأقر المجلس ، تمثيلا مع هذا الخط ، في دورته الخامسة والعشرين التي عقدت في سنة ١٩٧١ برنامجا شاملا لزيادة تعميق وتحسين التعاون والتكامل الاقتصادي الاشتراكي بين البلدان الاعضاء ، ملاحا تحولا من اجراءات التكامل المنفصلة الى التكامل الشامل - وهو نظام للاعمال المشتركة في الفترة القادمة التي تبلغ مابين ١٥ و ٢٠ عاما ، وقد مهد الطريق الى التعميق الحالي للتكامل التطورات السابقة في مجلس التعاون الاقتصادي وهذا التعميق يرفع التكامل الى مرحلة جديدة ونوعية جديدة .

وقد ظلت تعمل في براغ منذ اكثر من عشر سنوات ادارة مركزية لشبكة كهرباء مشتركة تضم بلغاريا والمجر وجمهورية المانيا الديمقراطية ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا وشبكة الكهرباء في غرب اوكرانيا في الاتحاد السوفييتي . وهي تكفل وفرا هائلا في الطاقة الكهربائية . وقد تقرر الان بصورة مشتركة بناء خط لنقل الكهرباء قوته ٧٥٠ كيلو فولت من الاتحاد السوفييتي الى المجر . وسوف يربط هذا الخط شبكة الكهرباء في الجزء الاوربي من الاتحاد السوفييتي بشبكات الكهرباء في البلدان الاشتراكية الاخرى ، وسوف يمكنها من الاستفادة من المدى الواسع لاحزمة الزمن وما يترتب على ذلك من عدم التساوي في البعد الاقصى للحمولة الكهربائية وسوف تزداد فاعلية التعاون زيادة كبيرة

وليس هذا الا مثلا من امثلة عديدة . ويوجد كذلك الخط الثاني من خطوط انابيب بترول الصداقة ، والشبكة الدولية لخطوط انابيب الغاز الذي يربط المخزون من الغاز في الاتحاد السوفييتي بالمستهلكين في البلدان الاخرى الاعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي . وقد تلا اقرار البرنامج الشامل سلسلة من الاتفاقيات عن الاستخدام المشترك للموارد الطبيعية . وسوف تبني البلدان الاعضاء في المجلس بشكل جماعي (ثم تستخدم استخداما مشتركا) مصانع لب الشجر والورق في است - اليم ومصانع الاسمنت في كيمبايف في الاتحاد السوفييتي . ويجري اعداد اتفاقية للمشاركة الجماعية في بناء مصانع كبيرة للحديد والصلب ، تجهز بالواد الخام من كورسك ، ومقدر لها أن تنتج سنويا بين ١٠ و ١٢ مليون طن من الصلب . وسوف تمد الاقطار المشاركة بصفائح الصلب

وقد بدأت اقتصاديات الاقطار الشقيقة الاعتماد بصورة متزايدة على الاجراءات التكاملية لمعالجة قضية الوقود والطاقة . ومن الملاحظ ، أن صادرات الكهرباء من الاتحاد السوفييتي الى اقطار مجلس التعاون الاقتصادي الاخرى سوف تزداد من (١٤) مليون مجاواط / ساعة في فترة الخطة الخمسية السابقة (١٩٦٦ - ١٩٧٠) الى ٤٢ مليون مجاواط /

ساعة في فترة خطة السنوات الخمس الحالية ، كما سوف ترتفع صادرات النفط من ١٣٨ مليون طن الى ٢٤٣ مليون طن ، والفاز من ٨٠٠٠ مليون متر مكعب الى ٣٣٠٠٠ مليون متر مكعب . ويتسع التعاون في بناء محطات الطاقة الكهربائية والذرية .

والتعاون في الصناعات التحويلية يتسع بسرعة . وقد عقدت في ١٩٧١ - ١٩٧٣ سبع عشرة اتفاقية عن التخصص والتعاون بين أطراف متعددة ، بشأن أدوات ومعدات الآلات وحدها وهي تشمل أكثر من ١٧٠٠ صنف . وعلى سبيل المثال ، يتلقى مصنع تولياتي السوفييتي للسيارات عشرات من الاجزاء والقطع الصغيرة للسيارات التي ينتجها ، من بلغاريا والمجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا . وفي الوقت نفسه تزود صناعة السيارات في بولندا وبلدان أخرى بأجزاء السيارات المصنوعة في الاتحاد السوفييتي .

وتتغير أشكال التخصص والتعاون كذلك . في الماضي ، كان التعاون قاصرا أساسا على صناعة الحديد والصلب ، وانترخيم في الصناعة الكيماوية واغروماش في الآلات الزراعية ، وغير ذلك ، أما الآن فيتم التركيز على التنسيق بين المخطط الاقتصادية الخمسية لمختلف البلدان ، وعلى التخطيط المشترك لمختلف الصناعات . وقد بدأ يظهر نوع جديد من الهيئات الدولية مثل الهيئات الاقتصادية المنمجة انترأتو مينستروفت (الهيئة الدولية للمعدات الذرية) وانتراتوميبيرجو (الهيئة الدولية للطاقة الذرية) ، وانترتكتيلماش (الهيئة الدولية لصناعة النسيج) . وهي ، اذا صح التعبير ، « شركات اشتراكية دولية » ، ولا حاجة بنا الى القول انها تؤدي بسبب استنادها الى الملكية الاشتراكية للشعب بأكمله ، وظيفة مختلفة اختلافا أساسيا عن وظيفة الاحتكارات الرأسمالية الدولية - وظيفة التعاون والمساعدة المتبادلة على أساس المساواة بدلا من التبعية والاستغلال

لقد عقدت البلدان الأعضاء في مجلس التعاون العلمي والتكنيكي . وفي نهاية ١٩٧٣ كان يوجد ٣٧ مركز تنسيق تدرس مختلف قضايا التعاون العلمي والتكنيكي / اثنان في بلغاريا ، واثنان في المجر ، وأربعة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وخمسة في بولندا ، وثمانية عشر في الاتحاد السوفييتي وستة في تشيكوسلوفاكيا . وهذه المراكز تنسق جهود أكثر من ٥٠٠ هيئة من هيئات البحث العلمي . وفي سنة ١٩٧٣ اشترك حوالي ١٦٠٠ مركز أبحاث وغيرها من المنظمات المتشابهة في أكثر من ٢٠٠٠ مشروع بحث علمي وتكنيكي مشترك أو متفق عليها ، على أساس الاتصالات المباشرة الثنائية وبين أطراف متعددة .

لقد حقق مجلس التعاون الاقتصادي قفلا هاما ، يؤكدانه حدان بولندا على نمو هيئته الدولية أولهما انضمام كوبا اليه وثانيهما عقده اتفاقية تعاون مع فنلندا .

لقد اكدت السنوات الاخيرة مرة اخرى ، حكم اجتماع ١٩٦٩ القاتل بان التيار الرئيسي لتطور الانسانية يفرضه النظام الاشتراكي العالي ، والطبقة العاملة العالمية وجميع القوى الثورية ، فهجوم الاشتراكية السلمي قد زاد في هيبتها العولية ، وفي النفوذ السياسي للبلدان الاشتراكية . ونتيجة لذلك اضطرت الدوائر الحاكمة في الدول الامبريالية الكبرى الى قبول سياسة التعايش السلمي . فمسئلة المعاهدات المعقودة في الاونة الاخيرة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية ، وبين الاتحاد السوفيتي وجمهورية ألمانيا الاتحادية وبين جمهورية بولندا الشعبية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وبين جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وبين جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وجمهورية ألمانيا الاتحادية - برهان آخر على نفوذ الاشتراكية الاكبر .

ان شجاعة الشعب الفيتنامي ، والمساندة العازمة التي تلقاها من بلدان الاسرة الاشتراكية ، والنفوذ المتنامي للاقطار الاشتراكية ، انهدت العدوان الامبريالي فسد دولة اشتراكية هي جمهورية فيتنام الديمقراطية . والمساندة السياسية والعسكرية والاقتصادية التي قدمت لها من بلدان الاسرة الاشتراكية الى الاقطار المناضلة ضد العدوان الاسرائيلي ، احدث تأثيرا هائلا على مجرى الاحداث في الشرق الاوسط وسهلت التحول نحو سلم دائم وعادل .

لقد ادى الثبات الذي اظهره الشعب الكوبي في دفاعه عن مكتسبات أول دولة اشتراكية في أمريكا ، والمساعدة التي تلقاها من البلدان الشقيقة الى انهيار الحصار السياسي والاقتصادي المفروض على كوبا ، والذي انضج بصورة خاصة في السنوات الاخيرة . وتقيم كوبا روابط سياسية واقتصادية مع اقطار امريكية لاتينية اخرى ، ولها علاقات تجارية حتى مع كندا ، عضو حلف شمال الاطلنطي وحليف الولايات المتحدة في القارة الامريكية .

واثمرت سنوات العمل السياسي المشترك للأسرة الاشتراكية في وسط أوروبا ، بحيث جرى وضع حد لسياسة عدم الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وللدعوى الإقليمية الانتقامية ضد البلدان الاشتراكية . وكان عدد الاقطار المعترفة بالدولة الألمانية الاشتراكية في وقت انعقاد اجتماع ١٩٦٩ (١٧) بلدا فحسب ، ثلاثة عشر منها بلدا اشتراكية وأربع دول نامية ، وفي نهاية مارس ١٩٧٤ أصبح العدد (١٠٢) بلدا .

وشهدت هذه السنوات الخمس توسعا جديدا في التعاون السياسي فيما بين البلدان الاشتراكية . واصبحت الاجتماعات التي يقدّمها قادة الاحزاب الشيوعية والعلمانية في بلدان الاسرة الاشتراكية في القرم حثا بارزا في السياسة الدولية . وقد حددت المؤتمرات الدولية التي عقدت في موسكو عن النشاط الابدوي والوحي والعمل التنظيمي الطريق الى زيادة تحسين التعاون بين الاحزاب الشقيقة في هذه المجالات .

أحداث الشهر

● في الفن والثقافة :

● معرض توت منح أمون في ليشنجراد

● من عواصم العالم :

- قبرص : المؤامرة لا تزال مستمرة
- دورات الازمة الاقتصادية
- الاحتكارات الامبريالية واشاعة الروح العسكريه في اسرائيل
- حزب العمال والسوق الاوربية المشتركة

● معلومات موجزة عن الأحزاب :

● الحزب الشيوعي اليوناني - حزب الوحدة الاشتراكي
في نيوزيلندا

معروضات عنخ آمون في ليننجراد

بقلم : احمد ابو كف

البوابة الفرعونية التي تشير الى مدخل
القصر الصيفي في قرية بوشكين ، والتي تبعد
حوالي الثلاثين كيلو مترا من ليننجراد

وهنا يذكر هنا ان متحف الارميناج في
ليننجراد الذي يتمتع بشهرة عالمية يقسم
مجموعته غريبة من الآثار المصرية القديمة
لمختلف العصور . وفي هذا القسم من المتحف
تعرض القطع الخمسين من الآثار الجنائزية
للفرعون الذهبي توت عنخ آمون .. والتي
عرضت من قبل لمدة ستة أشهر في متحف
بوشكين في العاصمة السوفيتية

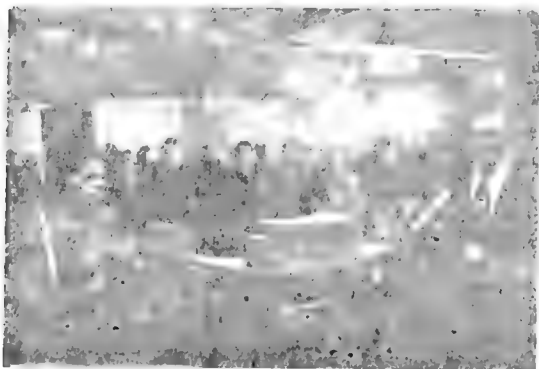
والله صاحب نقل هذه المجموعة الفريدة
من آثار الفرعون الصغير طحوس خاصة .
فلقد وضعت في صناديق .. وارسلت الى
الارميناج عن طريق السكة الحديد في
عريتين مخصصتين لذلك . وجرت تعبئة كل
قطعة من الآثار في ورق مخصص للتعبئة بعد
لفها بطبقات سمكية من القطن الكثيف .
ثم وضعت الآثار في صناديق من الخشب ،
ووضعت في بدورها داخل ورق ملس مع
للصدمات في صناديق أخرى . وهكذا أمكن
الاطمنان الى حمايتها من الهزات القسرية

منذ وقت طويل وسكان ليننجراد ينتظرون
هذا الحدث الهام . وعندما بدأت المحادثات
في القاهرة لعرض خمسين قطعة من الآثار
الجنائزية للفرعون الذهبي توت عنخ آمون
في الاتحاد السوفيتي ، ظهرت في صحف
ليننجراد مقالات عديدة تناولت هذا الموضوع .
وتحدث الصحفيون والمراسلون عن التاريخ
الكثير لهذا الفرعون الصغير ، وعن اكتشاف
مقبرته بعد ٢٢ قرنا من وفاته في وادي الملوك
على يد عالم الآثار الشهير هوارد كارت . وألقت
الصحف الضوء على تفاصيل الحوادث
التي أجراها في القاهرة اثنتان من مشاهير العلماء
في ليننجراد وهما الأكاديمي بوريس نيوتروفسكي
مدير متحف الارميناج وعساكم الممرات
الشهور ، والدكتور فلاديمير لوكوتش رئيس
قسم الآثار الشرقية في الارميناج .

واهتمام سكان ليننجراد بكنوز الفن
المصري القديم لم يكن وليد الصدفة . ففي
الديانة كثير من الآثار ، المرتبطة بالفسادة
المصرية ابتداء من تمثال « ابوالهول » الاصلي ،
التي تم نقله في أحد الأيام من وادي طيبة
القديمة الى شواطئ نهر نيل في ليننجراد
الى الامرات المصرية ، التي بنيت تقليدا
لامرات مصر في إحدى حدائق المدينة . الى



● اللعاق الذهبي لتوت منح أمون بمتحف الإرميتاج . يتصدر العرض .. وفصلت منه
الأسود .. بطيخ التاتار التاريخي للعظمت .. اكتشاف القبرة منذ ٢٥ عابا . ●



● سكان ليننجراد يشاهدون المروحات ووفلة عند الركب المقدس للروح القدس ●

ويرجع الفضل الكبير في ذلك بالطبع
الى الاكاديمي بوريس بيوتوفسكي ، أحد
العلماء البارزين في دراسة الحضارة المصرية
القديمة .. وايضا لفنان الريميتاج الكبير
يويوف الذي صمم المعرض بطريقة رائعة .
بينما المعرض يمثل كبير لكنا او «الحارس»
شبيه للفروغون توت منخ امون . وبالقرب
منه توجد زهرتان انيقتان من الالباستر ،
اي تلك الاشياء التي حفر عليها في القبرة
عند بداية عمليات التنقيب

وتعتبر القاعة الثانية ذات مغزى كبير
لهم المعروضات ، بالرغم من انها لا تضم
الا لوحين صخرين من الطين . ولم تكشف
هاتين اللوحين في مقبرة الفرعون توتاما وجدنا
في الارشيف الملكي في تل العمارنة .. وتمثل
اللوحين خطابين الى فرعون مصر . ويشهد
المخطبان على العلاقات الواسعة للدولة
المصرية القديمة في القرنين الخامس عشر
والاربع عشر قبل الميلاد مع بلدان اسيا
الفرجية ودول حوض البحر المتوسط . كما
طلعت خارطة كبيرة على اللوحين تمثل
جغرافية هذه العلاقات في تلك الفترة

وقد قال لي الاكاديمي بوريس بيوتوفسكي :

« اتنا نطلي لهذه القاعة بما تصويه من
معروضات مغزى كبيرا . فمصر لم يكن لها
في عهد الاسرة الثامنة شرقا كال كبير على قاعة
الدول المجاورة وحدها ، واتما تأثرت هي
بديورها بثقافة هذه البلدان . وعلى اساس
هذه النقطة يجب ان نقيم كنوز وادي الملوك
وبرما يعبر بنا ان نشير الى بعض المعروضات
الفنية ، والتي تبدو طبيعتها غير معروفة
صحيحة ، واتما اهديت الى الملك توتمنخ
امون من حكام البلدان الاخرى . ومن الامثلة
على ذلك الفخنجير التي اكتشف على موميا
الملك ، ومستنول الجوهيرات العظم بالماج .
ونحن نؤمن ان تقوم بعدد من الابحاث مع
تلاتنا من علماء مصر حول هذا الموضوع .
وبرما يحالفنا الحظ ونوفق الى اكتشاف
صفحات جديدة في لتاريخ العلاقات بين بلدان
العالم القديم في هذه الفترة من التاريخ»

ويشير معرض توت منخ امون اهتماما كبيرا
لدى سكان ليننجراد وفيويوف الكنبية .
فالصحيح يرغب في زيارة المعرض . ولقد
لهذا المعرض صفوف طويلة امام مدخل المتحف
« الريميتاج » خمس مرات يوميا .
ويقول بيوتوفسكي مدير الريميتاج :

ولقد تحدث د. صالح احمد صالح مدير
العمل الكنييالي في هيئة الآثار المصرية
والذي صاحب القطع من القاهرة الى موسكو
قائلا : ان آثار «توت» رقيقة للغاية . وتلك
لانه قد مضى عليها حوالي ٢٢ قرنا من
الزمن ، فانها تتطلب بالبحث اهتماما
خاصا . غير انه يجدر الاشارة الى ان
المعروضات قد تعطلت كل اثرات الطريق
بصورة رائعة

ولم تكن هذه هي المرة الاولى التي تفقد
فيها الآثار المصرية القديمة موقعها . انها
ذهبت الى كل من طوكيو وباريس ولندن ..
ولم يكن مكان عرضت فيه اهدت من رآها
لكثرة ما احتوتها من ذهب ولؤلؤ وعظم
صنها

ويقول ابراهيم التوتواوي امين اول متحف
الآثار في القاهرة والذي رافق القطع وتمتد
بوشكين ستة اشهر :

« هنا في ليننجراد للمعروضات وضع
خاص لأول مرة . ولقد صمم المعرض بحيث
يعطي صورة لتربية الوضع الطبيعي داخل
مقبرة «توت» الأصلية . كما يجري عرض الآثار
في صالات العرض بما لا يهينها وتتابعها
التاريخي .

كانت مقبرة الفرعون الصغير تضم عدة
حجرات : تعليل ، وغرفة للمدخل ، ومخزن
صغير لحاجيات المعيشة الضرورية ومسود
التنويم للاقامة « للحياة الأخرى » . بعد
ذلك نجد غرفة الدفن وبها التابوت ، وتجاورها
غرفة أخرى ، يطلق عليها علماء الآثار تجاوزا
اسم « الكنز » .

وفي المعارض السابقة لم تعط العناية
الكافية لموضوع تنظيم الغرف . ونتيجة لذلك
كنا نجد أدوات القنوس معروضة بجانب
الأدوات المنزلية وأدوات الرقعة وأدوات
المراديب

ول معرض ليننجراد حدد مكان خاص لكل
شيء على حدة ، وفقا للمرض منه وذلك في
خمس صالات مسيجة . واحد كل شيء في
المعرض وفقا لآخر صحيحة في العلم والفن ..
كما ان أحدث وسائل العلم والتكنولوجيا قد
التمت مع القطع .. من ناحية الأمن ودرجات
الحرارة والرطوبة .



● في كل يوم عتسبه ميني متحف الارميتاج تمتد طواير السرافيين في زيارة معرض كنوز مقبرة توت عنخ امون ويبلغ عدد السرافيين ما بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ زائر على ٥ مرات ●

ولذلك من الهيئات السياحية السوفيتية والاجنبية . وسوف يستمر المعرض حتى ١٥ نوفمبر ١٩٧٤ ، ولق تقديرنا ان ٨٠٠ ألف مواطن سيعتكون من زيارة المعرض خلال هذه الفترة » .

وبعد ذلك سينتقل المعرض الى مدينة « كييف » في شهر أكتوبر .. ليقل بياحتي اوائل العام القادم .

« حتى لا تحدث اية فوضى ، وحتى تتيج في نفس المواقف امكانية لاجتراد من السرافيين في زيارة العروض ، فقد قررنا ان تتم الزيارة على اساس مدة محددة ، فتمدد مدة كل دفعة من الزوار ساعتونينا تقريبا: وهذا وقت يكفى لشاهدة كافة العروض باهتمام. ولد تلقينا طلبات عديدة من المؤسسات والمنظمات لي لينتجروا لزيارات الجاهلية



قبرص .. المؤامرة ماتزال مستمرة

والبيان التالي الذي صدر في جنيف انما يتجاهل تماما أي عودة سريعة للحكومة الدستورية التي يترأسها الاسقف مكاريوس ونصرف النول الثلاث المشتركة في المحادثات من خلف ظهر الحكومة الشرعية في قبرص كما تتجاهل القرار الجماعي الصادر عن مجلس الامن وليس لاحد اي حق في تقرير الشؤون التي تخص قبرص وحدها دون موافقة حكومتها الشرعية . ولا بد ان يكون ذلك واضحا لان قوى حلف الاطلنطي تواصل مزايدها حول مسائل حيوية خاصة بقبرص على مختلف المستويات ، وحتى في مؤتمر جنيف . وهناك محاولات للتوفيق بين المصالح المختلفة على حساب قبرص ومن خلال ظهر القبرصيين . وتخدم محاولات التوفيق هذه المصالح العدوانية لتعسف الاطلنطي . والمناقشات حول العسكرو المكنة اللازمة القبرصية والتي تتجاهل داي القبارصة ، انما ترمي الى صرف الانتظار عن المشكلة الاساسية وهي التنفيذ العاجل والصارم لقرار مجلس الامن الصادر في ٢٠ يوليو ١٩٧٤ حول قبرص .

ان قرار مجلس الامن ينص على انهما التدخل الاجنبي في الجزيرة على الفساد والانسحاب الفوري للضباط الاجانب بما في ذلك الضباط الذين سبق للاسقف مكاريوس ان طالب بمغادرتهم للجزيرة ، وعودة النظام الدستوري ، واعادة السلطة كاملة للرئيس مكاريوس الذي سبق انتخابه رئيسا للبلاد .

كشفت الاحداث التي جرت في قبرص ، والتي نتجمل مسئوليتها الزمرة العسكرية في اليونان والمسؤولون في حلف الاطلنطي ان القوى الرجعية والامبريالية تكشف نشاطها في شرقي البحر المتوسط ، وتعيد ترتيب قواها بهدف الإعداد لمخططات جديدة ضد شعوب تلك المنطقة وعلى وجه الخصوص ضد الشعوب العربية .

ولقد حاولت تلك القوى ان تقضي على استقلال قبرص عن طريق التدخل العسكري المسلح ، وبعد فشل الانقلاب سمحت الى تعريق نفس الاهداف عن طريق ما قامت به من مناورات ومن وراء الستار . فهناك دوائر معينة في حلف الاطلنطي تجعل من استقلال قبرص ووحدة اراضيها هدفا للمساومة من اجل تكسيم مراكزها العسكرية الاستراتيجية في شرقي البحر المتوسط . وهذه الدوائر تسعى بكل جهدها من اجل مواجهة العالم بتقسيم قبرص الحقيقية والافتع ، او على الاقل لمواجهة العالم بالادسلاوع التي تنتهي الى هذا التقسيم وهو لا تكف عن محاولة تقرير مصير الشعب القبرصي بطريقة تصفية من وراء القهود ، وتقويض مصالحه الحيوية الاساسية .

وكانت محادثات جنيف بين البلدين الثلاثة بريطانيا واليونان وتركيا ، تلك المحادثات التي لم تشرك فيها جمهورية قبرص ومحاولات لتعطيل التسوية السياسية اللازمة القبرصية واستمرار احتلال القوات الاجنبية للجزيرة مما يخلق الظروف التي تبرز لتسيبها .

تحت رئاسة مكاريوس على النوام الى جانب الشعوب العربية دفاعا عن حقوقها المشروعة ضد الامبريالية والصهيونية ورفضت ان تسمح للامبرياليين باستغلال اراضيها خلال حرب اكتوبر كحصن جوى قتل المعتاد والسلاح الى اسرائيل مما اثار سخطا وغضب السوفيات الاستعمارية الامريكية وحلف الاطلنطي .

وكتب ايزيكبيس بايادوانو السكرتير العام للحزب التقدمي للشعب العامل في قبرص قبل الانقلاب يقول : ان الثائرة ضد قبرص قد دخلت طورا جديدا بعد الفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية في منطقة قناة السويس فالفصل بين القوات الذي يتضمن وعدا بتجديد مرور السفن عبر قناة السويس في وقت قريب ، يعني تعاطف اجهزة قبرص بالنسبة للامبرياليين ولان الجزيرة تقع في ممر مثير للجدل بين الشرق والغرب ، والشمال والجنوب تشكل حلقة وصل هامة بين اوروبا واسيا والافريقيا ، وغنصا هاما في الخطط الاستراتيجية الامبريالية لاقامة منطقة عازلة بين البلقان الشرقية والانظمة التقدمية في العالم العربي يمتد من اسبانيا وايطاليا الى اليونان وتركيا وقبرص واسرائيل .

وهذه الاهداف والمصالح الاستراتيجية بعيدة المدى للامبريالية تشكل خلفية للأزمة الجديدة ضد قبرص ، ووجود الاسطول الامريكية في ديكليا ، القاعدة البريطانية في قبرص ، تحت زعم ان لهذه الاساطيل صلة بتطهير قناة السويس .

ان ذلك انما يكشف ابعاد المؤامرة الامبريالية ضد قبرص ويوضح ان الحق الذي لا نزاع فيه لشعب قبرص ، سواء من القابضة اليونانيين او القابضة الاتراك لتقرير مشاكلهم بالفهم ولتقرير مستقبل وطنهم المشترك وسعيه جمهورية قبرص ، هو الشرط الذي لا غنى عنه لكي يسود السلام والاستقرار في الجزيرة

ومن اللافت انه رغم صدور قرار مجلس الامن في ٢٠ يوليو الا ان القوى الرجعية والامبريالية في شرقي البحر المتوسط تتجاهله تماما وتفرط به عرض الطائف . فالضباط اليونانيون الذين تلموا بالتمرد ما زالوا في الجزيرة وانقواب للسلطة الاجنبية التي نزلت الى الجزيرة لم تتسحب بعد ، بل انها في تزايد مستمر . وليس من الصعب ان تتفيل العوايب الوحيدة والمؤلة التي سيواجهها شعب قبرص نتيجة لاستمرار تلك الاوضاع ، فانه هو الذي يتعرض اليوم بالفصل للعنف والاذهاب . ويمكن ان يؤدي اتجاه التطورات الى مزيد من التوتر والى تحقيق عوامل الاحتكاك داخل الجزيرة .

وما زالت الظروف المواتية لكي تمارس الحكومة الشرعية برئاسة مكاريوس لسلطانها بعيدة تماما ، وما زال التدخل الفعلي في الشؤون الداخلية لشعب قبرص مستمرا . والواقع ان ما يجري الان لا يبدو ان يكون تسعيلا لاحتلال الجزيرة وتمزيقها تحت سمع وبصر العالم كله .

وينبغي على جميع الدول ، التي لا تلق بالاقوال فقط وانما ايضا بالافعال من اجل المحافظة على قبرص كقولة مستقلة من ان تتخذ جميع الخطوات اللازمة في هذا الاتجاه على وجه التحديد . والمهمة الاساسية اليوم هي ضمان التنفيذ الكامل والفردي لقرار مجلس الامن الصادر في ٢٠ يوليو ١٩٧٤ . ان وفهم قبرص كقولة مستقلة ، والذي كان قائما قبل عدوان العسكريين اليونانيين ، لا بد ان يعود مرة اخرى . ومن الضروري ان يوضع حد على الفور لاي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لقبرص وسحب جميع القوات الاجنبية من الجزيرة .

لقد كانت قبرص منذ استقلالها تسير في سياسة مستقلة وتكلم دورا هاما في سياسة دول عم الانحياز وولفت الجمهورية المستقلة

دورات الأزمة الاقتصادية

الاقتصادية في تلك البلدان . ان تصاعد موجة جديدة من التضخم تهدد بتعطيل أسس الاقتصاد الرأسمالي .

والتضخم الذي تعاني منه البلدان الرأسمالية قائم منذ فترة طويلة وقد وصل الى درجة من الحدة اخذت بكل قطاعات المجتمع ، وهذا

تحدث التقارير الواردة من عواصم البلدان الرأسمالية الاساسية عن تفاقم ظاهرة الأزمة

التصديرات البريطانية وإيطاليا وغيرها من بلدان غرب أوروبا .

وكل ذلك يشعّر بالإن آمال الاقتصاديين الغربيين في تحسين الظروف الاقتصادية عام ١٩٧٤ من خلال كلفة أشكال البطن تنفجر مثل فطاعت الصابون . وتواجه التصديرات لبلدان الرأسمالية الرئيسية صعوبات متزايدة هذا العام . ويعطينا هذا التحليل من الأسباب ما يجعلنا نصل إلى استنتاج أن الدول الرأسمالية قد دخلت فترة اضطرابات اقتصادية واجتماعية داخلية متزايدة .

وبالإضافة إلى ذلك ، يستمر الاقتصاد الرأسمالي في التطور في ظروف تزايد حدة التناقضات بين البلدان المختلفة ، في كلفة المحاولات عمليا ، بما في ذلك المجالات النقدية والمالية والتجارية السياسية .

وجميع أعراض الأزمة هذه ليست عرفية ، وإنما تشهد على فروح الاقتصاد الرأسمالي التي لا علاج لها . إن تناقضات النظام الرأسمالي تفضح عن نفسها اجتماعيا في التزايدات الطبقة . ولفترة طويلة الآن لم تتخذ هذه التزايدات في عالم الرأسمالية اشكالا حادة كما اتخذتها خلال العقود الأخيرة . فالأزمات الجوانبي في فترات المعيشة ، والبطالة الواسعة والنقائ والقيد التشريعية التي رففت على رفع الأجور تمت حجة مكافحة التضخم تجبر الجماهير العاملة على العمل الواسع النطاق لتصين ظروف حياتهم وعملهم .

إن الحالة القائمة للاقتصاد الرأسمالي تؤكد بوضوح مرة أخرى أن تطور الرأسمالية غير مستقر ومشحون بالتناقضات وأن أزماتها الطامة تزداد عمقا .

ما أشار إليه و. سيمونز وزير الخارجية الأمريكي في الفترة الأخيرة . فبعد أن أشار إلى الارتفاع الضخم في الأسعار خلال العام الماضي طرح بعض التنبؤات التي تثير القلق : فليسوف تستمر الأسعار في الولايات المتحدة في الارتفاع بمعدل سنوي يصل إلى حوالي ٧٪ في المستقبل القريب .

نقد دخلت وال ستريت في الفترة الأخيرة في حمى تبادل جديدة حادة . وكان أدنى مستوى لسعر الاسهم خلال السنوات الأربع الأخيرة في بورصة نيويورك . وأدى قسور البونك الأمريكية الرئيسية برفع سعر الفائدة إلى ١٢٪ بهدف الحد من التضخم ، إلى اشتعال جديد لمشاريات الأسعار . وهسده الطريقة في مقاومة التضخم ، تضر أولا بالجمهور العاملة ، لأنها تؤدي إلى الحد من الانتاج وزيادة جيش البطالين .

ويواجه الاقتصاد الياباني مصاعب ضخمة . فلهشهر الخامس عشر على التوالي يسجل ميزان مدفوعات اليابان عجزا كبيرا .

والوضع الاقتصادي في بلدان غرب أوروبا ليس بأحسن حالا . فليست هناك أية علامات تشير إلى التحسن في الشؤون القامحة في الاق الاقتصادي لجمهورية ألمانيا الفيدرالية . وهذه النتيجة الباعثة على القلق توصل إليها معهد الدراسات الاقتصادية في ميونيخ ، بعد تحليل الظروف الاقتصادية في ألمانيا الغربية . ويرى المعهد كما يتنبأ الخبراء أنه لن يتحقق حتى ذلك العدل التواضع للنمو الاقتصادي في لأانيا الغربية وهو ٢٪ خلال العام الحالي . وسيكون للتضخم هذا العلم آثار خطيرة على



الاحتكارات الإمبريالية واشاعة الروح العسكرية في إسرائيل

لعمليات معهد لندن للدراسات الاستراتيجية ، يقدر الحجم السنوي لصادرات إسرائيل من الأسلحة في الوقت الراهن بحوالي ٧٠ مليون دولار . .

ظهر في ميزانية التصدير والاستيراد في تل أبيب بند جديد سرى للغاية : الدخول المعتادة من بيع الأسلحة الحديثة ووفقا

التكتيكية من طراز « جابريل » وبدأت انتاجها بالجملة ، بما يكفي لتفسير التصدير . وفي السنة الماضية ١٩٧١ = ١٩٧٢ بلغت ارباح هذه الشركة من بيع صواريخ « جابريل » ، ٢٠ مليون دولار . ونتيجة مختلف اشكال التمويل من جانب الغرب ، زادت شركة « إسرائيل إيركرافت » التي ، كما تكتب عنها مجلة « جون إفريك » تعمل غالباً لتلبية احتياجات الجيش ، زادت حجم ارباحها السنوية ١٥ ضعفاً خلال السنوات العشر الأخيرة .

وترتبط بالاحتكارات الإسرائيلية العسكرية المستعانة ، كتلة هاري أوبنهايم الليونيه الصهيوني في جنوب افريقيا . ولقدرة ملكية الصناعات التابعة لامبراطورية أوبنهايم ، حسب تقدير وكالة فرانس برس ، بحوالي ٥ مليارات دولار ، وهي تتركز على انتاج الطائرات الاستراتيجية في جمهورية جنوب افريقيا ، الكورانيوم والنفاس والواناديوم والكروم والريصاص . ويقدم الصهيوني أوبنهايم حوثاً مالياً مستمرة لتل أبيب إذ يساعد على تنمية التجمع العسكري الصناعي داخل إسرائيل .

وفي هذه الظروف ، ظروف الشاعة الروع العسكرية ولتدعيم الصناعات العربية في إسرائيل تعمل (شركات الموت » التابعة للبلدان الرأسمالية ، من الأوساط الحاكمة في إسرائيل ، ليس فقط على عمليات العربية الرابطة ، وإنما تحقق كذلك مآلات عالية على رأسها المكلف هناك . وبفضل تكاليف الإنتاج المنخفضة للأسلحة المصنوعة في إسرائيل ، تبدأ هذه الأسلحة بعبء مرصعة الى جميع « مناطق التوتر » على كوكبنا .

إن سياسة « شركات الموت » الصهيونية الإسرائيلية الموجهة الى تطوير الصناعات الحربية الصنعة في إسرائيل ، تقوى من مواقع الأوساط العدوانية لتل أبيب ، كما تصب الماء في طاحونة أعداء التسوية السلمية لتزاح الشرق الأوسط .

ومما يلفت النظر أن الصناعات العربية الحديثة في إسرائيل تبني بالسماحة الواسعة التي تقدمها الاحتكارات الأمريكية والأوروبية الغربية المرتبطة برأس المال الصهيوني . وهكذا فإن اشتراك الاحتكارات الأمريكية في تطوير الصناعة العربية في إسرائيل يسمح لنا بأن نقول أن هذه الصناعة تنمو عملياً مع التجمع العسكري الصناعي في الولايات المتحدة ، وللكثير من الاحتكارات الأمريكية فروعها المحلية في الشركات الإسرائيلية المنتجة للأسلحة . فقد كتبت جريدة « لوموند » الفرنسية في معرض تغطيتها لرحل تطور الشركات الصناعية في إسرائيل ، تقول : « من المستبعد أن يكون في مقدور أية شركة إسرائيلية أن تتطور فعلاً ، إلا ما بقيت شركة إسرائيلية خالصة . فبعد بلوغها مرحلة معينة من التطور تشرك الشركة الإسرائيلية شركة إسرائيلية أو أكثر في رأسمالها ، وتفتح الأبواب أمام الشركة الإسرائيلية بذلك أوسع الأسواق لتصرف بفائدها . »

وهناك صلة وثيقة بين الاحتكار العسكري الصناعي الأمريكي « نورت أمريكان دوكويل » وشركة « إسرائيل إيركرافت اندامستريس » الإسرائيلية التابعة للدولة . وقد كتبت جريدة « كريستيان ساينس مونيتور » كذلك تقول : « ابتداء من عام ١٩٦٧ اخذت الشركات الأمريكية الكبرى الصناعات العربية (سيلفانيا) و (وستجهاوس) وزينت ولورنس دوكويل تعمل في إسرائيل أو بالاشتراك معها . كما تشارك في وضع خطط الاستثمار الإسرائيلية الشركات الأمريكية المتخصصة في الطيران والالكترونيات ، والتي تنتج الأسلحة ، مثل : « أفينسول » و « ماجنافوكس » و « أيروجيت جنرال كودويريغ » .

كما يحاول عدد من شركات البلدان الأخرى الأعضاء في حلف الأطلسي الإحاطة بالشركات الأمريكية في هذا القسم . فقد صممت شركة « إسرائيل إيركرافت اندامستريس » ، على سبيل المثال ، بمساعدة مارسيل داسو ، الليونيه الصهيوني الفرنسي ، الصواريخ



حزب العمال والسوق الأوروبية المشتركة

عن قصد الفكرة الثالثة « بضعف » بلدان غرب أوروبا ، تلك الضعف الذي يمكن كما يدعون في طبيعة القوة القديمة ، ولذلك ، فلا بد من وجود « أوروبا الخلية » . ويستطيع المرء أن يتتبع في هذه الفكرة بوضوح خط تلك الدوائر في تحسرب أوروبا التي ترى مستقبلها ضبابي ، كما رأى أدوينساود ، وديفيد سبيري ، وشومون ، وسباك - أو من يسمون بالأبلاء المؤسسين للسوق المشتركة - في أيديهم ، في الانقسام النهائي للقارة وفي زيادة اعتماد بلدان غرب أوروبا على الولايات المتحدة .

وهذا الموقف يؤيده بل وغالبا ما تلجأ إليه بعض البذائر في الولايات المتحدة التي تود أن ترى أوروبا مزقة إلى كتل متعارضة ، وتضعف كتمتتها القريبة نتيجة لهذا الانقسام وترتبط سياسيا واقتصاديا بالعربة الأمريكية . وقد أعد الاتحاد التغطيط القسومي الأمريكي دراسة تحت عنوان « السيادة الأمريكية الجديدة على أوروبا » .

إن المدافعين عما يسمى « باتحاد أوروبا » تحت جناح الإطغى يسمون إلى استغلال الوضع الراهن ورغم ذلك ، فلا الوصفة الإطنطية ، ولا تكعيم التجمعات الاقتصادية للبلدة بقلد على تكعيم السلام والاستقرار في أوروبا . إن مستقبل القارة يمكن في طريق تكعيم الأمن الشامل وتطوير التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنيكي والنقلى بين كل البلدان الأوروبية .

النتائج

تزايد الخلافات داخل حزب العمال حول سياسة بريطانيا نحو السوق المشتركة . وتنتقد بعض الدوائر في حزب العمال موقف جيمس كالاجان وزير الخارجية للتغلى عن تمهيداته الانتخابية ولعدم الظاهر موقفا حاسما كما كان الحال من قبل حيال مراجعة شروط انضمام بريطانيا إلى السوق المشتركة .

ومثل هذه الانتقادات تعتبر في الأساس مبعرا من تناقضات محددة داخل حزب العمال . لكنها في نفس الوقت تدل على القلق الذي تزايد في الفترة الأخيرة بين الدوائر الحاكمة والرأى العام في بلدان غرب أوروبا حول أوضاع السوق المشتركة حيث تزداد الخلافات بين أعضاء السوق تنوعا وعمقا . ويتساءل كثير من الناس الآن ، وليس في بريطانيا وحدها ، « هل يستحق الأمر أن نراهن على السوق المشتركة إذا كانت تواجه مثل هذه الصعوبات ؟ »

وكتبت المجلة الفرنسية فرانس لوبزيرفاتير تقول : حتى وقت قريب فحسب كانت مثل هذه المسألة تبدو سخيفة لكن الوضع قد تغير الآن أبعد مما يتصور الكثيرون . « وهناك أسباب عديدة خلف هذا التغير . ويمكن أحد الأسباب في المجال السياسي . فكما يتضح من تقارير الصحافة تروج بعض العواصم الغربية

تحية لذاكري رفيق راحل

« ونحن ننشر هذا النبا عن وفاة رفيق عزيز فقدته البشرية التقدمية وفقدته الشعوب الافريقية وهو في المعركة حاملا سلاحه من اجل انتصار حركة الانسان ومن اجل عالم سعيد لا تنسى « دراسات اشتراكية » للفيق الرفيق العزيز ميكائيل هارمل حبه لمصر وشعبها ومواقفه في الدفاع عن قضايا الوطن العربي »

« دراسات اشتراكية »

توفي في براغ مايكل هارمل ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في جنوب افريقيا ، والمناضل البارز في الحركة الشيوعية وحركة الطبقة العاملة في جنوب افريقيا ، وعضو مجلس تحرير مجلة قضايا السلام والاشتراكية .

ولد مايكل هارمل في جوهانسبرج في جنوب افريقيا في ٧ فبراير ١٩١٥ لأسرة مهاجر إيرلندي اشتراكي . واعتنق وجهة النظر الماركسية وهو لا يزال طالبا في الجامعة ، ولم يلبث أن أصبح شيوعيا .

وشغل هارمل منذ سنة ١٩٤٠ مراكز قيادية في مختلف منظمات الحزب الشيوعي في جنوب افريقيا - في لجان المناطق وفي اللجنة المركزية وساهم في الخمسينات مساهمة كبيرة في إعادة تكوين الحزب كهيئة سرية وفي سنة ١٩٦٣ ، نقل هارمل قرارا أصدرته اللجنة المركزية وغادر البلاد، بعد أن بدأت السلطات في جمهورية جنوب افريقيا في اتخاذ اجراءات محاكمته بتهم يسرى عليها قانون مكافحة الشيوعية . وتولى مسئولية مجلة « أفريكان كومونست » ، التي يصدرها الحزب في لندن .

وقد كتب هارمل ، بالإضافة الى عدد كبير من المقالات للصحف والمجلات، دراسة مستقلة (باسم مستعار هو ١ . ليرمو) عن تاريخ الحزب الشيوعي في جنوب افريقيا (بعنوان « خمسون عاما من النضال ») .

ومثل الحزب الشيوعي في جنوب افريقيا في مؤتمرات عديدة للأحزاب الشيوعية والعمالية وفي اجتماعات ديمقراطية عالمية .

وكان مايكل هارمل في السنوات العديدة الماضية ، حتى وفاته المبكرة، ممثلا للحزب الشيوعي في جنوب افريقيا في مجلة قضايا السلام والاشتراكية وكان رفيقا مخلصا لهيئة العاملين في المجلة ذات القوميات المتعددة ، كما قدم لقرائها تحليلات عميقة لحركة التحرر الوطني .

وجميع الذين عرفوا مايكل هارمل سوف يذكرون فيه ولفترة طويلة ، المناضل اللينيني الصلب ، والاممي الثابت ، والرفيق الطيب الموهوب المتواضع ، وواسع الصدر الى أبعد الحدود .

الحزب الشيوعي اليوناني

وفي أواخر ١٩٤٦ هزمت الحركة الديمقراطية الشعبية وقواها المسلحة نتيجة للتدخل المسلح للأميراليين البريطانيين في سنة ١٩٤٤ لم تدخل أميراليين الولايات المتحدة في سنة ١٩٤٧ ، في قتل مبدأ ترومان ، ونتيجة للحزب الإهلية التي ألغها الأميراليون والرجعية العلية .

وفي سنة ١٩٥١ - ١٩٦٧ ، قام الحزب الشيوعي اليوناني بشور قيادي في الحركة الجماهيرية الواسعة التي كان يتزعمها الحزب اليساري الديمقراطي الموحد . ودخل نشاط الحزب طورا جديدا بعد فرض الدكتاتورية الفاشية العسكرية في أبريل ١٩٦٧ . وأصبح الحزب الشيوعي اليوناني طبقة القوى التي تناهض في سبيل الاطاحة بالدكتاتورية .

ودعا المؤتمر التاسع للحزب ، الذي انعقد منذ فترة قصيرة وشهد مندوبين من كل منظمات الحزب وقواه ، الى اقامة وحدة أواسم من الطبقة العاملة والقوى الاخرى المعادية للدكتاتورية ، وإلى وحدة الشعب والحش للاطاحة بظفان الفاشية الجديدة ، وتخليص البلاد من سيطرة الولايات المتحدة واقامة حكومة شعبية . وقرر المؤتمر أن

تأسس في مؤتمره التاسيس في ١٧ - ٢٢ نوفمبر ١٩١٨ ، وأطلق عليه اسم حزب العمال الاشتراكي حتى سنة ١٩٢٠ .

وللحزب يعمل كمنظمة غير قانونية أو شبه قانونية ، فيما عدا خمس سنوات أو ست . وهو يعمل سرا في الوقت الحالي . وظل الحزب ، رغم الصاعب والهجمات الضاربة التي تشن ضده ، ينظم نفسا الكادحين من أجل المطالب بالاجلة والاستقلال الوطني ، والتقدم الاجتماعي ، والديمقراطية والاشتراكية .

وتقدم الحزب الشيوعي اليوناني في سنة ١٩٢٤ برنامجا للثورة الديمقراطية التي سوف تتطور في نهاية الامر الى ثورة اشتراكية في اثناء الاحتلال الفاشي (١٩٤١ - ١٩٤٤) ، أعاد الحزب تجميع قسواء وأصبح النظم الرئيسي للمقاومة الشعبية للفرقة وفائد هذه المقاومة . وقد تأسست جبهة التحرير الوطني (ايم) وجيش التحرير الشعبي اليوناني (ايلاس) بمبادرة من الحزب الشيوعي اليوناني وبمساعدة احزاب اخرى . وفي نهاية سنة ١٩٤٤ وصل عدد أعضاء الحزب الى ٤٠٠٠٠٠ .

وقد عدل المؤتمر النظام الداخلي للحزب وأصدر قرارات أخرى . وكان للمؤتمر أهمية كبيرة . ويعتبر أحد المنجزات الهامة للحزب والحركة الشعبية المعادية للديكتاتورية . ويعود الكثير من نجاح المؤتمر وهو النجاح الذي تحقق في ظروف السرية الصعبة ، إلى المناقشة الواسعة التي دارت قبل المؤتمر ، وازدياد الروح الجماعية ، والصياغة الدقيقة للبرنامج ، وأدراك الأعضاء لمسؤولياتهم .

وقد صدرت جميع قرارات المؤتمر بالإجماع والحرية التي يصدرها الحزب في اليونان هي ديموسيباستيس ، التي تطبع سرا . ويصدر الحزب الشيوعي اليوناني كذلك ينوس كوزيموس ، وهي مجلة شهرية نظرية ، ويمتلك كذلك مجلة الأمة سرية ، هي صوت الحق . وتصدر مجلة الشباب الشيوعي اليونانية جريدة أوديبستيس السرية .

الطريق إلى التطور الديمقراطي لليونان المستقلة من الامبريالية يمر عبر الحكومة الشعبية ، والديمقراطية الجديدة . وسوف تكون الديمقراطية الجديدة خطوة هامة نحو المرحلة الديمقراطية المعادية للامبريالية التي تمهد السبيل أمام الاشتراكية .

وأكد المؤتمر أن المهمة الأساسية هي إنشاء حزب قوى له مقومات سرية ذات جسور مميطة في الطبقة العاملة وغيرها من الكادحين ، وتربط بالجماعات ارتباطاً وثيقاً ، حزب قادر على أن يكون على رأس الشعب ويقوده إلى التحرر .

وقد أقر المؤتمر التاسع برنامج الحزب ، الذي ينص على أن اليونان سوف تصل إلى الاشتراكية عن طريق عملية ثورية تكون من مرحلتين : المرحلة الديمقراطية المعادية للامبريالية والاحتكاك ، والمرحلة الاشتراكية .



الحزب الشيوعي النيوزلندي

مواقع قوية في نقابات السائقين ومعمال تعبئة اللحوم والبضاعة ومعمال المواشي وغيرها من النقابات .

وحشد القرار السياسي الرئيس الذي أصدره الكونغرس الوطني الثالث (سبتمبر ١٩٧٣) بعنوان « طريق المستقبل » مهام الحزب داخل البلاد . واهتم الكونغرس كذلك بمشكلة بناء الحزب .

ويتخذ مؤتمر الحزب كل ثلاث سنوات .

ولماتية في ثلاثة من أعضائه الحزب ممن يتقاضون أجوراً ، والباقيون ممن يتقاضون مرتبات وطلاب وزيات بيوت . وتكون النساء ٢٦٪ من أعضاء الحزب . وحوالي سبعين في المائة من الأعضاء تلقوا تعليمًا عاليًا أو ثانويًا

وجريدة الحزب هي نيوزيلاند تريبيون ، ويبلغ توزيعها ٢٥٠٠ نسخة . وهو يصدر أيضًا مجلة شهرية بعنوان « الاشتراكية الاشتراكية » وتوزيعها ٥٠٠ نسخة .

تأسس في ٢ أكتوبر ١٩٦٦ . وقد أقر المؤتمر التأسيسي ، الذي انعقد في أوكلاند، مبادئ برنامج الحزب ، وحدد مهامه التكتيكية ، ووافق على نظامه الداخلي وانتخب قيادته . وأعلن المؤتمر أن الهدف النهائي للحزب هو بناء الاشتراكية في نيوزيلندا ، باعتبارها النظام الوحيد الذي يمكنه أن يستخدم بشكل كامل القدرات الإنتاجية للصناعة ، والقوة الطمعية ، ورفع مستوى معيشة الكادحين . وأكدت وثائق المؤتمر أنه من الضروري إنشاء الاشتراكية تحول النظام الاجتماعي في نيوزيلندا على أسس ثورية . وحث المؤتمر الحزب على القيام بالعمل السياسي بين الجماعات .

وأقر الكونغرس الوطني الثاني (أكتوبر ١٩٧٠) برنامج الحزب تحت عنوان « من أجل الاشتراكية في نيوزيلندا » ، وهو يؤكد أهمية النضال السياسي النظم الذي تقوم به الجماعات من أجل مطالبة المصلحة وحدها النهائي ، وهو الاشتراكية . ويسمى الحزب إلى توحيد مختلف الفئات الاجتماعية في النضال من أجل التقدم الاجتماعي . وله

دائرة المعارف

• كوميون باريس :

بعد هزيمة فرنسا في حربها مع بروسيا أعلنت الجمهورية في ٤ سبتمبر ١٨٧٠ . وحلت محلها
الامبراطورية الثانية المتسلطة ، حكومة الدفاع
الوطني ، التي كانت تصبها حقيقيا للنظام الجمهوري
البرجوازي . ولم يمض وقت طويل حتى ظهرت الطبقة
الحاكمة على حقيقتها باعتبارها مستغلة الشعب الفرنسي
وعذوه ، وبهذا تخالف شعب باريس الذي تحمّل
بمسألة مصائب الحصار أكثر مما تخالف البروسيين .
وبدلاً من أن تنصّب الشعب في الدفاع عن البلاد سرعان
ما خانت حكومة الدفاع الوطني البرجوازية ، المصالح
الوطنية .

وفي ٣ مارس ، أي بعد يومين من دخول جيوش بسمارك
باريس ، عقد ملتقى مندوب من الحرس الوطني
اجتماعاً ، احتجاجاً على تعيين أحد الجنرالات الرجعيين
قائداً للحرس الوطني ، وفي هذا الاجتماع اقروا اللقطة
الداخلية للحرس الوطني .

وانشرت اجراءات الحكومة الرجعية شغب باريس .
فبعد قرار الحكومة بنقل العاصمة من باريس ، قررت
تعطيل ست صحف جمهورية ، واصدرت مرسوماً بتحصيل
المدن المتأخرة ، مما هدد التجار والبرجوازية الصغيرة
بالافلاس . وبالإضافة الى ذلك اهدت الحكومة مرسوماً
يقضي بإلغاء قرار تأجيل دفع اجور السكان ، مما هدد
بطردهم من السكان .

من عدم استعدادهم لتحمل المسؤولية .
واسرعت اللجنة المركزية للحرس الوطني ،
بعد أن فشلت في استغلال انسحاب تيسر
لصالحها ، فبحثت شطب باريس إلى انتخاب
كوميون باريس في ٢٦ مارس . ووصف ماركس
ذلك بأنه خطأ بالغ .

واستفهم تيسر مع ثورة الكوميون نفس
الأسلوب الذي استخدم من قبل مع ثورة
١٨٤٨ . لقد تخلى عن باريس للاعداد
لمحاصرتها ، مستفيدا من تأييد البروسيين ،
الذين حاصروا النصف الشرقي من باريس .

إن الكوميون لم يكن في الواقع مجلسا
بلدية باريس كما قد يتصور البعض ، ولكنه
كان أول تجربة للطبقة العاملة في الاستيلاء
على السلطة ، وأول حكومة اشتراكية ،
وانعكست على ثورة الكوميون ظروف التطور
الاقتصادي والاجتماعي في ذلك الحين . فزعم
وجود الصنعة الضخمة نسبيا ، كالأشكال
الحرية بسود الإنتاج ، وكانت البروليتاريا
ما زالت ضعيفة إيديولوجيا وسياسيا .
ولم يكن لديها تنظيم سياسي واضح المعالم
أو تقاليد جماهيرية . وعرفت أفكار برودون
التعاونية والعداء للسياسة نحو القوى
الطبقة بين الكادحين . ورغم ذلك كان على
ثورة الكوميون أن تكسب طابعا اشتراكيا
متزايا مع دفع بعض العناصر التي انضمت
إليها في البداية إلى التخلي عنها .

إن العديد من إجراءات الكوميونيين إن
السلطة التي ولدت في ١٨ مارس كانت ترمي
إلى تحقيق أهداف الثورة الديوقراطية
البرجوازية . فإلغاء إيجارات السكان وتأجيل
دفع الديون والفقد الريا والديوقراطية
وانتخاب المواطنين من قبل الشعب والقضاء
العمل الليلي ، كل ذلك كان يعكس موقف
الكوميون من المشاكل الاجتماعية ويحل على
امكانياته وتلقاضاته الداخلية .

ولن ينس الكادحون على الإطلاق أهمية
الكوميون لتفصيل العمل المشترك . ولقد
اشترى لينين إلى أن (الكوميون علم
البروليتاريا الاوروبية كيف طرح مهام الثورة
الاشتراكية بشكل صحيح .)

لقد القت ثورة الكوميون الدولة البرجوازية
واجهزتها المضطربة . واستعاضت عن الجيش
المحترف بالشعب المسلح ، وحاولت تخفيض

ونار سكان باريس ، الذين شعروا بأنهم
قد ضلوا في ظورهم ، عند توليع مظاهراته
السلام التي تخلت عن الأتراك ، وجزء من
الودين إلى ألمانيا ، وحددت نيويبيسكات
الحرب بحوالي ٥٠٠ مليون فرنك . وتحركت
عشائرمه الوطنية والديموقراطية ، فزاد
حقدهم على الحكومة الرجعية العادية للوطن
والتي كان أهم ما يشغلها قمع سكانباريس

وفي سبيل عزل الفئات المتقدمة نشط
باريس ، قام تيسر قبل أن يعلن عن إجراءاته
الرجعية في ١٨ مارس بإصدار بيان أعلن فيه
هزمه على القضاء على لجنة الثورة التي
لا يمثل أعضاءها « ... إلا المبادئ
الاشيوية والذين سيتخلسون عن باريس
وتتركها فريسة للسلب والنهب » .

وبعد أن فشل تيسر في الاستيلاء على بنادق
الحرس الوطني فر إلى فرنسا وأصدر
أوامره بإخلاء باريس . وكانت القوات التي
تحت قيادته منهكة . وكان يتعين على ثوار
باريس في ذلك الوقت أن يهاجموا قوات تيسر
على الفور وأن يلاحقوها حتى فرنسا ،
كما يقول ماركس .

وتشر جميع الدلائل إلى أن فكرة بعض
العناصر التي ساهمت في ثورة ١٨ مارس من
الإهداف المزعومة للخطر كانت محسوبة
مما دفعهم إلى التركيز على الحريات التي
جرت منها باريس وبلدك اضلوا طابعا
معليا على أهداف ثورة الكوميون .

وبعد أن نجح تيسر في القضاء علىالجميعة
الوطنية بالتصديق بسرعة على معاهدة
السلام ، دأى كل اهتمامه على تصفية
الحساب مع ثوار باريس ، مع المدينة.السلطة
التي الفت الرعب في قلوب الطبقات المالكة
الألمانية والفرنسية على حد سواء . وكان من
المتحيزين على شطب باريس في كل حسنة
الظروف أن يلف مكتوف الأيدي إزاء ما كان
يفعل تيسر ، وإزاء معاولاته للاستيلاء على
بنادق الحرس الوطني بهدف تجريد العاصمة
من السلاح .

ولازت باريس وأرغمت تيسر على التخلي عن
مشروعه . وجه انسحاب قوات الحكومة في
أجاء فرنسا هفاجتا حتى أنه أثار الاضطراب

بين أعضاء اللجنة المركزية للحرس الوطني
الذين لم يكونوا يتوقعون احتياله بلدية
باريس دون معركة حامية ، كما أنهم كشلوا

حد الشرطة ، وفصلت الكنيسة عن الدولة ، وافرت انتخاب القضاة من قبل الشعب ومستوليهم أملاء .

وعكس ذلك نظاما عميقا نحو التغيير . لقد تقدمت طبقة اجتماعية جديدة الى الصفوف الامامية للتاريخ ، واستولت على السلطة في باريس ، اجتثا منها انها مستولى في النهاية على البلاد بأكملها ، انطلاقا من ان جميع الثورات بدأت من باريس .

وقد اشار لينين الى ان السبب الرئيسي لصف الكوميون يرجع الى خطين : لقد ولقت بروتيتاريا باريس في منتصف الطريق في الاستيلاء على ممتلكات المستغلين ، كما تسامت للثابة مع اعدائها ، فشملت في استيعاب أهمية العمل السكوي عند فرساي .

واحد الامثلة الواضحة على الخط الاول هو الموقف من بنك فرنسا . الا لم يدرك رجال الكوميون عند استيلائهم على البنك انه كان لابد من وقف احتمالات حكومة فرساي ، مما يضاعف من مصائب تير وزيد من مصادر تمويل الكوميون . ولم يقدر رجال الكوميون أهمية وفرونة الاستيلاء على البنوك وذلك لسد الطريق على الراسماليين وحكومة فرساي التابعة لهم .

اما الخط الثاني فقد ارتكب في مساء 18 مارس عندما اتخذ رجال الكوميون موقف للترقب ، الامر الذي افقد فرساي . فلو كانت مهاجمة فرساي على الفور لواجهت مصائب شخمة . فلقد كانت قوات باريس تلوق قوات فرساي في يديهم الامر ، كما

ان منوياتها كانت افضل كثيرا من قوات فرساي للحطمة .

كان الكوميون هيئة منتقبة تتمتع بالسلطين التشريعية والتنفيذية معا . وكان ذلك ديموقراطيا للغاية . كما جعل الإشارة الى ان الأجهزة الادارية للنظام السابق ووزرائه وكبار موظفيه كانوا معادين للطبقة العاملة . وكان ماركسي على حق حينما توصل الى ضرورة تنظيم جهات البرجوازية السياسي واستبداله بدولة جديدة تمثل الطبقات الاجتماعية الجديدة التي استولت على السلطة .

كان كوميون باريس دكتاتورية للبروليتاريا ، لكنه بسبب تركيبه وقلة العناصر الاشتراكية فيه ، لم يكن يستطيع ان يكون دكتاتورية للبروليتاريا بمعناها الكامل . فلقد كانت الغالبية فيه من الديمقراطيين البرجوازيين الصغار الذين لعبوا دورا كبيرا في تشكيل الكتل ومفاهيم الكوميون .

لقد كان الكوميون في الواقع خليطا من الاتجاهات السياسية ، اختلطت فيه رغبة العمال في تغيير الوضع الاجتماعي بسخط البرجوازية الصغيرة الذي انتهى الى الانهيار والخوف من ان تقوم الرجعية بالقضاء على الجمهورية يفضب الجماهير العريضة في باريس التي هزت هزيمة فرنسا الى خيبة البرجوازية الحاكمة .

ورقم كل ذلك فالحقيقة المؤسفة هي ان كوميون باريس الذي اصبح من معالم التاريخ الفرنسي والحركة العمالية العالمية ، كان اول صدام كبير بين قوى البرجوازية وقوى الاشتراكية ، كما كان بشرا بمصر جديد في صراع الطبقات .

دراسة

مروءة
عام
على
الاشغال
الدموي
في
شيلي

المانيا النازية ١٩٣٣-١٩٤٥
لا-ام-اشيان ١٩٧٣





نحو مواجهة الحكم الفاشي

بقلم : رينيه كاستيلو

القت الديكتاتورية الفاشية التي جاء بها الانقلاب العسكري - البلاد ثانية تحت سيطرة الامبريالية والاحتكار واولييجاركية ملاك الأرض - وتزوج شيانغ تحت وطأة نظام حافظ فاسي لا يردعه دستور او قانون ، ولا تبقيه في السلطة سوى قوة السلاح . وسياسته تعبير عن طابعه الطبقي وايدبولوجيته الفاشية .

لقد اغتصبت الطغمة العسكرية السلطة مستغلة وضعاً سياسياً غير موات للحركة الشعبية ، ولم تكن غالبية السكان مستعدة للدفاع عن الحكومة الشرعية . تكن قاعدة حكم الطغمة بدأت تتحلل بعد ستة أشهر من حكمها . فسياستها تسىء الى مصالح غالبية الشعب ، وترفضها هذه الاغلبية ، ولم يعد أحد تخافه الآن اية اوهام .

(*) هذه هي الرسالة الثانية التي وصلت من شيانغ الى مجلة « البسلم والاشتراكية » . وقد نشرنا الرسالة الاولى في العدد الماضي .

فمن الناحية السياسية دموت الطفمة العسكرية كل أشكال الديمقراطية . وسياستها هي سياسة القمع الجماهيري ، والانتهاك الصارح الدائم للحقوق الانسانية الاولى ، والقضاء الطائفي على كل الحريات الديمقراطية ... لقد امتلات شيلي بمعسكرات الاعتقال وغرف التعذيب . واصبح الاعتقال هو القاعدة لا الاستثناء . فاعتيل عدد من الشخصيات البارزة ، واصبحت حياة الكثيرين - بما فيهم لويس كورفالان - في خطر ... كل هذا تحت ذريعة ان البلاد « في حالة حرب داخلية »

وتزعم الطفمة العسكرية ان الارهاب ليس سوى « ضرورة مؤقتة » تستهدف القضاء على المقاومة الشعبية . والواقع ان الارهاب هو جوهر النظام الذي تريد الرجعية الشيلية والعالية تعزيزه ، ولقد اعترف الاميرال هويرتا وزير خارجية هذا النظام - في لحظة نادرة من لحظات الصراحة - بانه نظام فاشي رجعي .

اقد الفت الطفمة العسكرية الدولة الدستورية واقامت بدلا منها دولة بوليسية . واكد حزبنا ان الانقلاب العسكري حطم كل المؤسسات ولم يترك سوى قضاء كسيح ومفتش عام لا يبدو ان يكون دمية ، وكلاهما ليس اكثر من حية - فالقضاء « يبصمون » على الاحكام التي تصدرها المحاكم العسكرية ، والمفتش العام « يبصم » على الاوامر العسكرية ويضفي عليها « قوة القانون » .

وفي مجال الثقافة والايديولوجية كانت مياسة الطفمة العسكرية هي استئصال الماركسية وكل المذاهب التي ترى الطفمة العسكرية انها « تساعد على اخفاء الماركسية او عليها تروج لها » ... لقد حاول الكثيرون من قبل تجربة هذه الصيغة ... ونحن نعرف ماذا كان مصيرهم .

ولا تستطيع الفاشية ان تلفي بجرة قلم التقاليد الديمقراطية التي ارستها سنوات طويلة شاقة من النضال ، ولا ان تخنق حب الشعب للحرية وعاداته الديمقراطية التي اصبحت جزءا لا يتفصل من الشخصية القومية . لأن يتخلى الشعب - وفي المقام الاول الطغمة الصامدة الكبيرة المناضلة المنظمة عن حقوقه . فلشيلي تراث قوى من المنظمات الشعبية - وبخاصة النقابات والاحزاب السياسية - التي تعبر عن ارادة الشعب . ويعد هذا التراث عاملا رئيسيا للوحدة من اجل التجديد الديمقراطي .

ان موقف الكنيسة من القمع غير الانساني بالغ الدلالة والاهمية . فقد اتخذ الكثير من الاساقفة والقسوس موقف الدفاع عن المضطهدين ، بل لقد اقاموا شبكة من اللجان لمساعدتهم ، ودعوا افراد طائفتهم الى الاشتراك فيها .

لقد وجهت السياسة الاقتصادية الرجعية للزمرة العسكرية لطمة قاسية لضاللية أفراد الشعب . فقد نقلت الى كواهلهم عبء الازمة الاقتصادية التى نشأت أساسا عن مقاطعة الرجعية وتخريبها أثناء وجود الحكومة الشعبية ، وزادتها تفاقم الازمة الرأسمالية العالمية .

وترفع الاسعار بمعدل خفالى يصل الى نحو ٧٠٠٪ فى العام « بل تبلغ هذه النسبة ٧٦٠٪ وفق بعض التقديرات الجماعية » ، وتندهور القوة الشرائية بحدة يبلغ معدلها أكثر من ٤٠٪ سنويا . وتزيد عمليات الفصل لدوافع سياسية من حجم البطالة وهى ذاتها نتيجة من نتائج الازمة الاقتصادية . وتمتد البطالة الآن الى الفئات الوسطى والمهنيين والبورجوازية الصغيرة .

وتشجع هذه السياسة التركز الاحتكارى . فقد كان التراكم الرأسمالى - الذى زادت سرعته بسبب الاستغلال المضاعف للعمل وافتقار الجماهير - يعنى ضيق السوق الداخلى . واكتسحت « المنشآت التى تعانى العجز » اى المنشآت التى لا تستطيع أن تضاهى المستوى الانتاجى للبلاد الرأسمالية المتطورة ، وزاد من سرعة هذه العملية إلغاء التعريفات الجمركية وتخفيض التسهيلات الائتمانية ، وذلك كله لتشجيع « المنافسة الحرة » . وباختصار تركت البلاد لرحمة رأس المال الاحتكارى المحلى والاجنبى .

وكانت الطبقة العاملة هى التى عانت أسوأ الضربات . فقد صعب المصاعب الاقتصادية الهجوم على النقابات ، وحظرت الاضرابات وحتى المرائض ، ومحاولات تصفية الحركة العمالية المنظمة التى كسبها فى الماضى . وحكم على عمال الزراعة بحياة البؤس .

ويتناقص على الدوام دخل الفئات الوسطى ، ويزداد ما تدفعه من ضرائب لتمويل التوسع الاحتكارى . وأخيرا تزيد الطغمة العسكرية حدة التناقض بين البورجوازية غير الاحتكارية والبورجوازية الاحتكارية . لقد كانت « المنافسة الحرة » تعنى الخراب لأغلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وشهدت الشهور القليلة الاخيرة تزايد مخزون البضائع غير المباعة .

ان سياسة الطغمة العسكرية ونشاطها لا تنفق اطلاقا حتى مع الاصلاحية البورجوازية . فليس ثمة أساس لسياسة شعبية ، وتفرض الاحتكارات سيطرتها الكاملة . ويزيد الفساد المستشري من تمعد الموقف . ومن أمثلة هذا الفساد الفضيحة التى ثارت بشأن إلغاء اتفاقية الحكومة الشعبية مع شركة اسو استاندرد للبترول ، وقد كلفت شيلى ٣٠٠ مليون دولار .

وتظهر « القومية » التى تبجح بها الطغمة العسكرية فى عمليات الاضطهاد

الفاشية للأجانب « اللاجئين السياسيين والمنقذين والعمال » . لكن هذا لا يمكن أن يخفى أن هذه الطقمة تمثل الأوامر الامبريالية الامريكية . والشاهد على ذلك هو : الفاء تأميم ثروتنا القومية ، وسيطره صندوق النقد الدولي على الاقتصاد - فمراقبوه يصدرون الأوامر و « القوميون » ينفذونها .

ولا يزال التناقض الرئيسى فى الموقف السياسى بعد الانقلاب هو التناقض بين الشعب الشيلى وقوى الامبرياليين والاحتكار والاوليجاركية ملاك الارض الكوچنة . ولا يزال الأعداء الرئيسيون هم انفسهم وانما تغيرت اساليبهم ، فهم يستخدمون الفاشية فى محاولة لاستعادة امتيازاتهم التى ضاعت منهم فى سنى الحكومة الشعبية الثلاث واعادة سيطرتهم الطبقيّة .

وفى الوضع الجديد تتخذ الجبهة المعادية للامبريالية والاوليجاركية شكل جبهة معادية للفاشية تضم كل من تعنيهم باخلاص ثروة الاممة والقيم الديمقراطية التى تريد الفاشية أن تحطمها . وستنضم هذه القوى الى الجبهة أيضا لان مصالحها الاجتماعية والاقتصادية تتناقض تناقضا صارخا مع السياسة التى تفرضها الفاشية . وستؤدى الظروف المحددة الى امتزاج النضال الديمقراطى بالنضال من أجل التحولات الديمقراطية .

ولابد أن تقيم الحركة الشعبية الثورية سياستها على تجربتنا ، على تحليل انتصاراتنا وأخطائنا ، وأن تتجنب الحلقة التى حالت فى الماضى القريب بين الطبقة العاملة وتكوين التحالفات . كما أن الحلقة فى اختيار الطريق الثورى تعنى خدمة الفاشية .

وفى الوضع الحالى تعتبر الوحدة بين الاشتراكيين والشيوعيين أساسية بالنسبة لوحدة الطبقة العاملة ، ووحدة القوى الشعبية والأقسام ذات العقلية السياسية من السكان . وقد أعلن الحزب الشيوعى فى بيان أصله فى ديسمبر الماضى : « وفى نفس الوقت يجب أن نمضى خطوات أبعد نحو العمل الموحد مع أقسام الشعب التى لم تكن تتفق مع الحكومة الشعبية . وعلينا ونحن نميز بين الشعب وأعدائه أن ننظر الى المستقبل لا الى الماضى . لان خط التقسيم ليس بين الحكومة والمعارضة كما كان الوضع قبل الانقلاب وانما بين المفتصين الفاشيين وأولئك الذين يعانون من سياستهم الرجعية ، ويستعدون للعمل من أجل التجديد الديمقراطى ، والتغيير الاجتماعى التقدمى ، والاستقلال الوطنى » .

وتستطيع الوحدة الشعبية أن تلعب دورها اذا حققت تفاهما أوثق فى صفوفها من خلال الحوار الأخرى وعلى أساس مبتلى . وهذا أمر حاسم للتغلب على أخطاء الماضى . ووضع استراتيجية وتكتيكات موحدة وقبادة مشتركة للقوات الثورية . وهناك اتجاه محدد داخل الوحدة الشعبية يتحو تفاهم أوثق يقوم على سياسة مبدئية ، وداخل الأحزاب المختلفة شبه اتفاق

على التركيز على تنظيم الجماهير وتوحيدها . وهذا هو الاساس الثابت
الوحيد لتطور الحركة المستمر .

وثمة مسألة حاسمة أخرى تتعلق بزيادة مساهمة الديمقراطيين
المسيحيين في الجبهة المعادية للفاشية . وهناك اتجاهان داخل الحزب
الديمقراطي المسيحي : أحدهما يقوده فراي ، وهو ينتقد الطغمة العسكرية
يحذر ، وإنما لكي يدفعها الى اتخاذ موقف أكثر ايجابية من الديمقراطيين
المسيحيين ، بل الى اعطائهم نصيبا في ادارة البلاد . لكن هناك جماعات
ديمقراطية أخرى تدرك الحاجة الى التغيير الاجتماعي ، وتشارك في المشاريع
انحرورية ، وتميل الى تفهم القوى انيسارية . ويتوقف على الديمقراطيين
المسيحيين انفسهم تحديد أى من هذين الاتجاهين سيحقق السيادة .
وشكلاهم الحزبية الداخلية ليست من شأننا نحن بشكل مباشر . وما يعنيننا
هو الحاجة الى تجنب الطغمة التي تخدم الرجعيين ، والسعى الى الوحدة
حتى يمكن أن يكون الديمقراطيون المسيحيون أعضاء كاملين في الجبهة
المعادية للفاشية . وهذا أمر يمكن تحقيقه : فأساسه الموضوعي متوفر ،
وتصرفات اعدائنا توسع هذا الاساس .

ان حظر الحزب الديمقراطي المسيحي ، واغلاق صحفه عن طريق الضغط
الاقتصادي والرقابي ، يولدان السخط ضد الطغمة العسكرية ، الامر
الذي تحاول قمعه بمزيد من الكبت .

وينبغي ان تفتح الجبهة المعادية للفاشية أبوابها كذلك للمنظمات اليسارية
غير المنضمة ، ولكن ينبغي ان يتم الاتفاق على برنامج النضال واساليبه ،
وعلاقات اخوية في كل النشاط المشترك .

ولا يمكن استعادة الديمقراطية دون نضال . ونحن نفهم المقاومة الإيجابية
بمعنى عمل الجماهير الموحد ضد الديكتاتورية . وقد بدأ مثل هذا العمل
بالفعل : فالحركة العمالية والسعيية تعيد تنظيم نفسها ، ومجموعات
العمال تناضل من أجل حقوقها . وبالطبع لا تزال هذه الاعمال بدائية متفرقة
نكن لها أهميتها بالنظر الى الانحسار العام للحركة العمالية بعد الانقلاب .
وبجد المقاومة تعبيرا عنها كذلك في التضامن مع ضحايا القمع ، وفي الاتصالات
الجديدة التي تقرب بين الناس ثانية .

ان بناء جبهة ضد الطغمة العسكرية ليس أمرا سهلا . فلا بد من التوصل
الى وجهات نظر مشتركة ، وابتعاد حلول عملية للمشكلات ، وستضع الجبهة
المعادية للفاشية وهي تتطور برنامجا للحكومة : القضاء على الدولة البوليسية
الديكتاتورية ، واقامة دولة ديمقراطية معادية للفاشية تستند الى القانون ،
دولة وطنية شعبية نيابية تعيد الديمقراطية ، وتقضي على الفاشية ، وتجري
تحولات ثورية ، وتصون استقلال البلاد .



ويؤكد النداء الذي أصدره حزينا في أكتوبر عام ١٩٧٣ أى بعد قليل من وقوع الانقلاب أن « الشعب سيعود إلى السلطة ، لكنه بالطبع لن يكون ملزما بإعادة تكوين كل المؤسسات القديمة . فسيقر الشعب دستوراً جديداً وقوانين جديدة ، ويصدر مراسيم جديدة ، ويقيم إدارات حكومية ومؤسسات جديدة كجزء من دولة قانونية من طراز أرقى من الدولة التي خنقها الانقلابيون . أنها ستكون دولة تحترم حرية الفكر وكل المبادئ الإنسانية ولكن لن يكون فيها مكان لقوانين تترك ثغرات للتخريب الاقتصادي والهدم والفاشية » .

ولا شك أن محنة شيلي ستؤثر على مستقبلها ، فمؤسسات آمن بها الكثيرون إيماناً أصمى قد أصبحت من نقابات التاريخ ، فمبدأ الذي يمكن أن يدافع عن النظام القضائي القديم أو عن برلمان وقع بنفسه على وثيقة وفاته ؟

وهكذا فنحن حين نتكلم عن التجديد الديمقراطي المعادى للفاشية لانعنى مجرد إعادةأوضاع ما قبل الانقلاب وإنما التطوير الواسع الشامل للديمقراطية وستكفل المؤسسات الجديدة بطريقة فعالة حكم الأغلبية ، وتقصى العناصر الفاشية - من المدنيين والمسكرين ، وستكون لديها الامكانات لأجباط أى محاولة لعودة الفاشيين

وستكفل الدولة الجديدة المعادية للفاشية بنيانا متعدد الأحزاب ، وتضون النشاط الطبيعي لكل الأحزاب الديمقراطية . أننا نريد حكومة متعددة الأحزاب ، حكومة شعبية أكثر تمثيلا حتى من الوحدة الشعبية . ولابد أن تكون حكومة ثورية قوية كى تكفل الديمقراطية الثابتة ، والتقدم الاجتماعى السريع .

ولابد أن تحل الجبهة المعادية للفاشية مشكلة هامة أخرى هى الإصلاح الاساسى للقوات المسلحة والشرطة ، فبدون ذلك لا يمكن أن توجد دولة ديمقراطية .

ان القوات المسلحة التى انتكست بتطور البلاد بأقسى طريقة تخدم الان الرجعية الامبريالية والاوليجاركية . وقد جلبت القيادة العليا الفاشية العار على القوات المسلحة . ويتحمل الجنرالات والضباط الذين اشركوا الجيش فى المؤامرة على شيلي وشعبها مسئولية رهيبة امام التاريخ ، وسيقتنمون الحساب عن كل جرائمهم وعن كل ماسفكوا من دماء . لقد لوثوا شرف القوات المسلحة ومكانتها فى أعين الشعب والعالم .. لقد ارتكبوا أبشع جريمة .. جريمة الخيانة العظمى .

وغنى عن البيان أننا لم ننظر أبدا الى الصراع الاجتماعى باعتباره مواجهة



بين المدنيين والعسكريين . فكثير من رجال الجيش كانوا مخلصين لواجبهم الوطني ، لكنهم عجزوا عن منع الارهاب ضد الشعب ، واولئك الذين احتجوا على الانقلاب والقمع الفاشي تعرضوا لتكثيف الطغمة العسكرية ، واستخدموا سجونهم بعد معالمة عاجلة او دون محاكمة . وتجري وقت منابه هذا المسال محاكمة عشرات الجنود وضباط الصف والضباط ، وبطال المسمى بالاعدام للبعض والسجن للآخرين ، وتجري حملة شعبية لانتقاد حياتهم .

ان شيلى فى حاجة الى قوات مسلحة لاتقف - ايا كانت الظروف - ضد الشعب وتصبح كلب حراسة للاوليجاركية والامبريالية . ويحوى نداء حزينا الذى اشرنا اليه من قبل فقرة تقول :

« ان من حق شعب شيلى بعد كل ماحدث ان ينظم جيشا وبوليسا من طراز جديد ، ويفصل العناصر الفاشية من الجيش والبوليس وهيئات التحقيق لكي يمنع اى تكرار للعاساة الراهنة »

هذا هو الهدف . . وهو هدف يشاركنا فيه الجنود والضباط ذوو العقول الديمقراطية ، المخلصون لواجبهم المهني .

ومن الناحية الاخرى يمكن للتطورات السياسية داخل القوات المسلحة والبوليس ان تكون عاملا حاسما فى صياغة طابع المقاومة المعادية للفاشية واشكالها . فالطغمة العسكرية تريد جيشا ذا اتجاه فاشي ومبادئ فاشية ، لكن التقاليد الديمقراطية والوطنية التى انتهكت اثناء الانقلاب لا تزال حية ، وتواجه عملية صبغ الجيش بالصبغة الفاشية مقاومة متزايدة من الجنود والضباط ، وذلك وسط جو عام من السخط الشامل على سياسة الطغمة العسكرية ومن الشك فى المستقبل .

لقد اعلنت الحركة الشعبية تصميمها على احياء التقاليد الديمقراطية والوطنية ، ومقاومة سياسة الطغمة العسكرية ونضجها امام الشعب . ويحاول الفاشيون عبثا دعم موقفهم برشوة الضباط بمرتبات أعلى « تزيد كثيرا عن اجور العمال فضلا عن ١٥ ٪ مكافاة » حرب داخلية » . ويجري توسيع الجيش ، وهذا يعنى مزيدا من الضرائب ، الا اننا على ثقة اكيدة من ان الفاشيين لن يسيطروا على الشعب

وكما قلنا من قبل فان المعركة من اجل ديمقراطية اوسع تتداخل مع التحولات الثورية . ولا يمكن ان توجد هوة بين الاثنين حين تقود الطبقة العاملة الجبهة المعادية للفاشية

لكن هذه القيادة ينبغي ان تقوم على وحدة اوثق . ورغم ان تنظيم جبهة معادية للفاشية عملية وحدة وصراع ، فان انتصار الثورة لن يكفله الا اتباع

الطبقة العاملة لسياسة مستقلة ، وشرحها بعناية للفئات الاجتماعية الأخرى لا فرضها عليها . فالتناقضات داخل الجبهة تطور منطقى ، إلا أنه ينبغي ألا يسمح لها بأن تتخذ طابعا عدائيا . ويمكن للطبقة العاملة أن تلعب الدور اتقياى اذا سببت الجانب الأكبر من المجتمع . لكن هذا بدوره يتطلب تحالفا مع فئات اجتماعية واسعة . ومن هنا فإن الجبهة المعادية للفاشية لا تستطيع ان تعمل الا خلال التفاهم المتبادل ، وهو أمر سيتسع كلما زادت قوة الطبقة العاملة ، وتزايد نشاطها الثورى .

ويجب على الثورى ان يعمل على تعميق التناقضات الاجتماعية لافى شكل مجرد بل فى سياق زيادة حدة التناقض الاساسى . وتستطيع اذا تصرفنا بهذه الطريقة أن نمزج النضال من أجل الديمقراطية بالنضال من أجل التغيير الثورى ، ومن أجل تحالفات واسعة ، وجعل الطبقة العاملة مركز الوحدة وقوتها الدافعة وضمان اجراء تغييرات ثورية بعيدة المدى .

والامر الحاسم هنا هو مقدرة الطبقة العاملة على استخدام شعارات النضال وأشكاله التى توحد كل القوى الديمقراطية ، ومقدرتها على اتباع سياسة مبدئية تستبعد الانتهازية اليمينية و « اليسارية »

ولا يمكن أن يتحقق موقف ثورى الا على يد حركة جماهيرية تضع فى اعتبارها المشكلات المحددة التى تواجه الشعب ، وتبرز أشكال النضال فى مجرى هذه العملية . وتنظمها القيادة الثورية وتعممها وتطبقها دون أن تففل مستوى النضج السياسى للجماهير ، وتوازن القوى الحقيقى وضرورة تحسينه بكل خطوة تخطوها .

ولابد ان تتفق الشعارات تماما مع الاهداف التكتيكية لكل مرحلة و. تجميع القوى الثورية . ولابد أن تصل الى الجماهير ، علينا أن نميز بين شعارات الدعاية الاستراتيجية والتكتيكية وشعارات الاثارة ، وان ندرس دائما العلاقة المتداخلة بين مختلف الشعارات والا نخلط بينها .

وهذا يعنى أن الحركة الشعبية لابد أن تنبذ الارهاب الفردى والمغامرة والتأمر . وتوضح كل الدلائل أن الفاشيين يسعدهم أن يروا أعمالا من هذا النوع لتبرير الارهاب الذى تقوم عليه سلطتهم ، وفى الماضى كان اعداء الشعب يستغلون الارهاب والاستفزاز بمهارة . ومن الممكن أن يحدثا ضررا أفدح اليوم نظرا لطبيعة النظام القائم . وقد سجلت القوى الرئيسية للحركة الشعبية - وبخاصة الشيوعيين والاشتراكيين - كراءها بالفعل فى هذا الصدد .

ومن الناحية الأخرى يؤمن حزبنا بأنه لاينبغى أن يكون هناك اطار جامد. قاطع فى المعركة ضد الفاشية ومن أجل حكومة جديدة ، فهذا أمر لن يسهم

في العملية الثورية . لكننا نعتد أن الامر يستلعي التعليق .

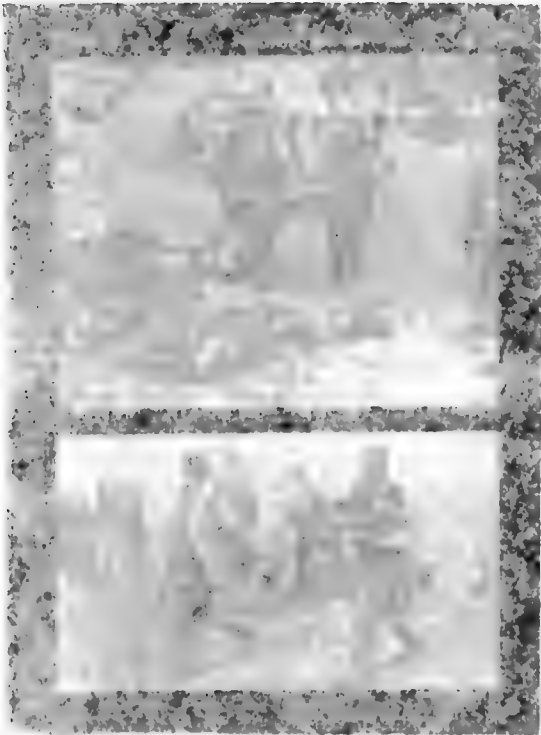
فالولا لابد أن نؤكد أن خبرة الصراع الطبقي في شيلى - بما في ذلك الهزيمة المؤقتة الراهية - تثبت ولا تحضى نظرية الثورة التي صاغتها الحركة العمالية العالمية . فرغم مزاعم الرجعيين وممثلى الثورة المصطنعة البورجوازية الصغيرة ممن يرددون صدامهم فإن الانقلاب الفاشى لم ينقض فكرة الوصول الى السلطة في بلاد معينة وفي ظل ظروف معينة دون اللجوء الى السلاح . وبنفس الطريقة فإن الهزيمة المؤقتة لحركة وطنية تسعى الى الاستيلاء على السلطة عن طريق الكفاح المسلح لا يعنى أن مثل هذه الثورة مقضى عليها بالفشل .

وفي شيلى تناقشت بوضوح امكانية كسب السلطة دون اللجوء الى السلاح بالمقارنة بالوضع في عام ١٩٧٠ ولابد من استبعاد الانتخابات كشكل للنضال من أجل السلطة السياسية لفترة غير محددة .

ومن الناحية الاخرى فان من الأرجح أن ترد الديكتاتورية الفاشية على السخط الشعبى العام بمحاولات جديدة لاختضاع الشعب حتى ولو كان ثمن ذلك هو الحرب الاهلية . وقد تشن الديكتاتورية مثل هذه الحرب ضد الحركة الجماهيرية المتصاعدة للتطويع بالنظام - وتؤكد قسوتها التي لانظر لها مثل هذا الافتراض . وفي هذه الحالة سيصبح العمل المسلح من جانب الشعب ضروريا . وقد تختلف أشكال هذا العمل وفقا للدور الذى تلعبه الطبقة العاملة أساسا . غير أن الاحتمال الأرجح هو هبة على نطاق البلاد وليس حرب العصابات .

ان الفرص الواسعة للتحالفات أمام الطبقة العاملة - وبالتحديد لان البلاد تخضع للحكم الفاشى - توفر الظروف لتوازن القوى في صالحنا ، وسيجد الرجعيون أن من الصعب عليهم أن يخطروا باستخدام السلاح ضد هجوم من جانب القوى الشعبية .

ورغم الفاء الديمقراطية فان الحرب الاهلية ليست هي الشكل الوحيد لمثل هذا الهجوم . فاضراب سياسى عام تؤيده الغالبية العظمى من السكان يمكن أن يشل أبداى أولئك الذين كان يمكن أن يستعملوا العنف الرجعى . والواقع أن هذا هو ماحدث في شيلى حين تخلص الشعب من الديكتاتورية العسكرية في عام ١٩٣١ .



وبعبارة أخرى فإن حزبنا حريص على تجنب الاحكام العقائدية الجامدة التي لا يمكن الا ان تسوء الى عملية تجميع القوى الثورية وعملية التجديد الديمقراطي . لكننا حريصون كذلك على تجنب الصبغ البورجوازية الصغيرة الثورية الزائفة مثل « السلطة تأتي من فوهة البندقية » ، فالسلطة تأتي

من التجاخير وأن كانت البنادق - كما نعرف من تجربتنا الدافعية - تلعب
هى الاخرى دورا . لكن هذه التجربة قد علمتنا ايضا أن البنادق تنطلق أولا
تنطلق حسب قوة الشعب . فاذا كان الشعب قويا موحدا مستعدا للنضال
فسيجد الوسيلة لمنع العدو من اطلاق النار ، وهذا بدوره ما أثبتته تجربتنا
الثورية .

وما نؤكد مرة بعد الاخرى هو أن الامر الرئيسى - أيا كان الطريق
الثورى الذى نختار - هو التعبئة الواسعة الكاملة للجماهير ، والاستخدام
الكامل لكل فرصة لغرض النضال فى كل جبهة ، وتجميع مزيد من القوى
حول الطبقة العاملة . ونستطيع أن نحقق ذلك بيسر أكبر اذا أكدت القوى
الثورية العلاقة الوثيقة بين الاهداف الديمقراطية والافاق الاشتراكية للثورة
الشيلية . وسيساعدنا هذا فى عزل الفاشية فى كل قطاعات الجبهة

ان الامر الرئيسى هو العمل اليومى المحدد للدوب بين مئات الاف من
أبناء الشعب العامل ومن النساء والشباب ، وبين كل أبناء الشعب الشيلية
... وهذا هو مفتاح النصر فى أى نضال .

ولا يمكن استكمال اية عملية ثورية اذا لم تتمتع بمساندة الجماهير .
والعنف جزء من كل طريق الى سلطة الطبقة العاملة والشعب . لكن العنف
لا يعنى بالضرورة اللجوء الى السلاح . وانما هو يتوقف على طبيعة مقاومة
الرجعيين ، او بمباراة أدق طبيعة المقاومة التى يستطيعون أن يبدوها . كما
سيتوقف على نشاط البروليتاريا ، ودرجة عزلة أعدائها ، وعلى العمليات
داخل القوات المسلحة . والوضع العالمى الخ .. ولما كانت هذه عوامل
لا يمكن تحديدها مقدما فان من الخطأ رسم مخططات ستفقد قيمتها مع
تطور العملية الثورية .

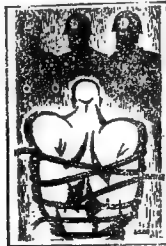
لقد وجه الرئيس الرفيق سلفادور اليندى نداء آخرى الى الشعب قبل
وفاته بوضع دقائق . وأعرب الرئيس اليندى فى هذا النداء عن ثقته فى
قوى الطبقة العاملة والشعب ، وعن ايمان ثورى راسخ . وقال ان البذور
التى غرسناها فى اذهان الملايين من أبناء شعب شيلية لا يمكن القضاء عليها .
ولتواصلوا عملكم مدركين أنه عاجلا أو آجلا سيفتح رجال من ذوى الشجاعة
والقلوب انطية الطريق من جديد نحو مجتمع أفضل .

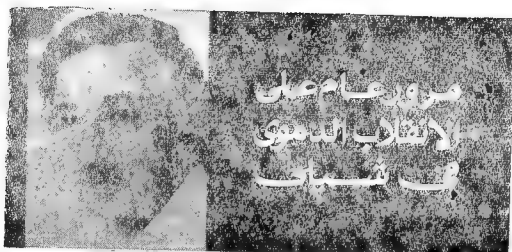
ونحن الشيوعيين على ثقة من ذلك . فمما من قوة على ظهر الارض تستطيع
أن تمنع العملية الثورية على الدوام رغم التكتلات الصعبة - والمؤقتة -
الحالية . ونحن ندرك تماما مسئوليتنا أمام الحركة العمالية الدولية . وتمزز
حملة التضامن القوية التى اشترك فيها الديمقراطيون فى كل مكان - أكثر
من أى وقت مضى - اصرارنا على دفع التعاون والوحدة مع كل الاتجاهات
الثورية من أجل الانتصار على الفاشية .

وحزبنا على استعداد لبذل كل جهد ، وتقديم أى تضحية فى النضال من أجل الفاشية . وتسمى الطغمة العسكرية الى تشويه الوقائع محاولة إلقاء الشك على وطنية الشيوعيين الشيليين . ويستخدم الفاشيون كل الوان الوحشية لتحطيم المسجونين من أعضاء الحزب والديمقراطيين النشطين ، والأسلوب التقليدى هو إجبارهم على الاعتراف بارتكاب جرائم ، وذلك لتقويض نضالية الطبقة العاملة والشعب ، لكن شيئا لا يمكن أن يحطم المقاومة

ولا يستطيع الفاشيون أن يخفوا أن الشيوعيين يواجهون فرق الاعلام وكلهم ثقة فى انتصار البلاد والحزب وقضية الطبقة العاملة والشعب . وحتى أعتى الرجعيين يجدون أنفسهم مضطرين الى الاعتراف بأنهم فشلوا فى تحطيم الحزب الشيوعى ، ويلتمون الى مزيد ومزيد من القمع . لكن كل محاولاتهم لتحطيم الحزب مقضى عليها بالفشل بما فى ذلك زعمهم الكاذب أن حزبنا قد انقسم ، فوحدة الشيوعيين تزداد قوة عن ذى قبل ، وثمة جدار صلب يواجه عملاء العدو والتخريب الفاشى ، ويمسك الآلاف من الشيوعيين الشيليين بين الجماهير لتعزيز حزبهم ، مستلهمين مبادئ الماركسية اللينينية الخالدة . ان حزبنا حزب تدرب على أبدي ريكابارين ولا فيرت وجونزاليس دياز وفونسيكا ونيرودا وآلاف غيرهم .. انه حزب لا يقهر .

وقد وجدت روح حزبنا النضالية تعبيراً عنها فى كلمات لويس كورفالان سكرتيرنا العام الذى أعلن للعالم كله من زنزانتة قوله « لست خائفاً على نفسى .. اننى أحب الحياة لكننى على استعداد لان أموت فى سبيل قضيتنا المشتركة . وكلى ثقة من أننا سنخرج من هذه المحنة السوداء لنعيد الحرية ، ومن أن شعبنا العامل سيشغل فى نهاية الامر المكان الذى يستحقه فى التاريخ » .





الثورة

والثورة المضادة

بقلم : ألكسندر سوبوليف

تطورت السياسة والاقتصاد بديمقراطية أكبر ، وفي نفس الوقت بطريقة متناقضة في العقود القليلة الماضية . فتقدم قوى السلام والديمقراطية والاشتراكية تثقله الهزائم الفادحة - والدائمة أحيانا - التي تعانيها قطاعات منفصلة من حركة التحرر الثورية . وتشكلت ظروف موضوعية لاجراء تحولات ثورية رئيسية في الدول الرأسمالية ، لكن العوامل الذاتية في اغلب هذه البلاد - بعبارة الترجمة النصفي - لا تتوافق دائما مع المهام الملحة للتحولات الاجتماعية .

ويجرى الآن توزيع جديد للقوى الطبقية أكثر مواتاة للديمقراطية والاشتراكية . وتعلق الاحزاب الشيوعية أهمية بالغة على التحليل النظري العميق للظواهر والعمليات وتحديد واثراء مفاهيمها السياسية والاممال تكتيكات نضالها على اساس ذلك .

وقد نوقشت كل المسائل انحاسمة للخمال من أجل اجراء تحولات عميقة والتحول الى الاشتراكية في مناقشات حامية بمناسبة الانقلاب العسكري الفاشي في شيلي . وبالطبع فان الرفاق الشيليين هم الذين يستطيعون استخلاص نتائج ضافية من تجربة حكومة الوحدة الشعبية ، وعن أسباب هزيمتها ، وقد بدأوا بالفعل الخطوات الاولى في هذا السبيل ، فقد صدرت وثائق للحزب الشيوعي في شيلي ، وعدد من المقالات نقلت قيادة هذا الحزب ، فضلا عن نداءات اصلرها اتحاد النقابات ، ووثائق الحزب الاشتراكي الشيلي .

ونحوى هذه المواد أول استخلاصات تتعلق بأسباب هزيمة حكومة الليندى ، كما تحوى نداءات لوحدة كل القوى الديمقراطية والتقدمية من أجل توجيه ضربة مضادة لديكتاتورية الطغمة العسكرية الفاشية . وتبين هذه الوثائق ان الحزب الشيوعي قد نجح - في الاساس - في المحافظة على تنظيماته وقواه لكي يطور نضاله السرى . كما صعدت منظمات الطبقة العاملة الاخرى بدورها نشاطها وان يكن الى مدى اقل . وكل هذا يثير فينا الامل في ان تستخلص القوى الثورية في شيلي الدروس اللازمة من الهزائم ، وتحرز النصر في النهاية .

غير من خبرة الاحداث في شيلي ليست ذات أهمية قومية فحسب ، بل لها أهميتها بالنسبة للحركة العمالية والشيوعية الدولية بأسرها . فمن المعروف ان غالبية الاحزاب الشيوعية في البلاد الرأسمالية تدعو الى التطور السلمى للثورة ، واحداث شيلي تدخل كثيرا من العناصر الجديدة في مسألة التاكيد النظرى لتطور الثورة بشكل سلمى . ولهذا السبب تسمى الاحزاب الشيوعية الى استخلاص النتائج من الدروس الوحشية لهزيمة الثورة في شيلي .

وفي نفس الوقت فان العناصر اليسارية المتطرفة والمنظمات التروتسكية وما اليها تحاول جاهدة استخدام مأساة ثورة شيلي لدعم متاعبها النظرى الضئيل . ولقد ظهرت بالفعل كثير من المقالات التى عرض فيها هؤلاء المتطرفون بصورة اقرب الى الوقاحة خطأ فكرة الانتقال الى الاشتراكية بالوسائل السلمية ذاتها ، وصحة مفاهيمهم المقامرة . وهكذا يعلن كربين أحد قادة التروتسكيين الفرنسيين صراحة أن « الطرق السلمية للانتقال الى الاشتراكية تنتهى بحمامات الدم » .

ونستطيع ان نلتقى بالاحاديث العلمية الزائفة عن اصنباب الانقلاب في

شيلي . كذلك التي تعرض سياسة حكومة الليندي بطريقة مشوهة كاذبة، وتعتبرها مسئولة عن كل مصاعب البلاد .

ويحاول المفكرون البورجوازيون أن يثبتوا عدم توافق الاشتراكية مع الديمقراطية ، واستحالة التقدم الاجتماعي داخل اطار الاشتراكية عموما وعبر طرق التطور السلمى بشكل خاص . وهم يزعمون أن النضال من أجل الاشتراكية ستصاحبه حتما حروب أهلية عنيفة ، ودماء مسفوقة، وعنف وحشى ، وتضحيات لا حصر لها ، وتمزق اقتصادي ، وتدهور في مستويات معيشة الجماهير الشعبية . ويقولون أن من الأفضل لهذا السبب أن نعاني المصاعب الكامنة في العلاقات البورجوازية في أن نقبل تضحيات لا معنى لها وسفك الدماء باسم آمال موهومة . ويسعى مفكرو البورجوازية الى الحط من فكرة الاشتراكية ذاتها في أذهان الجماهير باعتبارها - في زعمهم - هدامة في طبيعتها .

وهكذا فإن أحداث شيلي تسترعى اهتمام أكثر القوى السياسية تنوعا ،

وتثير مضاربات ديماجوجية عن مأساة شيلي . ولهذا السبب فأننا وان

كنا نؤكد الحق الأول للرفاق الشيليين في تحديد أسباب الانقلاب العسكري

الفاشي ودراسة منشئه ، نرى الماركسيين في البلاد الأخرى يسعون

للاشتراك في التحليل النظري لمشكلات النضال من أجل الديمقراطية

والاشتراكية واقامته في ضوء تجربة شيلي .

ومن الواضح تماما أن كل مجرى نضال القوى الديمقراطية في شيلي وانتصارها ، وتكوين حكومة الوحدة الشعبية وتجربتها في التحولات الاجتماعية العميقة طيلة ثلاث سنوات - من الواضح أن هذا كله يمثل حدثا تاريخيا حديثا له دلالاته الهائلة ، ومدرسة للصراع الطبقي بالغة الأهمية .

ورغم هزيمة الثورة في شيلي فأننا نستطيع أن ننظر إليها باعتبارها (بروفة) بارزة لتطور الثورة السلمى في المرحلة المصاهرة من الصراع الطبقي .

وتتبع الأهمية الدولية لتجربة شيلي من أنها تركت كثيرا من مشكلات

النضال من أجل الانتقال السلمى الى الاشتراكية ، وهى مشكلات مشتركة

لدى كثير من الأحزاب والبلاد الأخرى . فقد كانت اتجاهات الصراع

الطبقي والحياة السياسية في شيلي تمكس بصورة مركزة المرحلة المعاصرة

**للمعملية الثورية العالمية ، ومنطق تطورها ، والمظاهر المعاصرة لقوة حركة
الطبقة العاملة وضعفها ، والتفكيرات المترة والأوهام والأكاذيب التي لم
يتم التغلب عليها بعد .**

وكان هذا كله يعنى أن جوهر تجربة شيلى لا يمكن أن يفهم فهما سليما
الا فى سياق المشكلات المشتركة التى تواجه الحركة العمالية والشيوعية
العالمية . وتعد تعاليم لينين عن الامبريالية ونظريته من الثورة الاشتراكية
مفتاح تحليل المسائل الرئيسية لتطور الصراع الطبقي فى المرحلة المعاصرة ،
وخبرة ثورة شيلى ودروسها ، وذلك فضلا عن منهجية لينين التى تبين
أن صحة تحليل ما انما يكفله بالدرجة الاولى التغلغل العميق فى جدليات
العلاقة بين الاممى والقومى ، وهى جدليات متطورة على الدوام .



بتحدد تطور التاريخ العالمى فى الوقت الحالى باتساع مدى مضمون
الصراع بين الديمقراطية والرجعية ، بين الثورة والثورة المضادة ، بين
القوى التى تجسد الاشتراكية والطبقات التى تدافع عن الرأسمالية ،
وتعمق هذا الصراع وتنوع أشكاله . وقد بلغت هذه المواجهة مرحلة اخلت
فيها قوى السلام والديمقراطية والثورة الاشتراكية المبادرة التاريخية
بقوة فى يدها ، وتطورت بحيوية اكبر فى خط صاعد ، فى حين أن الرأسمالية
التي ابدت بمثل هذا الوضوح المذهل عجزها عن حل مشكلة حديثة واحدة
بطريقة تقدمية تتخطى بشكل متزايد فى الجرائم التاريخية ، وتنحدر الى
السفح بصورة واضحة . ويتزايد الاحساس بضرورة تحطيم الرأسمالية
والتحول الى نظام اجتماعى جديد . وقد اكتسبت العملية الثورية العالمية
طابعا لا يقلب .

ويجد هذا كله تعبيرا عنه فى المقام الاول فى القوة المتزايدة والنفوذ الدولى
للاشتراكية ، وفى تعمق الازمة العامة للرأسمالية . ولدينا كل ما يدفعنا
الى القول بأن المرحلة الثالثة للازمة الصامدة قد دخلت فترة من التعمق
البالغ ، وأنها تصل الى حدة ونضج يقودان مباشرة الطبقة العاملة رجعا
ناميا من العمال الدهنيين واليديويين الآخرين الى صدام أكثر حدة - وربما
صداما حاسما - مع البورجوازية الاحتكارية . وتتوفر ظروف جديدة
لتطور الصراع الطبقي ، وتوسع الامكانات الموضوعية لهجوم حاسم على
مواقع الاحتكارات ، وتحقيق انتقال نحو اليسار .

**لكن هذه العملية لا يمكن أن تعتبر عملية بسيطة . فالأزمة لا تقسود
اوتوماتيكيا الى الثورة .**

وتوضح جدلية العملية الثورية العالمية أنه كلما زاد ضعف مواقع

الطبقات الناهبة زاد عنف مقاومتها . ورغم أن امكثات الليبرالية
البورجوازية لم تستنفد بعد فإن الذي يبرز الى المقدمة اليوم هو الصراع
بين لوتين من محاولة ايجاد مخرج من الازمة الراهنة للمجتمع الرأسمالي،
بين المحاولة الديمقراطية الثورية والمحاولة الرجعية الفاشية .

كما لا توجد هذه الصفة (الأوتوماتيكية) أيضا في انتقال القطاعات
الواسعة من الساخطين الى مواقع النضال النشط وبالأحرى الى مواقع
الثورة . فالخبرة الماضية وكثير من الاحداث الحاضرة توضح أن هناك
دائما خطر استجابة البورجوازية الصغيرة والقطاعات الوسطى لنداءات
الرجعيين الفاشية ، وتقديم المساندة لهم في صراعهم ضد القوى الديمقراطية

وفي هذا الصدد قال ا . برلينجواي سكرتير عام الحزب الشيوعي
الاطالي في الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب في ديسمبر عام ١٩٧٣
« أن المسألة المطروحة هي في المقام الاول الخطر الذي بدأت بعض اماراته

تلوح بالفعل ... خطر أن يتخذ القلق والسخط أشكالا لاعقلية من الفتوية
المقلقة ، والحركات غير النسقة ، والياس الطبقي ، وأن يتدهورا في
نهاية الامر الى اتجاهات سوقية تمثل اخصب تربة للحركات والمفامرات
التنصيفية » .

وبشكل عام فإن مزيدا من الحقائق توضح أن الاحتكاريين يعزمون أن
يتحولوا الى العنف الصريح الى هذا الحد أو ذاك ، وإلى الاستيلاء
التنصيفي لقهر الجماهير . وقد ظهرت في بعض البلاد تطلعات الى اقامة
ديكتاتوريات عسكرية رجعية ، واقامة نظم سيطرة شبه فاشية وفاشية
جديدة . وقد اشار عدد من وثائق الحزب الشيوعي الايطالي الى خطر
الفاشية الجديدة وتضاعفه .

يقول ا . برلينجواي في الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي
الاطالي في ديسمبر عام ١٩٧٣ « أن القلق واسع وعميق في البلاد . وينبغي
أن تأخذ في اعتبارنا جانبين ونتيجتين ممكنتين لهذه الظاهرة .. فهي من
ناحية تعكس الطاقة الكامنة والاستعداد للنضالي التي تعمل - ويمكن أن
تعمل بحزم أكبر - لصالح تجديد المجتمع وقيادته السياسية (وقد اتضح
هذا بشكل خاص في الأسابيع الاخيرة في الصراع والحركات والمظاهرات
النقابية والشعبية التي اشترك فيها العمال والفلاحون والنساء في المدن
وفي مناطق وأقاليم بأسرها) . ولكن يوجد من الناحية الاخرى أيضا خطر

أن يؤدي قلق مختلف قطاعات السكان وسخطها الى اقامة حكم القوي
الرجعية واليمينية » .

وقد مضت عملية صبغ الحياة السياسية في البرازيل بالصبغة الفاشية

شوطا بعيدا . وقد اوضحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البرازيلي في قرار بعنوان « من اجل اقامة جبهة وطنية معادية للفاشية » ان نظام الحكم البرازيلي هو تطور من الدكتاتورية العسكرية الرجعية الى دكتاتورية من الطراز الفاشي الصريح . والسمات المميزة لهذه الدكتاتورية العسكرية الفاشية هي : وجود مظهر ما للديمقراطية النيابية بما يتضمن استبدال كل دكتاتور دوريا ، والسعي بكل الوسائل الى عزل الشعب - والطبقة العاملة في المقام الاول - عن السياسة ، واستخدام القوات المسلحة كأداة قمع سياسية وسند مباشر لنظام الحكم ، والزيادة الهائلة في حجم ما يسمى بقوات الامن التي تلعب الدور الرئيسي في جهاز الدولة وفي حياة البلاد ، واستخدام الارهاب كوسيلة رئيسية للحكم ، وتضاعف الرقابة على نشاط النقابات المصطنعة بالروح الطائفية والمربطة بجهاز الدولة ، ومضاعفة اساليب القمع ضد نقابات العمال بهدف تحويلها الى منظمات لا تقوم الا بوظائف استشارية وتنهمك في المسائل المتعلقة بقضاء وقت الفراغ ، والدعاية الرسمية للنشطة التي تستهدف التشويه الكامل للأحداث التي تجري في البلاد ، وسياسة اقتصادية تقوم على مضاعفة استغلال الطبقة العاملة والنهب المتزايد تلاما لتحقيق لمصالح اصحاب الضياع والاحتكارات ، والاجانب منهم في المقام الاول ، وسياسة خارجية توسعية تحمي بقوة مصالح الامبريالية الامريكية وتصبها دعاية شيوعية ملحة .

وتشعر وثائق الحزب الشيوعي في اوروجواي كذلك الى الاتجاه الصاعد

نحو الصبغة الفاشية . ويقول نداء الحزب « لقد خطت دكتاتورية بوراديري وشركائها العسكريين خطوة جديدة اخرى نحو اقامة نظام حكم ذي طابع فاشي في البلاد يزداد شبيها بنظام « الجويلا » الذي يقهر البرازيل » .

وتسرع نظم الحكم الرجعية في اسبانيا وجمهورية جنوب افريقيا بتدعيم مواقفها . ويحمل الانقلاب العسكري في أندونيسيا طابع الرجعية المتطرفة .

والآن يقيم الأفق السياسي المعاصر نتيجة للانقلاب العسكري الفاشي في

شيلي .

وقد ولدت مقاومة الطبقات الحاكمة الرجعية المتزايدة أفكارا عن الإفاق النوعية للتقدم الاجتماعي ، وإمكانات التطور الثوري للمجتمع وبخاصة في أشكاله السلمية . وتناقش هذه المسائل أيضا على صفحات صحف الأحزاب الشيوعية الشقيقة .

وهكذا نشرت مجلة « فرانس نوفيل » - وهي مجلة أسبوعية نظرية

يصدرها الحزب الشيوعي الفرنسي - في ديسمبر عام ١٩٧٣ مقالا رئيسيا

بعنوان « هل يمكن أن ينتصر العمل ضد السلطة المطلقة ؟ »

ويحوى هذا المقال تحليلا لرسائل تلقتها المجلة بشأن آفاق التحولات الثورية . وتقول « فرانس نوفيل » : « أن هذه المسائل تصبح أكثر تحديدًا وصراحة لأن آفاق الإصلاحات الديمقراطية التي تفتح الطريق نحو الاشتراكية قد أصبحت احتمالا مجسدا في فرنسا . وفضلا عن هذا ففي وجه الأزمة التي تزداد تعمقا ، والأخطار التي تحوم فوق المستقبل المتراجع ، وجدار الحكم المطلق المنتصب أمام الحركة الشعبية نان آفاق التغيير التي يثيرها البرنامج المشترك توفر الأساس في نفس الوقت (وليس في هذا مفارقة) للأمل والقلق » .

وأوضحت المجلة أن البورجوازية الكبيرة بعد أن فقدت فرصة إقامة سلطته السياسية على تأييد الأغلبية الأيجابية تحاول أن تفرغ الجماهير بشبح الفوضى الديكتاتورية ، وأن هذه لا تزال هي الورقة الراحبة الرئيسية في يد النظام .

وتطرح المجلة كبديل لذلك فكرة تجميع الجماهير و « الانضباط

الديمقراطي للشعب » ، كما تورد رسائل من اقراء تتناول بشكل انتقادي

مشكلة تسليح الشعب » .

ويقول ج . س - كاتب أحد هذه الرسائل « أن الحديث الآن عن تسليح الشعب وعن الاستعدادات لأعمال الغد . إذ ما هي المخاطر ؟ إن أي سلطة تلجأ إلى التخويف وعلى هذا الأساس تنجح في الإبقاء على ملايين المترددين في فلكتها . وإذا كان البديل الذي نطرحه يعني الحرب الأهلية فأنني أستطيع أن أقول لكم أن ملايين آخرين - وإن كانوا يعتبرون البرنامج المشترك شيئا حسنا للغاية - سيفضلون مع هذه الوضع القائم ! »

وتدرس المجلة عددا من المسائل الهامة الأخرى لتطور الثورة بطريقة سلمية ، مولى اهتماما خاصا لتجربة شيلى ، وتضاعف السلطة المطلقة في البلاد .

وقد نشرت صحف الحزب الشيوعي الإيطالي سلسلة كاملة من المقالات المخصصة لدلالة تجربة شيلى مطبقة على الظروف المحددة لتواقع الإيطالي .

وتعرض سلسلة المقالات التي كتبها ا . برلينجواي لمشكلات هامة مثل « الاشتراكية والتمايش في ضوء أحداث شيلى » و « الطريق الديمقراطي والعنف الرجعي » و « التحالفات الاجتماعية وانكسر السياسية » . وتصل هذه المقالات الى نتيجة هامة هي أن القوة الرئيسية القادرة على احباط هجوم الرجعية هي اكمال تنظيم الشعب واستعداده النضالي ، واقامة وتوسيع تحالف الطبقة العاملة مع الجماهير الشعبية كل يوم . ويرى الكاتب أن خطة التجديد الديمقراطي يمكن أن تنفذ وانما تحت قيادة الطبقة العاملة وبشرط أن تساندها اقلية السكان . ويؤكد الريفيسق برلينجواي على ضوء أحداث شيلى أنه لم يعد كافيا في ظروف ابطالها الراهنة النضال من أجل وحدة حزب الشعب العامل والقوى اليسارية وحدها اذا كانت تواجه هذه الوحدة كتلة من الاحزاب تمتد من احزاب الوسط الى احزاب اليمين المتطرف . ويدعو المقال الى ضرورة طرح مسألة « البديل الديمقراطي » وليس « البديل اليساري » أي طرح مسألة الافاق السياسية للتعاون والاتفاق بين القوى الشعبية ذات الافكار الشيوعية والاشتراكية ، والقوى الشعبية ذات الاتجاه الكاثوليكي ، فضلا عن التجمعات ذات الاتجاهات الديمقراطية الاخرى .

وتستخلص احزاب شيوعية اخرى بدورها نتائج هامة .

وهذه النتائج الحافلة بالتفؤل التاريخي الكامل تحوي ثقة في أن المزيد من نجاح تطور الصراع الطبقي ونشاط التحول الثوري للطبقة العاملة يتوقف في المقام الاول على زيادة نضالية الاحزاب الشيوعية ذاتها ، وعلى تهيم العامل الذاتي . وفي ضوء تجربة شيلى تطرح الاحزاب الشيوعية بحدة اكبر مسألة تنفيذ وصية لينين الهامة بشأن ضرورة الامام بقوانين الصراع الطبقي ، واتقان علم وفن قيادة نشاط التحول الثوري للطبقة العاملة .

وتدو كلمات لينين القائلة أن « السياسة علم وفن لم يسقطا من السماء او ياتيا عبثا وان على البروليتاريا اذا ارادت ان تنقلب على البورجوازية ان تكرب « ساستها الطبقيين » البروليتاريين بحيث لا يكونون أدنى باى حل من ساسة البورجوازية » (١) - تبدو هذه الكلمات بالغة الاهمية اليوم .

ونستطيع أن نقول عن نفة كاملة أن مسألة اتقان كل جهاز القيادة السياسية ورفع مستواه العلمي وفعاليته التكتيكية تمثل في المرحلة الراهنة من الصراع الطبقي إحدى المشكلات الحاسمة للعملية الثورية العالية . وستمكثنا الدراسة العميقة لتجربة شيلى من توسيع المعرفة النظرية والسياسية للطليعة الثورية .

ويخصص أغلب كتاب الصحف الأجنبية مقالاتهم عن شيلى أساسا للبحث عن الأخطاء وأسائة التفسير في نشاط الحكومة ، ويبحثون منها تقريبا بسبب الوحيد للزئمة . لكن هذه وجهة نظر أحادية الجانب .

ولن نستطيع استخلاص نتائج صحيحة من أحداث شيلى إلا اذا قمنا بدراسة متكاملة لعملية تطور الثورة من النصر الى الهزيمة . يمثل هذه الدراسة (شمل : ١) تعميما لكل العناصر الخلافة التي أضافتها نظرية الحزب الشيوعي الشيلى وممارسته الى تعاليم الثورة . (ب) التحليل المتزن لتوازن القوى الطبقة الحقيقى في مختلف مراحل تطور الثورة . (ج) الأخطاء الحقيقية وأسائة التقدير الفعلية التي ارتكبتها حكومة الوحدة الشعبية . ويعترف الحزب الشيوعي الشيلى في وثائقه بوجود مثل هذه الأخطاء . وهو يقول في بيانه الى الشعب في ١١ أكتوبر عام ١٩٧٣ أنه خلال السنوات الثلاث التي قضتها حكومة الوحدة الشعبية في السلطة « أجريت محاولات هامة ، لكن أخطاء خطيرة ارتكبت » .

ولتجربة شيلى أهمية دولية لأنها تثرى المبادئ الثورية من مضمون العملية الثورية ، وتوزع الطبقات وتوازنها ، وطرق إقامة ودعم تحالف الطبقة العاملة وغيرها من قطاعات الشعب العامل ، وأساليب اجتذاب الجماهير الى النضال النشط ضد الرجعية في المرحلة الديمقراطية من الثورة المتطورة بشكل سلمى وفي ظروف المرحلة الثالثة من الأزمة العاملة للرأسمالية والمواجهة بين النظامين .

أن المعالجة الخلافة للمهام الرئيسية ، وتوازن القوى الطبقيّة ، وامكانات إعادة تجميعها في المرحلة الاستراتيجية الأولى من الثورة إنجاز هام من إنجازات الحزب الشيوعي الشيلى .

لفترة طويلة كانت هذه المرحلة تحدد بانها مرحلة بورجوازية ديمقراطية ولكن بعد التطيل الماركسي اللينيني العميق للوضع الاقتصادي - الاجتماعي والتاريخي والسياسي أكد الحزب الشيوعي الشيلى في وثائقه البرنامجية

أن الثورة في شيلي في مرحلتها الأولى ستكون ثورة ديمقراطية معادية
للامبريالية والاوليجاركية والملكية الكبيرة للأرض . وحدد برنامج الحزب
الذي أصدره المؤتمر الرابع عشر الثورة القادمة في البلاد بأنها ثورة زراعية
معادية للامبريالية والاحتكار وامامها آفاق الانتقال الى الاشتراكية .
وحدد الحزب الشيوعي بوضوح اتجاه الضربة الرئيسية للحركة بأنها ضد
كبار ملاك الأرض الذين تدخلوا مع رأس المال الاحتكاري الأمريكي والمحلي،
وضد رأس المال الاحتكاري المحلي المرتبط برأس المال الأمريكي وكبسال
ملاك الأرض المحليين .

ووضع على اساس هذا المفهوم برنامج ثوري بناء للنضال ، قبلتسه
الاحزاب التي تشكل ائتلاف الوحدة الشعبية الذي تكون بمبادرة الحزب
الشيوعي . وبدل الائتلاف جهدا كبيرا لتجميع الطبقة العاملة . وتشكل
اتحاد نقابي واحد في البلاد ، وانفق الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي
على وحدة العمل الامر الذي زاد الى حد كبير من الطاقة النضالية للطبقة
العاملة . وقد أثبت الطبقة العاملة التي تمتلك تقاليد ثورية كبيرة وتقف
عند مستوى تنظيمي اعلى قدرتها على أن تصبح الطبقة القائدة ، وبرزت
باعتبارها القوة الدافعة الرئيسية للتحولات الثورية .

وكان التحديد السليم لاولويات مهام النضال يتفق مع مصالح أوسع
قطاعات الأمة : انفلاحين والحرفيين وصغار الصناعيين والتجار والمثقفين
العاملين . وكانوا جميعا يعانون من الامبرياليين الأمريكيين ، ومن القهر
الاقتصادي من جانب الاوليجاركية والتعسف السياسي للرجعية . لكن
المفزي القومي العام لبرنامج الوحدة الشعبية لم يدرك على الفور وحتى
النهاية ، ولم يدركه الجميع . الا أن الاجزاء ذات العقلية الجسدية من
الطبقات والمجموعات الاجتماعية سالفة الذكر اخذت تشترك بالتدرج في
النضال ضد الامبريالية والاوليجاركية وملكية الأرض الكبيرة . وأوضحت
هذه القطاعات انها تشكل قوة دافعة هامة للثورة .

كذلك جذب برنامج الوحدة الشعبية اهتمام البورجوازية المتوسطة التي
كانت تعاني من قهر الامبريالية والاوليجاركية المحلية . ولم تكن البورجوازية
المتوسطة محددة دائما في موقفها . فجزء منها كان أحيانا يبدي حيادا
متعاطفا في حين كان جزء آخر يقف موقف المعارضة وأحيانا موقف العداء .
لكن تجربة شيلي أوضحت أنه اذا اتبعت الطبقة العاملة سياسة سليمة
مرنة فان البورجوازية المتوسطة مهما كانت ذئبية موقفها يمكن أن تكون
حليفا (بدرجات مختلفة من الاخلاص والثبات) في النضال ضد الامبرياليين

والرجعية والعدوانية . وتمثل امكانية تجييدها ذاتها أمرا له أهميته .

وعلى أساس توازن القوى القائم في البلاد خاصة الحزب الشيوعي الشيلي نضالا عنيفا لتوحيد الشعب العامل بأسره خلف الطبقة العاملة ، وإقامة تحالف لكل القوى المعادية للإمبريالية والاوليجاركية ، وأحرز انتصارات كبيرة . ولقد كان ائتلاف الوحدة الشعبية تعبيرا سياسيا عن تلاحم الشعب العامل .

وقد انطلق الحزب الشيوعي الشيلي في تطويره للنضال من أجل ثورة معادية للإمبريالية والاوليجاركية من افتراض أن ثمة أزمة قومية تنصع في البلاد نتيجة لتعمق كل التناقضات الكامنة في المجتمع الشيلي .

فالوا زادت التناقضات بين الأمة وبين الإمبريالية حدة في أواخر الستينات ، وانتشرت المشاعر المعادية للإمبريالية إلى أقصى حد .

وثانيا تعمقت أزمة الهياكل الاجتماعية للمجتمع الشيلي . فهبوط الإنتاج وازدياد التصخم والبطالة الواسعة وتزايد يؤس الشعب العامل والتدخل الاقتصادي - كل ذلك كان إشارة إلى أن العلاقات الاجتماعية القائمة غدت بائنة فاسدة معادية للشعب . كما تعمقت أيضا التناقضات بين الجماهير الواسعة والفئة العليا من الاحتكاريين وكبار ملاك الأرض .

وثالثا تعمقت الأزمة السياسية إلى حد خطير ، وانفجعت عجز الدبقات الحاكمة عن إدارة شؤون البلاد بالأساليب القديمة . وكانت هذه أزمة للإصلاحية البورجوازية التي كانت سياسة الرئيس فرأي تجسيدا لها .
وقد وعد فرأي تحت ضغط الجماهير الشعبية بالقيام « بشورة في ظل ظروف الحرية » و « تملك شيلي لتحاسنها » وأجراء إصلاح زراعي وإصلاحات اجتماعية الخ ... لكن واحدا من هذه الوعود لم ينفذ ، ولم تؤد الإجراءات التي اتخذت إلى تحسين الوضع في البلاد بل زادته سوءا . والواقع أن الإصلاحية البورجوازية كانت آخر أحزاب الديمقراطية البورجوازية ... وكانت تعاني من الانحلال .

ووجدت الطبقات الحاكمة نفسها معزولة ، وبدات أزمة في الهيكل السياسي للمجتمع الشيلي .

وتحدد مضمون الأزمة السياسية على نطاق البلاد وطبيعتها بالجموع

الكللى لكل هذه الأزمات .

وعلى أساس التحليل العميق لتوازن القوى الطبقية فى البلاد ، والتقاليد التاريخية لها ، وخصائص الأزمة القومية وضع الحزب الشيوعى الشيلى مفهوم الانجاز السلمى لثورة زراعية معادية للإمبريالية والأوليغاركية تنتقل بعد ذلك الى الاشتراكية ، وجود الاجراءات السياسية اللازمة لاداء هذه المهمة . ورأى الحزب أن الانتخابات الرئاسية توفر أكبر امكانية للحل السلمى للمسألة الرئيسية للثورة - مسألة السلطة - لان الفوز فيها يفتح الطريق الى السلطة التنفيذية .

وأقر الحزب الشيوعى الشيلى وتحالف الوحدة الشعبية هذا البرنامج واخذوا فى العمل من أجل الوصول الى السلطة التنفيذية ، وأحرزوا النصر . وفاز سلفادور الليندى مرشح تحالف الوحدة الشعبية بأغلبية نسبية قدرها ٣٦,٣٢ ٪ من أصوات الناخبين فى انتخابات عام ١٩٧٠ ، وبعد صراع سياسى معقد نصب رئيسا للبلاد ، وتشكلت حكومة ديمقراطية ثورية من حيث جوهرها الاجتماعى والسياسى .

وبعد وضع وتنفيذ سياسة الوصول الى السلطة التنفيذية سسليا

وتشكيل حكومة ديمقراطية ثورية عن طريق ميكانيزم الانتخابات الرئاسية

مساهمة جادة أسهم بها الحزب الشيوعى الشيلى فى نظرية النضال من

أجل الاشتراكية وممارسته .

وبدأت مرحلة التحولات الاقتصادية - الاجتماعية الثورية وفقا لبرنامج تحالف الوحدة الشعبية بعد تشكيل حكومة الليندى . ونفذت هذه التحولات فى اطار الدستور والتشريع القائم ، وأحرزت حكومة الليندى انتصارات تاريخية هائلة حقا ، وأثرت نظرية وممارسة التطور السلمى للثورة .

وهكذا نفذت الإنجازات الاقتصادية - الاجتماعية الرئيسية التالية خلال

فترة قليلة : أمتت الموارد الطبيعية وصناعة التعدين (النحاس والفحم

والحديد الخام) كما أمت عدد من الشركات الصناعية والبترول ، وفرضت

سيطرة الدولة على التجارة الخارجية ، ونزعت ملكية كبار ملاك الارض

وصفى من الناحية الفعلية نظام الائيفونديا (الفياح الواسعة) ، ووزعت

الأرض على الفلاحين وأقيمت أشكال تعاونية وأشكال دولة جديدة للنتاج الزراعي ، وأقيم قطاع دولة في مجال الاقتصاد واتسع الى حد كبير ، ورفضت أجور العمال والوظفين والجنود ، وطبقت الخدمة الطبية المجانية في عدد من المستشفيات والعيادات الخارجية ، وطبق نظام مساعدة الدولة ماديا للطلاب ، وتحسنت شبكات الصحة العامة والتعليم العام لصالح الشعب العامل ، وزادت عمليات بناء المساكن ، وهبطت البطالة الى النصف تقريبا الخ ...

كما نقلت في نفس الوقت انتجازات ديمقراطية كبيرة في مجال السياسة الداخلية والخارجية .

وينبغي ان نضع في اعتبارنا ونحن نقيم اجراءات مثل تأميم الموارد الطبيعية والاحتكارات الأجنبية وعدد من الشركات المحلية وتشريك غالبية البنوك وفرض سيطرة الدولة على التجارة الخارجية مما ادى الى تشكيل قطاع الدولة ان هذه الاجراءات قد اتخذت في مرحلة الثورة الديمقراطية وانها في نفس الوقت عمقت الثورة كثيرا ووسعتها وسارت بها متخطية اطار التحولات الديمقراطية وأقامت جنين الاشتراكية . وقد اوضحت تجربة شيلي من جديد ان هذه بالتحديد هي عملية تطور اية ثورة ديمقراطية في الظروف ابراهته ، ولم يعد من الممكن تجاهل هذه النتيجة عند وضع الاهداف الاستراتيجية للمرحلة الديمقراطية للنضال في أي بلد .

وكانت الانتصارات الكبرى للوحدة الشعبية وانجازاتها البارزة في الميادين السياسية والاقتصادية - الاجتماعية اول واكبر مساهمة في اقامة دولة شعبية ، والخطوة الاولى في طريق الاشتراكية .

لكن منطق النضال كان بالطبع يتطلب مزيدا من التقدم ، وتعميقا للتحولات ، وانتقالا لحل مهام جديدة . واعتقد - في هذا الصدد - ان هناك ما يبدفنا الى القول بان المرحلة الديمقراطية للثورة تتألف من مرحلتين لكل منهما اتجاهها الاستراتيجي ، ومهامها السياسية والاقتصادية ، وخصائصها من حيث توازن القوى .

ولم يحن الوقت بعد للحديث عن صلاحية تطبيق هذه الظاهرة بشكل عام لكن من الممكن تماما في ظروف التطور السلمي للثورة - وبخاصة نظرا

لطول المرحلة الديمقراطية - أن نفصل المرحلة المستقلة عن النشاط طويل الأمد للحكومة الديمقراطية الثورية الذي يدعم التحولات الديمقراطية ويؤمن التقدم الثابت المستمر .

وظهرت في شيلى في هذه المرحلة ضرورة حل المشكلات المعقدة المترابطة التالية : المشكلة السياسية - حل مسألة السلطة . المشكلة الاقتصادية - تنظيم السير الطبيعي للحياة الاقتصادية في ظروف التحولات الاجتماعية الجذرية ونمو مقاومة البورجوازية . المشكلة الاستراتيجية - دعم تحالف القوى الديمقراطية وفي المقام الأول التحالف مع القطاعات الوسطى في المدن وتشكيل جيش اجتماعي للثورة .

غير أننا ينبغي أن نلاحظ أنه لم يتم الأرساء النظري والانضاج السياسي لطرق وأشكال وأساليب حل هذه المسائل الرئيسية ، وأن هذا كان له تأثيره السلبي على كل تطور النضال . وقد زعم اليساريون المتطرفون أن مرحلة مباشرة للثورة الاشتراكية قد بدأت ، وأنه قد بدأ هجوم ضد البورجوازية ككل ، ولهذا السبب قاموا بعمليات نزع ملكية متعسفة مغامرة

واتخذ الحزب الشيوعي الشيلى موقفا صحيحا قائلًا أنه لا تزال هناك مهام لم تحل للثورة المعادية للإمبريالية والاوليجاركية . غير أنه لم يحدث أرساء واضح لطرق ووسائل انجاز هذه المهام بأسرع مايمكن . وفي نفس الوقت كان السير في هذا الطريق واتباع سياسة مرنة للغاية تستبعد اليسارية المغامرة هو وحده الذي يستطيع دعم تحالف الطبقة العاملة بالفئات الوسطى ويؤمن تقدم الثورة . لكن السياسة لم تصل الى مثل هذا الوضوح . ووقفت الثورة « محلك سر » . وصعدت الرجعية من نشاطها وبدأت قرب نهاية عام ١٩٧٢ تنتقل الى الهجوم . وفي كثير من الحالات لم تكن القوى الثورية تتخذ موقفا هجوميا قويا تجاه الدوائر الرجعية . وكانت هذه اساءة تقدير فاصلة من جانب تحالف الوحدة الشعبية .

وبدا في البلاد صراع طبقي عنيف في كل المجالات - السياسية والاقتصادية والايديولوجية وكان الصراع من اجل السلطة بالغ الحدة . لقد كان انتصار اللينينى يعنى تكوين حكومة ديمقراطية ثورية ، لكنها لم تكن تتمتع بكل السلطة . ولم تكن المسألة الرئيسية للثورة - مسألة اقامة السلطة الشعبية الديمقراطية - قد حلت .

وكان هناك مركزان للسلطة في البلاد : المركز الشعبي الذي يركز في أيديه أساسا السلطة التنفيذية في شخص الرئيس الليندي وحكومته ، ومركز ديمى يقبض بيده على السلطة التشريعية والقضائية والجانب الأكبر من جهاز الدولة ووسائل الاعلام .

واستخدمت الرجعية الدستورية والشرعية البورجوازية وكل وسائل السلطة البرلمانية والقضائية للحد من النشاط التحويلى للسلطة التنفيذية الى أدنى حد تحت ستار مراعاة الشرعية ثم لشلها . وفي نفس الوقت انتهكت الرجعية كل معايير الشرعية بتدبير الاستفزازات السياسية ، والمذابح ضد المنظمات الديمقراطية والتخريب واقتيال القادة التقدميين . وأفرغت الجماهير بتهديداتها بتوسيع الإرهاب .

لقد سارت الرجعية بالصراع الطبقي الى خارج اطار الدستورية والشرعية . وفي نفس الوقت لم تكن حكومة الليندي تستطيع أن تتخطى اطار الدستورية في أعمالها لقمع الأعمال غير المشروعة للعدو الطبقي . وتحدد الولاء للدستورية البورجوازية بوثائق التحالف البرنامجية ، وبتوافق الجنتملان مع الحزب الديمقراطي المسيحي حول شروط الموافقة على تولى الليندي الرئاسة . وكان هناك أيضا عامل آخر هو - الجيش . وكان قوة سياسية هامة ، اما عن حياده القانوني فكفله مفهوم دستورية الادارة .

والواقع ان حكومة الليندي المقيمة بهذه الظروف قد تركت جهاز الدولة البورجوازي والجهاز القضائي دون أن تمسهما عمليا ، وراح هذين الجهازان يغريان انجازات الحكومة الشعبية ، واستخدمت الرجعية هذا الوضع في تجميع قواها والاستعداد للهجوم .

لقد كانت اجراءات حكومة الليندي ضد الرجعية بما فيها جفافها الرجعى قليلة الفعالية . وترجع شبكة الوضع السياسى المعقدة الى انه نتيجة لضغوط سياسية خاطئة فان المسار السليم لتجنب الحرب الاهلية كان يقرب الحرب الاهلية في أكثر اشكالها خطورة على الثورة ، في شكل الانقلاب العسكري الفاشى .

ونشب في البلاد صراع عنيف في الجبهة الاقتصادية كذلك ، وكان هذا الصراع جانبيا هاما للغاية من الصراع من أجل السلطة ، الصراع من أجل السيطرة على الجماهير .

لقد اضاف الصراع في الجبهة الاقتصادية في شيلي قلوا من الوضوح الى المناقشة التي ادارها بعض الماركسيين حول مسألة سياسة الحزب الاقتصادية . فبعض الرفاق يزعمون انه مع انتقال وسائل الانتاج الى ايدى الشعب ينبغي ان تتناقص وظائف الحزب الشيوعي في مجال الادارة الاقتصادية . والواقع ان الصراع في الجبهة الاقتصادية في شيلي كان يزداد تنفا مع كل شهر يمر . فقد كانت الامبريالية الدولية والاحتكاريين المحليين وكبار ملاك الارض لا يزالون يمتلكون موارد اقتصادية هائلة ، وروابط اقتصادية ، وخبرة ادارية ، واستنادا الى ذلك كله خاضوا حربا اقتصادية حقيقية ضد حكومة الليندى . ونظم الرجعيون التخريب الاقتصادي وهروب رأس المال ، وضاعفوا التضخم بشكل مصطنع ، واسرعوا بارتفاع الاسعار ، وكانت مهمتهم الرئيسية هي خلق الفوضى الاقتصادية في البلاد .

وقامت حكومة الليندى بعمل ضخم لشل تخريب اليمينيين الاقتصادى ، وأولت عناية بالغة لزيادة كفاءة الانتاج الاجتماعى ، وتقليل التضخم والبطالة ، ورفع مستويات معيشة الشعب العامل . لكنها لم تستطع ان تحل المشكلات الاقتصادية التي تواجهها . فضلا عن ذلك ارتكبت حكومة الليندى نفسها بعض الأخطاء في سياستها الاقتصادية والاجتماعية . فقد تضخم قطاع الدولة أكثر مما يجب ، وضم عددا كبيرا من المشروعات الصغيرة التي كانت تعمل بخسارة . وادت الإصلاحات الزراعية التي لم يعقبها تزويد الفلاحين بمعدات العمل الى وقف نمو الانتاج الزراعى في كثير من الحالات . وكان العمال يحصلون على أجور ثابتة بغض النظر عن نتائج عملهم ، ولم يكن هذا حافزا لنمو انتاجية العمل كما سهل حدوث التضخم .

وتخطت أعمال الاحتكاريين وكبار الملاك في الجبهة الاقتصادية كذلك اطار الدستور ، لكن البرلمان كان يطالب حكومة الوحدة الشعبية بالمرامة الصارمة للشرعية . وفي هذه الظروف لم تستطع الحكومة ان توقف تخريب رأس المال الكبير ، الامر الذى قوض مراكزها الى حد كبير . وهكذا أصبحت الجبهة الاقتصادية الجبهة الرئيسية للصراع من أجل السلطة ومن أجل السيطرة على الجماهير . وفي هذه الجبهة عانت حكومة الليندى نكسات خطيرة ، وكان هذا أحد أسباب سقوطها .

وهكذا تجمعت في عملية تنفيذ الانجازات الاقتصادية خبرة محددة ليست لها دلالة قومية فحسب بل دلالة دولية كذلك .

ففي المقام الاول توضح هذه الخبرة إمكانية قيام الحكومة الديمقراطية الثورية من حيث المبدأ بتنفيذ تحولات اقتصادية رئيسية . وبعض المفكرين تخافهم فكرة أن عملية تشريك وسائل الانتاج بالوسائل السلمية ينبغي أن تتم بضربة واحدة أو تهجر فكرة التأميم كلية . وهم يزعمون أن أصحاب العمل اذ يحتفظون بالروافع الاقتصادية ويهددهم نزع الملكية يمكن أن

يفرقوا البلاد في دوامة من الفوضى ، وفي الممارسة طرحت هذه المشكلة كما يلي : أما تشريك وسائل الإنتاج كلها في نفس الوقت - وهو شيء غير ممكن عمليا في مجرى التطور السلمى للثورة - أو عدم تشريكها اطلاقا . وبعبارة أخرى لقد وجد مفهوم متشائم عاجز يستحيل معه تشريك وسائل الإنتاج في ظروف التطور السلمى للثورة . وكان هذا يعنى عمليا نفي لواقع الثورة ذاتها .

ورغم أن تجربة شيلى في هذه المسألة بالغة الحدة معقنة للغاية فإن التحليل الدقيق للمجموع الكلى للعلاقات السياسية والاقتصادية يمكننا من استخلاص النتيجة التالية : لقد ثبتت في شيلى نظريا وعمليا امكانية تشريك وسائل الإنتاج ، وإقامة قطاع دولة له مضمون معاد للرأسمالية ، وزيادة حجم الإنتاج في نفس الوقت ، خلال عملية التطور السلمى للثورة ، وكذلك امكانية رفع مستويات معيشة الشعب العامل كله . وتوضح تجربة شيلى - على صفرها - أن هذه المهمة يمكن أن تحل في المقام الأول عن طريق نزع الملكية المتسق للاحتكاريين وكبار ملاك الأرض ، وزيادة دور قطاع الدولة ، وتقديم المساعدة للمنشآت الصغيرة المملوكة ملكية خاصة .

وكانت الجبهة الاجتماعية هي جبهة الصراع الطبقي الهامة الثالثة . فلقد نشب في البلاد صراع خطر من أجل السيطرة على الجماهير في مجرى تطور الثورة . وناضل تحالف الوحدة الشعبية بنشاط من أجل دعم وحدة الشعب العامل كله ، وتجميع الأحزاب السياسية اليسارية .

ولعبت الطبقة العاملة أهم دور في هذا الصراع ، وأوضحت أنها قوة ثورية قيادية متسقة ، وقادت الطبقة العاملة المركة من أجل الإنتاج ، وكان هذا في الواقع اتجاها هاما في تطور العملية الثورية بأسرها . وفي أقصى أيام الصراع ناضلت الطبقة العاملة بشجاعة ضد القوى الرجعية وقدمت عوناً حاسماً لحكومة ليندى .

وينبغي أن نذكر في نفس الوقت أن الطبقة العاملة لم تكن موحدة ، وأن بعض قطاعاتها كانت سلبية ، بل عجزت عن فهم المهام الجديدة ، وأنه ظهرت فيها بعض الاتجاهات والشاعر الاقتصادية . ففي عدد من المنشآت الكبيرة التي أممتها الدولة نظم العمال إضرابات طويلة ألحقت ضررا فادحا بالاقتصاد القومي . وكقاعدة التفت القطاعات المتخلفة من الطبقة العاملة خلف الحزب الديمقراطي المسيحي الذي ضاعف مشاعره الاقتصادية واتجاهاتها .

وكان صراع الفئات الوسطى من المجتمع الشيلي هو الأكثر حدة . وبشكل عام صاغ برنامج تحالف الوحدة الشعبية صياغة سليمة القضايا العنصرية المتعلقة بالفئات الوسطى . لكن سياسة التحالف بين الطبقة العاملة والطبقات الوسطى لم تنتج بالمعنى الكافي ، ولم تتبع دائما بكفاءة . وفي هذا الصدد لعبت حقيقة أنه لم يكن هناك وضوح بشأن موقف القطاعات الوسطى من المستقبل البعيد دورا هاما ، وأضعف هذا كله تحالف الطبقة العاملة والفئات الوسطى .

ولعبت العناصر اليسارية المتطرفة دورا استغرائيا تجاه الفئات الوسطى فقد انطلقت هذه العناصر من افتراض أن ثورة اشتراكية تتطور في البلاد ، وطلبوا لهذا السبب بالتشريك العاجل لكل وسائل الإنتاج .

لكن اليساريين المتطرفين لم يقتنعوا على الحديث المجرد عن الاشتراكية بل اعموا بشكل تصفي منشآت صناعية متوسطة ومزارع فلاحية لم تكن موضعاً للتأميم والإصلاح . وخلق هذا النشاط اليساري ذعرا حقيقيا في صفوف الفئات الوسطى في المدينة والريف ، وقد نافلت حكومة الليندي ضد « الثوريين اليساريين » لكنها لم تستطع أن تشل نشاطهم تماما ، كما كان عدد كبير من أعضاء الحزب الاشتراكي يتعاطف مع اليساريين . واستولت الرجعية هذا لدى أسفين بين الطبقة العاملة والفئات الوسطى . وليس بعض الباحثين على حق تماما في زعمهم أن الطبقة العاملة في شيلي ظلت معزولة . غير أن تحالف الطبقة العاملة والفئات الوسطى على أي حال قد تحلل حقا . وتضاعفت هذه العملية بشكل خاص في أواخر عام ١٩٧٢ حين بدأ استقطاب القوى الطبقة في البلاد ، وازداد عنف الصراع بين الرجعية والثورة .

ونجحت حكومة الليندي ببعض الإجراءات السياسية الى تخفيف حدة التناقضات بين الطبقة العاملة والفئات الوسطى الى حد ما ، لكن المشكلة ظلت مع ذلك بالغة الحدة .

وكانت خطة الرجعية الاستراتيجية للتطويع بحكومة الليندي قد بدأت تتجسد في نهاية عام ١٩٧٢ . وقد استهدفت هذه الخطة كسب الصراع من أجل السيطرة على الجماهير أو تحقيق انتصار في انتخابات عام ١٩٧٣ واسقاط حكومة الليندي بالوسائل الدستورية فإذا لم تنجح في ذلك فتدبير انقلاب مضاد للثورة .

ومن الصراع من أجل السيطرة على الجماهير بوضع شاق للغاية ، لكن الرجعية فشلت في هذا الجزء من خطتها الاستراتيجية . ومن الأمور ذات الدلالة أن تحالف الوحدة الشعبية حصل في انتخابات عام ١٩٧٣ على نحو ٤٤٪ من الاصوات أى ما يزيد كثيرا عما حصل عليه في انتخابات الرئاسة في عام ١٩٧٠ وكان معنى هذا فشل الخطة الاستراتيجية الأولى للرجعية لكن هذا النجاح الذى أحرزته الوحدة الشعبية دفع الرجعية الى الإعداد لانقلاب مضاد للثورة . وبدأت الاستعدادات في المقام الأول في الجيش حيث تعرض الضباط التقدميون للاضطهاد وفصلوا من مناصبهم . وفى نفس الوقت زادت المنظمات الفاشية من نشاطها الاستفزازي ، بأذرة الفرع في صفوف السكان ، والشكوك في صحة تصرفات حكومة الليندى . وأصبح الوضع في البلاد أكثر توترا . وفى ظروف البلبلة السياسية في تحالف الوحدة الشعبية ، وضعف التحالف بين الطبقة العاملة والفئات الوسطى ، والتدهور الخطير للوضع الاقتصادى في البلاد ، وتزايد نشاط المنظمات الفاشية ، نفذ الانقلاب المضاد للثورة في سبتمبر عام ١٩٧٣ . ولقيت ثورة شيلى الهزيمة .



وبعد أن اوضحت تجربة شيلى من حيث المبدأ امكانية تطور الثورة بالشكل السلمى اوضحت في نفس الوقت أن لمثل هذه الثورة - وإن كانت تتطور وفقا للقوانين العامة - قلنا كثيرا من الخصائص النوعية . ففترة التحولات تزداد طولا مما يعقد التطور ويزيد امكانيات مناورات الرجعية ومقاومتها . ويبدو أن الاستيلاء على السلطة - فى ظروف التطور السلمى - أسير من المحافظة عليها . وتصبح العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، وبين الاستراتيجية والتكتيكات ، أكثر تعقيدا . وتظهر كثير من الدلائل لتذبذب الحلفاء ، الامر الذى يستلزم سياسة بالغة المرونة تكفل تلاحم الطبقات الديمقراطية ، ووحدة القوى اليسارية ، وسيادة ارادة الشعوب . وهذا يتضمن - بمعنى ما - متطلبات جديدة من النشاط القيادى للحزب الشيوعى .

والنتيجة النظرية والسياسية الهامة التى تنبع من تجربة شيلى هى انه ايا كان شكل الانتقال الى الاشتراكية فإن المواجهة المباشرة بين الجماهير الشعبية والقوى الرجعية امر حتمى فى مرحلة معينة . وهذا يحدد فى الواقع عقدة مشكلة قيادة النشاط التحولى الثورى للطبقة العاملة لاجراء الانتقال الى الاشتراكية فى اشكال سلمية .

والمهمة الاولى للحزب هى اقامة جهاز اجتماعى وسياسى واقتصادى وايدىولوجى يجبر الطبقات المستغلة على أن تنحى لارادة الشعب ، ويضطرها

الى قبول الواقع وحتمية الطريق الاشتراكي للتطور الذى يتم بشكل
سلمى . فانما رفضت الطبقات الاستغلالية هذا الطريق فلا بد ان تنصرف
للجماهير الشعبية الإرادة والتنظيم والقوة القادرة على تحطيم مقاومتها .

ويتوقف حل هذه المشكلة على طبيعة عملية التطور السلمى للثورة ذاتها
فهناك عدة أنواع للتطور السلمى للثورة تختلف من حيث معدل وطبيعة
وأشكال عمل الجماهير الشعبية ، وترسانة الوسائل التى تستخدمها ووسائل
قمع الطبقات المستغلة .

وترتبط بهذه المشكلات أوثق الارتباط مسألة هامة هى مسألة العلاقة
بين الاستراتيجية والتكتيكات فى عملية التطور السلمى للثورة . وهناك
وجهة نظر تقول ان اختيار أشكال النضال الثورى يحدده الاستراتيجية
ويرتبط بها ارتباطا وثيقا . ويعنى هذا عمليا نفى الحاجة الى اتفاق كل
أشكال الصراع . ويستند القائلون بهذا الرأى الى ان من المستحيل فى زعمهم
توجيه الطبقة العاملة الى كسب السلطة سلميا وأعدادها فى نفس الوقت
للكفاح المسلح . وهم يطرحون المسألة كما يلى : أما الطريق السلمى لتطور
الثورة وعندئذ ينبغى على قواها الدافعة ان تعد نفسها أدبيا وسياسيا
لأشكال النضال السلمية وحدها ، وأما طريق التطور المسلح للثورة ، مما
يستلزم أعداد الجماهير للكفاح المسلح .

وقد أوضحت تجربة شيلى من جديد عدم سلامة وجهة النظر هذه .
فالفهم الاستراتيجى الذى يحدد أهداف الصراع وتوزيع القوى الطبقيّة
يمكن ان يطبق خلال أكثر الأشكال تنوعا . وبالطبع فان خط التطور السلمى
لثورة يحدد اختيار أشكال النضال ، لكن التغيرات فى تكتيكات الخصم ،
وفى أساليب نشاط الثورة المضادة ، تولد بالفعل الحاجة الى اكتشاف
أساليب أعداد الجماهير لدفع الهجمات ايا كانت أشكالها .

فالطبقات التى يطوح بها تلجأ الى تحولات غير متوقعة ، وتستخدم
أكثر أساليب المقاومة تنوعا . ويفترض مجرى اتفاق كل أشكال النضال
كذلك أعداد الطبقة العاملة والشعب العامل بأسره سياسيا ونفسيا ،
وابستعدادهم الدائم للدفاع عن الثورة ضد أى متاورة للعدو .

وقد أثارت هزيمة ثورة شيلى عديدا من المناقشات حول طرق توفير
القوة الدافعة للعملية الثورية . ونوقشت بشكل واسع مسألة كسب
الأغلبية وأشكال تنظيم هذه الأغلبية . ووجه النقد الى الاتجاه القديم للنظر
الى مسألة كسب الجماهير من زاوية تحقيق أهداف انتخابية برلمانية ،

وكسب أساس الاغلبية المطلقة « ٥٠ ٪ + ١ » . وتوضح خبرة كثير من البلاد انه اذا كانت الاغلبية الانتخابية سينة التنظيم فانها تكون اغلبية سلبية . ولهذا السبب صارت ضرورة التمييز القاطع بين الافكار الخاصة بكسب الجماهير والسعى اليها .

فما هو المطلوب لتحطيم مقاومة الرجعية ليس مجرد اغلبية ، وانما اغلبية تعمل بقوة ، ومتماسكة تنظيميا .

ويمكن لمختلف التنظيمات الجماهيرية الشاملة للشعب العامل ان تكون شكلا لتجمع مثل هذه الاغلبية . فقد اوضحت هذه التنظيمات انها كانت قوة منظمة نشطة حقا في كل الثورات الطافرة . وكانت السوفيات هي مثل هذه التنظيمات في روسيا ، كما كانت كذلك اللجان الوطنية في البلاد الاوروبية . ووجود مثل هذه التنظيمات هو بالتحديد الذي يجعل من الممكن ان يستولى الشعب على السلطة في يده عند ذروة فترة التطور الثوري ، وان يحتفظ بهذه السلطة في مجرى النضال ضد البورجوازية . غير ان مسألة ضرورة وجود تنظيمات شعبية شاملة لم تحظ بما تستحقه من اهتمام في الفترة الاخيرة . فهناك راي يرى اولا ان من الممكن العمل دون تنظيمات جماهيرية شاملة للشعب العامل ، وان تنظيمات مثل النقابات ومنظمات الشباب والفلاحين والنساء كافية . ومن المعتقد ان المجالس البلدية وغيرها من الاجهزة النيابية المنتخبة وفقا للدستور ستلعب دورا كبيرا في كسب السلطة عن طريق الشكل البرلماني للصراع . ومن الصعب ان نقول ما اذا كانت هذه الاجهزة ستكون ذات أهمية حاسمة لكسب السلطة في وقت ما في المستقبل في ظروف ازدياد ميل ميزان القوى لصالح الديمقراطية والثورة . لكننا اذا درسنا هذه المشكلة في عجلات تاريخية نستطيع ان نقرر بشكل قاطع انه لا البرلمان ولا المجالس البلدية تستطيع بذاتها ان تكفل انتقال السلطة الكامل الى ايدي الشعب دون تنظيمات جماهيرية . وقد اكدت تجربة شيلى هذا مرة اخرى . وقد كان هناك عدد من تنظيمات الشعب العامل في شيلى ، لكنها لم تلعب الدور الحاسم في دعم السلطة .

فلم تكن لجان الانتاج في منشآت الدولة منظمات ذات طابع سياسي . وفقدت مجالس الرقابة على الاسعار والتوزيع استقلالها الفعلي حين أصبحت تابعة للجيش . وصحيح انه كانت هناك منظمات نقابية مناضلة يضمها اتحاد نقابى واحد ولكنها لم تكن تضم سوى جزء من العمال ، ولم توحده غالبية الشعب العامل . وكما نرى فان الغالبية الساحقة من الشعب العامل لم تكن لديها في واقع الامر منظمات موحدة ، وانها بالتالى كانت ضعيفة في وجه الرجعية البذوانية .

وينص برنامج كتلة الوحدة الشعبية على ضرورة تكوين لجان الوحدة الشعبية وتميزها وتطويرها « ولتنشيط وتنظيم حركة الشعب الشيلي من أجل كسب السلطة ينبغي على المشتركين في حركات يسارية وأعضاء الأحزاب اليسارية أن ينظموا لجان الوحدة الشعبية في كل مكان - في كل مصنع وفي كل مزرعة دولة وحي ومؤسسة ومدرسة » . وقد أقيمت مثل هذه اللجان أثناء انتخابات الرئاسة وكان هناك أكثر من خمسة عشر ألف لجنة من هذا النوع ، لكن كتلة الوحدة الشعبية لم تبد الاهتمام اللازم بدعم هذه اللجان وتحويلها إلى جنين للسلطة . وكان من المعتقد أن مثل هذه السياسة تتناقض مع الدستور .

غير أن مثل هذه القضية لا يمكن أن تكون قائمة على أساس . فقد جادت حكومة الوحدة الشعبية إلى السلطة عن طريق النشاط الجماهيري للشعب العامل ، وكان لها الحق الشرعي الكامل في تنظيم هذه الجماهير . وحين يتخطى الصراع الطبقي إطار المعايير الدستورية بمبادرة اليمينيين فإن الإشارة إلى الدستور تعكس في هذه الحالات التزام القوى الثورية لموقف الدفاع ، وتحكم على الطبقة العاملة بالهزيمة .

ومن الواضح تملها أنه إذا نشب نزاع بين الدستور وبين منظمات الجماهير ففي مجزى تطور الثورة فإن أولوية تطور الثورة تكون من حق قوى الثورة أن حقيقة ظهور مثل هذا النزاع ذاتها توضح تزايد مقاومة الطبقات الرجعية ويعني التنازل في هذه المسألة تراجعاً فعلياً . فالشعب العامل الموحد في منظمات جماهيرية شاملة هو وحده الذي يستطيع أن يحطم مقاومة الرجعية وفي ذروة الصراع بالتحديد تستطيع مثل هذه المنظمات أن تقاوم الرجعية مقاومة حقيقية . إلا أنه لم تكن هناك مثل هذه التنظيمات مما أسرع سقوط حكومة اليندى .

كذلك تؤكد تجربة ثورة شيلي مرة أخرى فكرة لينين عن ضرورة سحق جهاز الدولة البورجوازي في مجرى الثورة وإحلال جهاز الدولة الشعبية محله . وفضلاً عن ذلك فإن مسألة معدل التحولات الديمقراطية لجهاز الدولة تكتسب حدة أكبر حين تتطور الثورة بالأشكال السلمية . فكلما طالت عملية الانتقال من التحولات الديمقراطية إلى التحولات الاشتراكية زادت حدة مسألة مقرطة جهاز الدولة .

ونحن نطرح مسألة التحول الديمقراطي لجهاز الدولة في المقام الأول كمسألة تتطلب حلاً مبدئياً . أما من معدلات هذا التحول الديمقراطي لجهاز

الدولة وبالأحرى آلية هذا التحول ، فأنها يمكن أن تكون بالغة التنوع ، ويتوقف حلها بالطبع على الظروف التاريخية المحددة في البلاد ، وتوازن القوى وغيرها من العوامل التي لا يمكن تحديدها مقدما . وستبين الحياة في هذا المجال ثروة أكبر من طرق حل هذه المهمة وأشكاله . أما المهمة نفسها فيطرحها بشكل قاطع كل جوهر الثورة الاجتماعية الذي يحسد الانتقال من النظام الاجتماعي القديم الى النظام الاجتماعي الجديد .

وتكشف هزيمة الثورة في شيلي نتيجة الانقلاب العسكري الفاشي عن أشكال لمقاومة التقدم الاجتماعي تتميز بها الطبقات المستقلة . وهذا في الواقع يجبر كل حزب لطرح مفهوم التطور السلمي للثورة على أن تعرض بوضوح بالغ مسألة إقامة مثل هذا التنظيم الجماهيري ، ومثل هذه الترتيبات السياسية والأدبية للجماهير التي يمكن أن تكفل التفوق لقوات الثورة ، ومقدرتها على أن تشكل أى أشكال لمقاومة القوى الرجعية .

ومسألة استعداد ومقدرة الطبقة العاملة على الرد على محاولات البورجوازية ممارسة العنف الرجعي الصريح ضد الجماهير بعنف ثوري شعبي مباشر ضد البورجوازية هي من أمثلة المشكلات في عملية التطور السلمي للثورة .

وتلك مشكلة بالغة الحساسية ، ونتيجة لذلك فإن العرض النظري لمسألة أشكال التغلب على مقاومة الرجعية المسلحة يتعثر كثيرا نظف المهام الواضحة للصراع من أجل التحولات الديمقراطية والتحول الى الاشتراكية

وتوضح كل خبرة الصراع الطبقي بجلاء أن الرجعيين في محاولتهم إعاقة تنفيذ إرادة الشعب يملكون أمالا كبيرة على البوليس والجيش ، اللذين يعزلان عن الشعب بكل طريقة ، ويخضعان لفسيل منح أيديولوجي رجعي .

لكن كثيرا من القادة التقدميين في شيلي قد قللوا من شأن طبيعة الجيش الطبقي . فانتشرت فكرة حياد الجيش . وكان المعتقد أن الجيش في شيلي يختلف عن الجيوش في البلاد الأخرى في أنه فوق السياسة ، وأنه يقف الحارس للشرعية ، وينهمك في عمله الهنيئ .

وأيد هذه الأفكار أن الجيش ظل خلال ثلاث سنوات من نشاط حكومة الليندي يتخذ موقف الحياد المشوب بالمعطف ، أو يقدم للرئيس قدرا من المساعدة .

والواقع أن انوضع في الجيش الشيلي كان أكثر تعقيدا . ففي المقام الأول لم يكن هذا الجيش متجانسا ، فالي جانب العناصر المتعاطفة مع التحولات الديمقراطية كان يضم عددا من الرجعيين بل من الفاشيين وبخاصة بين كبار الضباط . وطيلة الوقت كانت القوات المسلحة الشيلية تحتفظ

بروابط وثيقة مع الجيش الأمريكي . والواقع أن كل الضباط القيايين
فى الجيش الشىلى تلقوا تدريباً فى الولايات المتحدة ، وقد استمرت
الشحنات الأمريكية للقوات الجوية والبحرية الشيلية حتى وحكومة الليندى
فى السلطة . وكانت هناك أمارات كثيرة على نمو الاتجاهات الرجعية بين
الهيئات القيادية فى شىلى .

وكان هناك توزيع جديد خطير للقوى . لكن حكومة الوحدة الشعبية لم
تقاومه . ولم تتخذ فى الواقع أية إجراءات لمقرطة القوات المسلحة والبوليس

وقد قامت الدوائر الرجعية فى الجيش الشىلى أولاً بانقلاب فى القوات
المسلحة ثم بعد ذلك قامت بانقلابها فى البلاد ، ودفع الشعب الشىلى غالباً
ثمن الوهم القاتل أن الجيش يمثل أن يكون فوق السياسة . ويعترف
فولوديا تيتكويوم عضو اللجنة السياسية للحزب بأنه : « من الواضح أن
الجيش لا يمكن أن يعتبر خارج السياسة ، لقد كان هذا وهماً ، وقد أوضح
التاريخ أن الجيش ككل المؤسسات الأخرى فى العالم ، وكل شعب على
وجه الأرض ، يعيشون - أرادوا أو لم يريدوا - فى عالم تسوده السياسة
ويعرف الأمرياليون هذا جيداً ، وقد اجتلبوا الى صفوفهم كبار العسكريين
بعد أن أبعدوا كل أنصار الأساليب الدستورية ممن يعتبرون إرادة الشعب
وخلقوا نواة من القادة على الطراز الإندونيسى »

وقد بدأ الحزب الشيوعى بعد الانقلاب مهمة إعادة تنظيم الديمقراطية
للقات المسلحة . وجاء فى بيان الحزب فى سبتمبر عام ١٩٧٣ : « بمقد
ماحدث فإن من حق الشعب الشىلى أن يضع أمامه هدف إقامة قوات
مسلحة وبوليس من طراز جديد أو على الأقل طرد العناصر الفاشية من
الجيش والبوليس وأجهزة التحقيق لكى يستبعد أى تكرار للعاسة »

ويثور السؤال عما إذا كانت قد وجدت الشروط الاجتماعية والسياسية
والإمكانات الدستورية لضمان المقرطة الفعالة للجيش والبوليس أثناء الفترة
التي كانت فيها حكومة الليندى فى السلطة . وقد قررنا من قبل أن كثيراً
من ضباط الجيش الشىلى كانوا تحت تأثير البنتاجون والرجعية المحلية .
لكن هيئة الضباط كانت تضم قطعاً كبيراً من الضباط ذوى العقول التقدمية
الذين لم يكونوا على استعداد فحسب للدفاع عن الدستور بل كانوا يتعاطفون
مع سياسة حكومة الليندى الديمقراطية المعادية للإمبريالية . وينبغى أن
نضع فى اعتبارنا كذلك أن الجيش فى غالبية كان يمثل الفئات الوسطى
من المجتمع الشىلى ، مما كان يفتح آفاقاً كبيرة لتوسيع روابط الجيش مع
الشعب . ولكن فى ظروف ضعف تحالف الطبقة العاملة مع الفئات الوسطى
وبالأحرى تحاله بدأت الذبذبات تزداد بين العاملين فى القوات المسلحة .

ويعنى هذا أن الطريق الرئيسى لمقرطة الجيش يكمن فى العلاقة الوثيقة

بين سياسة الحكومة الديمقراطية الاجتماعية وميستها العسكرية . ولكن في نفس الوقت تستخدم الرجعية كل أساءة تقدير في السياسة الاجتماعية لتعزيز مواقفها في القوات المسلحة .

وكان يمكن كذلك الاسراع بمقرطة الجيش بالاهتمام الدائم من جانب الاحزاب الديمقراطية بالحالة المعنوية السياسية لافراد القوات المسلحة . وتوقف اشكال هذا الاهتمام على الوضع المحدد ، لكن امكانيات هذه العملية كانت متوافرة .

ويتجه النضال من أجل مقرطة الجيش أخيرا الى توسيع روابط الجيش بالشعب ، واجتذاب غالبية جماهير الجنود الى صف الديمقراطية ، وعزل العناصر الرجعية الفاشية بين الهيئات القيادية .

وبعد أن تصل القوى اليسارية الى السلطة في شكل من الاشكال يصبح النضال من أجل كسب الجيش جزءا أساسيا من عملية التطور السلمي وتعميق الثورة .

ومن الخطأ أن نعتقد أن الحركة الشيوعية لا تمتلك خبرة في ممارسة تأثير ديمقراطي على الجيش في ظل أعقد الظروف . فالكثير يعرف نتائج مثل هذا العمل الذي قام به البلاشفة في الجيش حيث اجتذبوا جانباً كبيراً من القوات المسلحة الى صفهم .

وتبين الإشارة الى حاجز القيود الدستورية الموجودة في البلاد الرأسمالية عمق المشكلة ، لكنها لا يمكن أن تكون أساساً لإبعاد هذه المشكلة عن جدول الأعمال . إذ كان يمكن للنضال من أجل مقرطة الجيش أن يردد دون انتهاك للمعايير الدستورية ، بإتباع مثل هذه السياسة الاجتماعية والعسكرية ، وبالعمل الإيديولوجي الذي يتفق تماما مع مطالب الجماهير الشعبية ومهام الثورة .

وعلى سبيل المثال يفضح الحزب الشيوعي الفرنسي مثلاً الاتجاهات العسكرية المعادية للديمقراطية في القوات المسلحة ، ويسعى لتطوير التقاليد الوطنية التقدمية للبلاد ، ولتطوير المبادئ الديمقراطية للدفاع الوطني .

ويولى البرنامج الحكومي للحزب الشيوعي الفرنسي اهتماما بالغا بالمفهوم الديمقراطي للدفاع الوطني والجيش . وقد أثار هذا البرنامج ونجاح القوى الديمقراطية في انتخابات مارس ١٩٧٣ سخطا شديدا بين الضباط الفرنسيين الرجعيين . ورد الحزب الشيوعي بوضع وثيقة نشرها في يوليو ١٩٧٣ بعنوان « الحزب الشيوعي الفرنسي يخاطب كوادرات الجيش » وتحدد مبادئ سياسة الحزب العسكرية . وتقول هذه الوثيقة في أحد أجزائها « ولا يمكن أن يكون الجيش جزيرة معزولة لا تصل اليها مشاكل البلاد . فهو لا يشعر بالراحة الا حين يشعر الشعب بالراحة ، ويؤثر الضرر الذي يسببه

اتجاه السلطات والنظام على رجال الجيش بدورهم . ولا يمكن لاي دعاوى أو خطابات ديماجوجية أن تبعد هذا عن ذهننا .

لكن مسألة مقرطة الجيش لا تستنفذ كل مشكلة الدفاع عن مكاسب الثورة . فعملية التطور السلمى وتعميق التحولات الثورية - وهى عملية معقدة متعددة الوجة - تطرح مشكلة الاعداد السياسى والتنظيمى والنفسى للطبقة العاملة وغيرها من قطاعات الشعب العامل للدفاع عن الثورة ، وقد لاحظت وثائق الحزب الشيومى الشيلى وخطابات قادته مرارا أن على الثورة أن تعرف كيف تدافع عن ذاتها . لكن طرح هذه المسألة بشكل صحيح من حيث المبدأ لايمكن أن يحل مشكلة الدفاع عن الثورة إذا لم تتوفر الظروف السياسية والتنظيمية والادبية والنفسية المواتية .

ولا تستطيع الطبقة العاملة أن تدافع عن الثورة إلا اذا كانت مستعدة لذلك سياسيا ، وإذا كان لديها أشكال التنظيم الضرورية ، وكانت قد ربيت ادبيا ونفسيا بروح التصميم القاطع على الدفاع عن الثورة .

لكن من الصعب علينا بالطبع - أن لم يكن من المستحيل - أن نقدم اجابة مؤكدة لمسألة الاجراءات المحددة التى كان يمكن اتخاذها لمنع العمل العسكرى الرجعى . لكن منع العسكريين سلطة رقابة البولة على الجيوش وتخزينها ، وفرض رقابة العسكريين على المنشآت المؤلمة لى ينزعوا من العمال الاسلحة التى كانت فى ايديهم قد خلق مقدا - من الناحية العملية - نزاعا بين الطبقة العاملة والجيوش ، وخلقت النظرة الى الجيش كحكم فى الحياة السياسية وضعا بالغ الخطورة ، وبخاصة لان الجيش لم يكن قد صبح بالروح الديمقراطية .

وقد اكدت بعض المقالات التى تعرضت لمسألة شيلى بصورة جبرية تشاؤمية حتمية انتصار الجيش . ومن الممكن حقا فى وضع محدد تكون فيه الطبقة العاملة مهياة سياسيا ونفسيا للتطور السلمى للثورة وحده ، ولا تكون مهياة للدفاع عن الثورة ، ويتسع فيها دور الجيش كحكم سياسى ويتوفر لديه الاسلحة القوية ان يؤدى الصدام المسلح الى هزيمة حتمية .

ولكن المشكلة كما قلنا كانت مختلفة . فالربط السليم بين السياسة الاجتماعية والعسكرية ، ومقرطة الجيش والعمل الايديولوجى القسوى ليسار بين الجنود والقباط ، واقامة فصائل قوية للطبقة العاملة قادرة ومستعدة للدفاع عن الثورة - كل ذلك كان يمكن أن يشكل حاجزا لاجتياز له أمام الفتنة العسكرية الفاشية ، وربما لم تكن قد ثارت أصلا مشكلة المقاومة المسلحة .

ولهذا السبب فان توازن القوى لصالح الديمقراطية الذى لا تجسرو

الرجعية في ظلها على اثاره الحرب الاهلية ليس هو وحده الذي يمثل شرطا لا غنى عنه للتطور السلمي للثورة بل لابد كذلك من الاستعداد الحقيقي الدائم للطليعة الثورية والجماهير لقمع المقاومة المسلحة البورجوازية بالقوة .

ولنتعرض في الختام ونحن ندرس تجربة شيلى لمسألة هامة أخرى من مسائل الحركة الثورية في الظروف المعاصرة وهي كفاءة النشاط القيادي للطليعة السياسية متعددة الأحزاب للجماهير الشعبية . فكما قلنا كانت الجماهير العاملة في شيلى تحت قيادة تحالف الوحدة الشعبية الذي يتألف من الشيوعيين والاشتراكيين والمسيحيين اليساريين وغيرهم من المجموعات الراديكالية . وكان هذا الائتلاف قائما على التحالف بين الشيوعيين والاشتراكيين ، وقد تشكل نتيجة لنضال طويل معقد خاضه الشيوعيون من أجل تجميع كل القوى الديمقراطية والثورية في البلاد .

ولخبرة نشاط هذا التحالف أهمية دولية . فكثير من الأحزاب الشيوعية — كما نعرف — تقرر في برامجها أن النضال الناجح من أجل الديمقراطية والاشتراكية في الظروف المعاصرة يتوقف في المقام الأول على اقامة تحالف نضالي لكل القوى الديمقراطية بقيادة كتلة الأحزاب اليسارية . وقد بذل جهد كبير بالفعل في عدد من البلاد لاقامة مثل هذا التحالف . ولأسباب مفهومة فإن لتجربة تحالف الوحدة الشعبية دلالة لا تقلر بشئ لريادة دم سياسة التحالف في البلاد الأخرى وأثرائها .

وأهم نتيجة يمكن استخلاصها من تجربة عمل تحالف الوحدة الشعبية هي أن تحالفات الأحزاب اليسارية هي أكثر أشكال تجميع القوى الديمقراطية فعالية . وفي المرحلة الحالية للصراع الطبقي توفر مثل هذه الكتل امکانات اللازمة لاقامة وتعزيز تحالف الطبقة العاملة والفلاحين وغيرهم من قطاعات الشعب العامل ، واجتذابهم الى نشاط التحول الثوري .

لكن تجربة شيلى أوضحت أن تحالفات الأحزاب اليسارية ليست لها نقاط قوتها فحسب بل كذلك أوجه ضعفها .

وتبين خبرة شيلى أن الجوانب الايجابية للتحالفات والائتلافات هي التي تبرز الى القسمة أثناء فترات هبات الثورة . وبالطبع تحدث اختلافات في الرأي واحتكاكات ، وتأتي لحظات تسوء فيها العلاقات بين الأحزاب . لكن هبة الثورة تساعد في نهاية الامر على التغلب على التناقضات .

لكن ضعف التحالفات السياسية بدأ في الظهور بوضوح في الاوقات التي تبطئ فيها معدلات تطور الثورة ، وبخاصة في ظروف هجوم القسوى الرجعية . وقد أوضحت أحداث شيلى هذا بجلاء . ففي اوقات استقطاب القوى الطبقيّة ثارت خلافات كبيرة بين أحزاب تحالف القوى اليسارية ،

وخلت هذه الاختلافات بأشكال حادة : فقد خرجت بعض المجموعات من الحزب ، واخذت بعض المجموعات موقفا يختلف عن سياسة الوحدة الشعبية

وحدثت بعض الاختلافات حتى بين الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي اللذين يمثلان الطبقة العاملة ويجمع بينهما مسار مشترك ولكن كما أوضحنا من قبل أصرت الجماعات اليسارية في الحزب الاشتراكي على توسيع نطاق التحولات الاشتراكية مما أثار صعوبات مخ الفئات الوسطى . كما حدثت اختلافات بالنسبة لعدد آخر من المسائل .

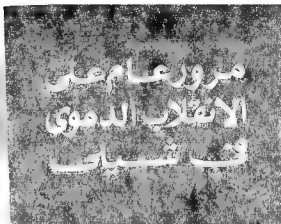
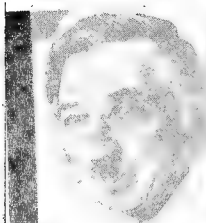
وأضعفت الخلافات المتزايدة بين الأحزاب الشيوعية مواقف الوحدة الشعبية ، وتحالف الطبقة العاملة مع قطاعات الشعب العامل الأخرى . وفي نهاية الأمر كانت الخلافات داخل تحالف الوحدة الشعبية من العوامل الرئيسية لضيق القاعدة الاجتماعية لحكومة ليندبي ، وأدى هذا كله إلى تسهيل الأمور بالنسبة للانقلاب العسكري الفاشي في البلاد .

أن تجربة شيلي تطرح الضرورة البالغة لأجراء دراسة عميقة لكل المفهوم السياسي لأقامة كتلة من القوى السياسية اليسارية وتعزيزها . ونستطيع أن نقول الآن أن حيوية مثل هذه التحالفات والكتل إنما تكفلها في المقام الأول السياسة السليبية تجاه كل قطاعات الشعب العامل أي سياسة تضع في اعتبارها المصالح الجارية وطويلة الأجل لكل قطاعات الشعب العامل المتحدة في التحالف ولمثلها السياسيين . ومن هنا فإن من المهم أن نطرح السؤال التالي : في إطار الكتلة التي تعتبر فيها الأحزاب السياسية متساوين سياسيا فإن الحزب الشيوعي مدعو دائما - بحكم استخدامه لمصرفته النظرية وتلاحمه التنظيمي - إلى أن يلعب دور القوة المبادرة الموحدة .

أن ثورة شيلي ، والسنوات الثلاث من تطورها المستمر ، ودروس هزيمتها ، تمثل حدثا له أهمية دولية كبيرة . لقد بذلت محاولة شجاعة خلقة في شيلي لتطبيق القوانين العامة للنظرية اللينينية للثورة على حل مهام تاريخية محددة للتطور السلمي للثورة ، وهذا يجدد الدلالة البالغة لتجربة هذه البلاد . وفي هذا الطريق نصحت ثورة شيلي في أداء عمل خلاق هائل ، وأوضحت الإمكانية المبدئية والتاريخية المبشرة لهذا الطريق من طرق التطور الثوري .

ولا معنى هزيمة الثورة عدم صلاحية المفهوم وإنما هي توضح تقسّد الوضع التاريخي ، ومدى الضغط الذي تمارسه الامبريالية الأمريكية ، وعنّف مقاومة الرجعية ، ونواقص نشاط حكومة الوحدة الشعبية ، وأسوءة تقديرها النظري والسياسي وإخطائها التكتيكية .

وتدرس الأحزاب الشيوعية بعناية بالفة دروس ثورة شيلي ، وتستخلص النتائج الضرورية وتستخلصها في نشاطها السياسي .



الليندى..

مات وسلاحه في يده

« لن أغادر قصر الرئاسة ، ولن أستقيل من منصبى
ولسوف أزود بحياتى عن السلطة التى أعطاها لى الشعب. »
فى الوقت الذى كان فيه الرئيس الشيلى سلفادور الليندى
يذيع هذا البيان على شعب شيلى ، كانت دبابات المتمردين
تحاصر بالفعل قصر لامونيدا ، ويتخذ الجنود مواقعهم
ويتنظرون الاوامر لشن الهجوم على مقر اقامة رئيس
الحكومة .

كان ذلك فى صباح ١١ سبتمبر ١٩٧٣ ، آخر صباح فى
حياة سلفادور الليندى ، رئيس شعب شيلى .



وفي ذلك الوقت كان قد مضى ما يزيد على ألف يوم على ذلك اليوم الذي دخل فيه سلفادور الليندي ، وعلى كنفه شريط الرئاسة ، قصر لامونيدا ، بعد أن عاد هو وأعضاء حكومته ، التي تعتبر أول حكومة شعبية حقاً في شيلي ، من مراسم حلف اليمين في الجلسة المشتركة لمجلس النواب والشيوخ .

لقد وصل الرئيس الجديد الى حفل تنصيبه الذي نظم في قاعة الشرف بالجلس الوطني ، وهو يرتدي حلته المعتادة ، خارجاً بذلك على التقاليد الرسمية ، التي تفرض أن يلبس الرئيس معطفاً طويلاً خاصاً بهذه المناسبة . وفي أمثال تلك المناسبات كان الرؤساء السابقون عادة ما يمدون من مبنى البرلمان في عربة خاصة ، يحيون الجماهير من فوقها ، وهم يرتدون قبعة عالية . وخلفهم كان يسير حرس الفرسان في لباسهم الرسمي الذي يشبه لباس رجال المطلق .

وحطم الليندي كل هذه التقاليد . وذهب الى قصر الرئاسة على قدميه . واحتشد سكان سانتياجو في الشوارع الرئيسية يحيطون الرئيس الشعبي بهتافات مدوية . وكان الليندي يتوقف من وقت لآخر ويعد يده ليصافح الناس ويتحدث اليهم . كانوا يتحدثون اليه باعتباره واحداً منهم . فكأن كان الفارق بين ذلك الرئيس وبين السادة السابقين الصارمين في لامونيدا ! كان لهذا السلوك البسيط دلالة عند الشيليين ، فلقد انقضت الايام القديمة وبدأ عصر جديد في شيلي .

وفي اليوم الاول لتوليه منصب الرئاسة قال الليندي « لأول مرة دخل الشعب قصر الرئاسة يوم أن دخلته » لقد عاش الليندي وناضل من أجل انتصار شعبه ، ومن أجل حرية وسعادة بلاده ، وضحي بحياته من أجل هذه القضية .

ولد سلفادور الليندي جوستس في ٢٦ يونيو ١٩٠٨ في مدينة فالباريزو ، أكبر موانئ شيلي ، لعائلة أحد المحامين . وبدأ دراسته في تاكنا . وعندما بلغ العاشرة انتقلت عائلته الى أتيكا ثم الى سانتياجو . وفي عام ١٩٢٢ عين الاب موقتاً عاملاً في فالباريزو ومنذ ذلك الحين ارتبط بمصر الرئيس المقبل بمدينة البحارة والتلال العالية ، بالحيط والبرد حتى في أحر أيام الصيف .

وفي فالباريزو تعرف الليندي في شبابه على جوان ديمارشى ، وكانت مناقشاته معه أول دروس تلقاها في علم الاجتماع ، وأول مدرسة في نضال الطبقة العاملة . وفي ذلك الوقت بدأ الليندي يقرأ بحماس الادب السياسي وراكتب المتعلقة بالثورة الاشتراكية .

وفي عام ١٩٢٥ أنهى الليندي دراسته الثانوية واستدعى للخدمة العسكرية

LA JUVENTUD



في فرقة كوراسيروس في فينلاند. وبعد ذلك بعام دخل القسم الطبي بالجامعة حيث شارك بنشاط في حركة «طلبة التي كانت تناضل من أجل الإصلاح التعليمي وتعارض حكم الدكتاتور ألجنرال كارلوس إيبانيز الذي كان يحكم البلاد آنذاك . وانتخب الليندي رئيسا لمركز طلبة الطب ونائبا لرئيس اتحاد طلاب شيلي . وفي عام ١٩٣١ تزعم اضطرابا للطلبة وشارك في صدامات الشوارع مما أدى إلى فصله مؤقتا من الجامعة واعتقاله وسجنه .

وفي السجن علم الليندي بوفاة والده ، فطلب أن يسمح له بحضور جنازته . ومنحته السلطات « ساعة من الحرية » لحضور الجنازة . وعلى قبر والده أقسم الليندي بتلك الكلمات التي ظل وفيها لها حتى آخر أيام حياته : « منذ هذه اللحظة سأكرس حياتي للنضال من أجل تحرير الشعب، ولتحسين حياة المضطهدين ، وللعادلة الاجتماعية . » وكان وقتذاك في الرابعة والعشرين من عمره .

وعندما أنهى الليندي دراسته الجامعية أصبح طبيبا . وأصدر كذلك مجلة طبية وأعطى جزءا كبيرا من وقته للعمل السياسي . وفي أول كتاب له بعنوان « مناهضة الامبريالية » قسم فكرته عن توحيد كل قوى اليسار في شيلي .

وفي عام ١٩٣٣ انضم سلفادور الليندي إلى الحزب الاشتراكي ، وأصبح سكرتيره العام بعد خمس سنوات . وفي عام ١٩٣٧ انتخب نائبا عن مقاطعة فالباريزو ، وعين في عام ١٩٣٩ وزيرا للصحة في حكومة بندو سيردا الذي تولى رئاسة البلاد بعد فوز تحالف القوى اليسارية - الجبهة الشعبية - في الانتخابات. وبذل الليندي كوزير للصحة جهودا ضخمة لتحسين الخدمات الصحية في البلاد . وفي كل مكان كان يوضح أنه من المستحيل وضع حد للفقر والظروف الصعبة للجماهير العاملة في أمريكا اللاتينية دون اجراء تغييرات اجتماعية جذرية .

وفي عام ١٩٤٥ انتخب الليندي عضوا بمجلس الشيوخ حيث عمل لسنوات نائبا لرئيس المجلس ورئيسا له . ودرشته القوى الوطنية للرئاسة عدة مرات . وساعد ترشيحه على دعم وحدة قوى اليسار التي شكلت الأساس للوحدة الشعبية .

ثم جاء ٤ سبتمبر ١٩٧٠ ، ذلك اليوم الذي سيبقى محفورا إلى الأبد في تاريخ شيلي كعلامة بارزة في نضال الجماهير العاملة من أجل حياة جديدة . لقد فاز سلفادور الليندي مرشح جبهة الوحدة الشعبية التي تضم الاشتراكيين والشيوعيين والراديكاليين والاشتراكيين الديموقراطيين وحركة العمل الشعبي الموحد وحركة العمل الشعبي المستقل .



لم تنم البلاد في هذه الليلة . فالكمل ينتظر في قلق نتيجة الاقتراع . وعندما أعلنت الإذاعة الساعة الثالثة صباحا فوز مرشح اليسار ، أندفع الناس الى الشوارع يهتفون بعضهم البعض ويتعانقون ويرقصون ويضنون ، لهذا الحدث التاريخي في حياة بلادهم .

وفي اول مؤتمر صحفي عقده سلفادور اليندى كرئيس لشيلي بعد ساعة من انعقاد المجلس الوطنى الذى أعلن تنصيبه رئيسا للحكومة ، قال : « انا لا احب الفصاحة ، واعتقد أن الاعمال تكشف عن النوايا افضل من اى شيء آخر . لكننى اليوم احب ان اؤكد لكل الحاضرين تصميمى على تنفيذ ارادة الشعب ، وبذل كل ما فى وسعى لاستئصال الفقر والمرض والعمل من أجل الحرية الحققة والسعادة لشعب شيلي . ان وفائى فحسب وهى التى يمكن أن تحول بينى وبين تحقيق هذا الهدف » .

كان يدرك أن اعلام الشعب الشيلي سيلجأون الى كافة الوسائل لتحقيق مخططاتهم الاجرامية ، ولنع قيام الحكومة انشيمية ، كان يدرك ان رصاصة واحد المتآمرين قد تودى بحياته في أية لحظة ، كان يدرك كل ذلك ولكنه لم يكن بهاب الموت .

كان اليندى يعارض الاجرامات المتطرفة ويبحث على الدوام من حل يؤدى الى افضل النتائج بأقل الآلام . ففي السياسة ظل اليندى طبيبا : كان يعتقد أنه قيل الأقدام على الجراحة لابد للمرء من أن يجرب كافة وسائل العلاج الممكنة . وكان يؤمن بالحوار الصريح والبناء مع تلك الاقسام من المعارضة التى تقف باخلاص ضد الحرب الاهلية والصدامات العنيفة ، والتى تكون على استعداد لقبول التغييرات التى تنفذ في اطار القانون . وقبل ايام الانقلاب العسكرية التقى الرئيس بزعماء الحزب الرئيسى في المعارضة - الديمقراطيين المسيحيين - وبدأ المفاوضات معهم على أساس ديمقراطى لتسوية الازمة التى تفجرت بتخطيط من قوى اليمين . واقترح عليهم العمل سويا من أجل التوصل الى وسيلة لتجنب الحرب الاهلية . وخلق الظروف التى تسمح بالمضى في تنفيذ التغيرات الاقتصادية والاجتماعية . وفي الوقت الذى كان غيه اليندى يدافع عن الحوار مع المعارضة كان يؤكد باستمرار أنه لن يوافق على أية تنازلات يمكن أن تشكل نكسة تحرم الجماهير العاملة من مكاسبها . ان اليندى الذى كان يصغى باهتمام الى اصداقائه ، كان حازما لا يلبس في علاقاته مع الاعداء الصريحين للثورة الشيلية هؤلاء الذين يتحرشون بمكاسب الجماهير للعمالمة .

وكان سلفادور اليندى مدافعا صلبا عن السلام والصداقة بين الشعوب ، وعن التعاون الواسع بين كافة البلدان على أساس احترام سيادتهما واستقلالهما . واعتبر اليندى منحه جائزة لينين الدولية للسلام في مايو ١٩٧٣ شرفا كبيرا لشخصه ولشعب شيلي .

وفي قصر لامونيدا أعلن الليندي قراره بتخصيص المنحة المالية للجائزة لبناء مستشفى للأطفال في شيلي وأعرب عن رغبتة في أن يطلق على المستشفى اسم لينين .

وكل ما حققه شعب شيلي خلال ثلاث سنوات من حكومة الوحدة الشعبية يرتبط بشكل لا يتفصم باسم سلفادور الليندي . فهو الذي قاد تحرير البلاد من سيطرة رأس المال الاجنبي ، وكان المدافع الصلب عن تطور بلاده المستقل . وقد كشف في خطبه بلا رحمة الاحتكارات الاجنبية التي كانت تتحكم تقريبا في كل صناعة استخراج النحاس التي تعتبر مصدر ٨٠٪ من دخل البلاد النقدي ، ٦٠٪ من دخلها القومي . وبلغ الدخل الاجمالي للشركات الاجنبية الاربعة التي تستغل موارد النحاس في شيلي خلال سنتين عاما ١٠٨٠٠ مليون دولار . وفي أول رسالة لسلفادور الليندي الى المجلس الوطني قال : « اذا ما وضعنا في اعتبارنا ان الثروة القومية التي تراكمت خلال ٤٠٠ عام تعادل ١٠٥٠٠ مليون دولار ، لاستطعنا ان نقول انه خلال اكثر من نصف قرن استنزفت هذه الاحتكارات من بلاده دخلا يعادل كل ما انتجه الشيليون خلال تاريخهم ، وكل المصانع ، والوانى ، والمساكن ، والمدارس ، والمستشفيات ، الخ ، التي تم بناؤها . وهذا هو مصدر تخلفنا الاقتصادي وسبب التطور غير الكافي لصناعتنا . وهذا هو السبب في بدائية زراعتنا . وهذا هو سبب ما نعانيه من بطالة واجور منخفضة . وهذا هو السبب في ان آلاف من اطفالنا يموتون بمجرد ولادتهم . وهذا هو سبب فقرنا وتخلفنا » .

وعند تنفيذ برنامج الوحدة الشعبية أجرت حكومة سلفادور الليندي عددا من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لصالح الجماهير العاملة ولتشجيع تطور البلاد المستقل . ووضع استخراج وانتاج النحاس والحديد والفوسفات تحت اشراف الدولة ، ونزعت ملكية الضياع الكبيرة ، واممت البنوك ، ورفعت اجور ومعاشات العمال والموظفين بدرجة كبيرة ، وانخفضت البطالة ، واتسع بناء المساكن . وخصص ٥٩٪ من الدخل القومي لحاجات الجماهير العاملة ، وهو رقم لم يكن يحلم به أحد في ظل اية حكومة سابقة . ورغم ان الرجعية ردت على ذلك بأعمال التخريب فقد زادت الانتاج الصناعي السنوي في البلاد ١٠٪ ، وهو ما يعادل ثلاثة اضعاف الزيادة في الفترة التي سبقت مجيء حكومة الوحدة الشعبية الى السلطة .

لقد انجز سلفادور الليندي بامانة ما وعد الشعب به خلال المعركة الانتخابية وقام يواجهه نحو الشعب ، ونحو القوى التي تشكل جبهة الوحدة الشعبية . لقد وعد باجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية في اطار القانون ولم يحنث ابدا بوعده .

واكد سلفادور الليندي على الدوام أهمية تدعيم وحدة كل قوى اليسار

في شيلي وفي المحل الاول وحدة الشيوعيين والاشتراكيين الذين يشكلون اساس التحالف اليساري . وتحدث مرارا عن الاسهام الضخم للحزب الشيوعي الشيلي في نضال الطبقة العاملة والشعب العامل من اجل بناء مجتمع العدالة المتحرر من القهر في شيلي .

ان المنجزات الضخمة للوحدة الشعبية والتأييد المتعاظم من جماهير الشعب العريضة بحكومة سلفادور الليندي قد اثارا حقد المعارضة . ومنذ اللحظة الاولى التي عرف فيها ان مرشح قوى اليسار قد فاز في الانتخابات الرئاسية في سبتمبر ١٩٧٠ ، بذلت الرجعية كل ما في وسعها لكي تحول بين الليندي وبين الوصول الى الحكم ، وفيما بعد بذلت كل مافي وسعها لكي تطيح بحكومة الوحدة الشعبية الدستورية . ومنذ البداية فكرت الرجعية في اغتيال الرئيس . وكان الليندي يترك ذلك بوضوح . فحينما تحدث في جنازة شنيدر قائد الجيش الشيلي الذي قتله الرجعيون بهدف اثارة مشاعر القوات المسلحة ضد الرئيس الجديد ، قال سلفادور الليندي في ٢٦ اكتوبر ١٩٧٠ : « انني اعرف ان الرصاصات التي قتلت الجنرال شنيدر كانت مصوبة نحوى . » وكم كانت تلك الكلمات صادقة . فاليد التي اغتالت الجنرال شنيدر ، استمرت لثلاث سنوات تعد المؤامرة ضد الحكومة الشرعية في شيلي ، وحرشت على الاضرابات السياسية المعادية للحكومة ، واشاعت اعمال التخريب والارهاب ، وهي نفس اليد التي أطلقت الرصاص على سلفادور الليندي في ١١ سبتمبر ١٩٧٣ .

ومات رئيس الشعب وهو في موقعه ميتة الانطال . وكانت ساعاته الاخيرة خير شاهد على شجاعته الشخصية وأخلاصه المتفاني للقضية التي كرس لها كل حياته ، قضية نضال الجماهير العاملة من اجل الحرية والسعادة .

وفي الساعات المبكرة من صباح ١١ سبتمبر ، عندما كانت دبابات التمرد ، ومدافعهم التي تفص بالحنود تقترب من قصر الرئاسة ، لامونيدا ، تلقى سلفادور الليندي مكالمة من الميجور روبرتو سانشيز مساعده في السلاح الجوي ، وكان يتحدث من وحدة الطيران ليقول ان هناك طائرة معدة لنقل الرئيس وعائلته الى خولج شيلي . ورد الليندي انه لا ينوى الهرب . وبعد ذلك تلقى الرئيس مكالمة من الجنرال أوجوستو بينوشيه قائد الجيش ورئيس الانقلاب العسكري ، حيث اقترح على الليندي ان يستسلم وبعده « مقابل ذلك » ان يحافظ على حياته ومساعدته على ترك البلاد . وفي غضب شديد رفض الرئيس انذار الجنرال واعلم انه سوف يحارب حتى النهاية . وحوالى الساعة الحادية عشرة والنصف ، عندما وصلت المصركة حول لامونيدا الى عنفوانها اتصل الجنرال بينوشيه بـ تلفونيا بالرئيس واقترح عليه للمرة الثالثة ان يستسلم واعطاه فرصة ١٥ دقيقة « للتفكير في الامر » . وحكت ابنته ايزابيل فيما بعد ان سلفادور الليندي رد على الاقتراح بمقادرة

البلاد بالكلمات التالية : « ان مثل هذا الهروب سيكون وضعيا بنفس درجة خيانة الجنرالات » .

وفي يوم الانقلاب وصل الليندى الى لامونيدا في الصباح الباكر بعد ان تلقى مكالمة تليفونية في منزله في شارع توماس مور قبله ببدء الانقلاب . وكان في صحبته حرسه المسلح بالدفاع الرشاشة . وفي داخل القصر استدعى الليندى كل من كان في صحبته وابلغهم تصميمه على الدفاع عن حكومة شيلى الشرعية واعطى أوامره بالدفاع عن القصر .

وخلال ساعة واحدة اذاع سلفادور الليندى رسالة بالراديو موجهة الى شعب شيلى . وقال فيها : « لن أستقيل . لن اتصرف بهذه الطريقة . وامام البلاد بأسرها ادين الموقف غير المسئول هؤلاء العسكريين الذين حشوا بقسمهم وتذكروا لواجبهم العسكرى . واني لأؤكد مرة أخرى تصميمى الثابت على مواصلة الدفاع عن شيلى . وأعلن مرة أخرى اصرارى على صد العدو بأية وسيلة فى متناولى حتى ولو دافعت حياتى ثمنا لذلك » .

وبعد ذلك بقليل ، عندما كانت الطائرات العسكرية تحوم بالفعل فوق لامونيدا ، بينما تستعد الدبابات للهجوم على القصر قرأ الليندى رسالته الاخيرة الى شعب شيلى من محطة إذاعة « ماجلان » ، المحطة اليسارية الوحيدة التى كانت مازالت تعمل . وتحدث عن خيانة الجنرالات وعن الانذار الذى تلقاه .

وقال سلفادور الليندى فى رسالته الاخيرة : « وفى مواجهة تلك الحقائق ، لم يعد أمامى من سبيل سوى أن أقول للشعب العامل : لن أستقيل . وفى ظل الوضع الحالى سأضحى بحياتى ابمانا منى بالشعب . وانا أؤكد لكم أن الدور التى غرسناها فى العقول النبيلة لآلاف وآلاف الشيليين لا يمكن القضاء عليها نهائيا . نعم ان أعداءنا يملكون القوة . وربما أمكنهم أن يسيطروا اليوم . لكن ليس فى مقبلهم جرائمهم أو عنفهم أن توقف العمليات الاجتماعية . ان التاريخ ملك لنا : والشعب صانع . عاشت شيلى ! عاش الشعب ! عاشت الجماهير العاملة ! »

كانت هذه هى الكلمات الاخيرة التى وجهها سلفادور الليندى الى شعب شيلى .

وفى اللحظة التى انتهى فيها قراءة الرسالة كان المتمردون يستعدون للهجوم على قصر الرئاسة .

وفى مكتبه عقد الرئيس مؤتمرا قصيرا مع مجموعة من كبار ضباط حرس القصر الذين رفضوا الدفاع عن الحكومة . وأمرهم الليندى بعد ان وبخهم

بمقادرة القصر . واصدر الضابط المسئول عن نوبة الحراسة اوامره الى معاونيه بمقادرة القصر .

وبعد الساعة التاسعة بقليل فتح المتمردون نيرانهم على القصر . وبدأت فرق المشاة هجومها . واعطى اليندى اوامره بالرد على النيران بالمثل وشارك بنفسه في القتال . كان هناك أكثر من ٢٠٠ جندي يحيطون بالقصر بينما كان المدافعون عنه أقل من ٤٠ رجلا . لكنهم صدوا الهجوم . واحضرت الدبابات الى ساحة المعركة . وفتحت نيرانها على نوافذ القصر ، وبعثتها نيران المدافع الرشاشة من المدرعات .

وفي الساعة ١٠.٤٥ دما الرئيس كل من تبقى في القصر وقال لهم انه لا بد للذين ليس لديهم سلاح من مقادرة القصر في اول فرصة حيث ستكون هناك حاجة اليهم في الصراع الذي بدأ .

وفي هذه الاثناء استمرت المعركة وهدد المتمردون باستخدام الطائرات .

وفي الساعة ١١.٤٥ استدعى الرئيس كل النساء اللاتي يقين في القصر، ومن بينهن بنتان للرئيس حضرا عندما علما بالانقلاب ، وامرهن بمقادرة القصر . وطلب من المتمردين وقف القتال ثلاث دقائق لاجلاء النساء ، لكن الجنرالات رفضوا وقف النار ولو للحظة قصيرة . وفي هذه اللحظة بدأت القوات تبعد عن القصر لتسمح للطائرات بشن هجماتها ، وانتهزت النساء هذه الفرصة لمقادرة القصر .

وحوالى الساعة ١٢ ظهرا بدأت الطائرات في القاء قنابلها على القصر .

وكانت المعركة قد مضى عليها ثلاث ساعات . وبدأت الذخيرة تنفذ . وأمر الرئيس بكسر باب مخزن ذخيرة الجرس الذي كان يحرس القصر . واجتاز هو بنفسه القاعة الشتوية في لامونيدا وعندما عجزوا عن فتح مخزن الذخيرة أمر بان ينسف بالقنابل كان بالمخزن أربع مدافع رشاشة وبعض البنادق والرصاص والخوذات . وعندما وزعت الاسلحة أمر اليندى الجميع بان يتخذوا مواقعهم . وصاح والسلاح في يده : « هكذا تكتب اول صفحة في التاريخ . ان على شعبي وعلى أمريكا أن يملثوا الصفحات التالية ! »

وعند هذه اللحظة بدأ هجوم جوى جديد . وادى انفجار احد القنابل الى تطاير كل زجاج النوافذ مما اصاب اليندى بجرح بسيط . وكان ذلك اول جرح يصيبه .

وبعد ذلك بدقائق شن الانقلابيون هجوما جديدا شاركت فيه الطائرات والدبابات والمدفعية والمشاة .

وذهب الرئيس ومعه بعض المدافعين عن القصر إلى الطابق الأول وحطموا محاولات الفاشية لاختراق القصر من شارع موراند .

وتوقف الفاشيون عن إطلاق النيران وتقدموا إلى المدافعين باقتراح أن يبعثوا برسول هدنة . وذهب المندوبون إلى الجنرالات وعادوا يقدمون أن طلبهم هو الاستسلام . وأعلن الليندى مرة أخرى استعداده للدفاع عن القصر حتى النهاية .

وبعد الهجوم التالى قرر الانقلابيون أن يحتلوا الطابق الأول من القصر لكن المدافعين عنه صدوا هجماتهم من الطابق الثانى . وفى الساعة الثانية فقط تمكن الانقلابيون من دخول إحدى غرف الطابق الثانى . وتحصن الليندى وعدد من رفاقه فى القاعة الحمراء . وعندما كان يحاول منع الفاشيين من دخول القاعة أصابته رصاصة فى بطنه . فاستند الليندى على كرسي أمامه واستمر فى إطلاق النار حتى فاجأته رصاصة أخرى فى صدره وأصابته بجرح قاتل . ومرعان ما أفرقت جسده رصاصات اندفع الرشاش .

وعندما رأى الحرس الخاص رئيسهم يموت شنوا هجوما مضادا وأجبروا الفاشيين على التراجع . وحمل المدافعون جثة الليندى إلى مكتبه وأجلسوه فى كرسي الرئاسة ووضعوا شريط الرئاسة على صدره ولفوه فى علم شيلى .

وحتى بعد وفاة سلفادور الليندى واصل المدافعون مقاومتهم . ولم تقم مقاومتهم إلا فى الساعة الرابعة بعد الظهر .

هذا هو الوصف الذى أعطاه شاهد عيان حارب إلى جوار الليندى حتى اللحظة الأخيرة ، وقدم به صورة للطريقة التى حارب بها رئيسه ومات .

« لقد كان الليندى حازما وثابتا فى وقائه بوعده بأن يموت دفاعا عن قضية الشعب » هذا ما قاله فيدل كاسترو رئيس وزراء الحكومة الثورية فى كوبا ، « ان قوة روحه ، وكفاءته التنظيمية ، وبطولته الشخصية مذهلة وليس هناك رئيس واحد فى هذه القارة قام بمثل هذه المأثرة . ان اهدافنا نبيلة قد قمعت بالقوة الفاشية مرات عديدة ، لكن لم يحدث أبدا أن واجهت القوة الفاشية مثل هذه المقاومة من رجل فكر سلاحه كلمته » ..

لقد عاش الليندى وحارب كثورى . ومات وهو يقاتل كبطل . وقتل الاعداء جسده لكنهم عاجزون عن أن يمحو ذكرى رئيس العمال الاول من عقول الشعب . وسيقف سلفادور الليندى على الدوام بين المدافعين البارزين عن قضية الجماهير العاملة . لقد سجل اسمه فى تاريخ العالم وسيظل فى هذا السجل على الدوام . وسوف يذكره الناس كمنافع شجاع عن سعادة شعب شيلى ، عن السلام والديمقراطية ، وكزعيم بارز لحركة التحرر المعادية للامبريالية فى أمريكا اللاتينية .

المسئولية الجماعية عن تطور النظرية

بقلم : جاس هال

يجيب الرفيق جاس هال ، السكرتير العام للحزب الشيوعي في الولايات المتحدة الأمريكية بما يلي :

ان السؤال المطروح في الرسالة شيق وهام . لقد لاحظت لينين بصورة صحيحة للغاية ان النظرية لا يمكن ان تتكرر ، انها تنمو من المجموع الاجمالي للتجربة الثورية والتفكير الثوري لجميع الاقطار في العالم .

من الواضح ان المجموع الاجمالي وهو تحليل للاحزاب المختلفة مبني على تجربتها الوطنية المعينة ، لا يمكن ان يكون تلخيصا ميكانيكيا حصانيا للاستنتاجات . فالتفكير الماركسية - اللينينية تنمو على اساس حراسة جماعية للمجموع الاجمالي للتجارب المتراكمة لجميع الاقطار . انها تراكم التجارب الوطنية والاممية والماركسية - اللينينية تفني المعرفة الاجمالية المعرفة للتراكمة المتقونة في الفكر البشري ، وهي بدورها تفتنى بها .

ان كتابا يضم جميع التقارير ، والخطبات ، والقرارات التي تلخص فطوب كل قطاع من الحركة والاحزاب الثورية العالمية لا يؤدي ، في حد ذاته ، الى مزيد من « التمسو » في الماركسية - اللينينية . ان يجب تحليل التجارب الفنية التي يحتويها هذا الكتاب ،

ايها الرفاق :

في مقال « ابداع الماركسية - اللينينية » الذي نشر في مجلة قضايا السلم والاشتراكية يتحدث جاس هال السكرتير العام للحزب الشيوعي في الولايات المتحدة الأمريكية عن مهام تطوير النظرية الماركسية - اللينينية . وتدل تصريحات الكثيرين من قادة الحركة الشيوعية والعالية على ان النظرية الثورية اليوم تنقسم بدرجة رئيسية عبر الجهود الجماعية للاحزاب الشيوعية . فما هي فائدة هذه الطريقة في تطوير النظرية ؟ وما هي الصعوبات التي تواجهها الاحزاب وبخاصة ، بسبب العجالة الموضوعية لانجاز مهمة ذات وجهين - التحليل والتفكير لتجاربها الوطنية المتميزة في النضال الثوري كي تصبح اكثر لفاعلية في المعنى ، ولانها ، الاسهام في العملية الثورية على نطاق العالم وتقييم تجربتها بشكل ثابت بموازين الكلاخ الاممي ؟

ولسوف اكون معتنا لو ان الرفيق جاس هال علق على هذه القضايا .

اشتيفان سابوكش

« بودابست ، المجر »

وتسريع الواضع الإجمالية ، ووضع التجارب في اصدرواين التطور الاجتماعي . فكما ان مهور مع واحد من السنون لا يعني لئلاصيف قد حل ، فان تجربة بلد واحد لا تشكل بالضرورة نظرية . انما يرمى من المعاني مثل خصص التربة . فلكي نحصل على خصص جيد للتربة لانه من الضروري اخذ نماذج من بواع مختلفة ، ومن ثم فمن الضروري القيام بالخصص . ولتطوير النظرية فمن الضروري استيعاب ، امتصاص « المجموع الاجمالي » للتجارب المختلفة .

والصلة العالية للطبقة العاملة تفرض هذا المؤلف ازاء النظرية التي تعكس تجاربها . فللاركسية - اللينينية لا يمكن ان تنمو بشكل مثير في الوقت الذي تكون فيه معزولة ضمن جدران وطنية . ومن الانانية القومية التلخص بان تجربة حزب واحد وخطه الفكرية يمكن ان تحل محل « المجموع الاجمالي » للتجارب وان تقوم مقام الصيغة الجماعية للاستنتاجات النظرية .

ان العمليات او الاساليب التي ادت في الفترات الماضية الى ظهور اعمية من الحركة الثورية لم تكن تكتيكات في الاساس . فلم يكن الفصل لتطوير وتسويق التكتيكات هو الذي ادى الى اعمية الشيوعية الاولى او الثالثة . اذ لم تكن هناك حاجة الى منظمة عالية لافعال قرارات حول التكتيكات او لايصال تجارب تكتيكية من بلد لآخر . وليس هناك حاجة الى مثل هذه المنظمة الان . اذ يمكن ايصال تجارب معينة بين الاحزاب بعملية بسيطة هي تبادل الوفود او الكلمة المكتوبة . ان الضغوط التي ادت في الماضي الى اشكال اعمية كانت هي الحاجة الى تقييم جماعي للقوى والاتجاهات في العملية الثورية العالية ، وتقييم التجارب التراكمية للحركة الثورية العالية والتطوير اللاحق ، على اساس هذه التقييمات الجماعية لعلم الماركسية - اللينينية . لقد كانت هناك حاجة ، على اساس المجموع الاجمالي للتجارب التراكمية ، لرسم خط السبيل الصام لتلك المرحلة .

ان شفوفا مماثلة قائمة وتتم في عالم اليوم . وفي الواقع لا يمكن ان يكون هناك طريق آخر . فالمعلم يمر في اشد خللخلطات تغيرا في اعظم تحول تاريخي - التحول الثوري من النظام العالمي للرأسمالية الى النظام العالمي الاشتراكية . والتحول في ميزان القوى العالمية يطرح قضايا جديدة . كما ان العمق الجديد في الازمة العامة للرأسمالية يتطلب فصفا

جديدا اذق . وتتطلب الحركة الثورية العالية رسم خدق استراتيجي جماعي جديد للمرحله العاصفة التي نحمد اللهنا . وهناك حسنة بدراسة ظاهرة الانهزاية وتطورها الى قوتعادية للثورة في مرحلة يوجد فيها نظامان اقتصاديان واجتماعيان عاليان . واتسكال الاستغلالض الجماعي والتطوير اللاحق للنظرية الثورية وتطور نظرة استراتيجيه لا يمكن ان تكون كما كانت في المراحل السابقة . فلي ان من الصوره الانكار بشكل جدي بان هناك حاجة الى اتسكال جديدة اخرى لتسهيل التطسود انتظري . ولا نمو النظرية ، بالمعنى الكامل ، الا عبر عملية جماعية . ويلون ذلك يكون التطور النظري امرج . ومحتويات تطوير النظرية في عزلة لا يمكن ان تؤدي الا الى موقف احدى الجانب .

ان القول بان مثل هذه العملية ستصمم بمقاييس « الاستقلال الذاتي » او «تدخل في الشؤون الداخلية للاحزاب » هو بمثابة صنع رجال من القش ثم تعطيهم . وهو بمثابة الصبي في الاخطاء الماضية . وبشكل اكثر دقة ، انني اعتقد ان البعض يستغلون اخطاء الماضي ، الحقيقية منها والذميمة ، لتغطية الاسباب الحقيقية لقوتهم العنيدة لاي نظام هدف للتبادل والدراسات ، والتقييمات والتخطيطات للطريق الاستراتيجي . ولا توضع الاوراق على ثلاثة دوما لانها تكشف عن الضعف . فالقوة شكل من اتسكال الاستجابة لفصل العدو . وضبط هجوم العدو هو ان الاحزاب الشيوعية معلية او مستقلة ذاتيا . وعلى الاحزاب مجابهة هذا التحدي . ولدى مجابهة التحدي هناك قضايا تكتيكية مشروعة وحقيقية جدا يجب اخلها في الاعتبار . فلي ان المسألة هي فيما اذا كان ينبغي مجابهة مثل هذا التحدي بعملية هجومية لفصحه او التراجع بالاستجابة لتلك الضغوط . وفي مسائل من هذا النوع فلان على المرء ان يقرر اين تنتهي التكتيكات المبدئية واين تبدأ الاستجابة الانهزاية . فالانهزاية تعيل الى الانتشار من قطاع واحد من الكلاخ الى قطاعات اخرى ، من قطاع واحد من الاستجابة الى قطاعات اخرى .

وعدم تولد تماسك اعظم في الحركة الثورية العالية يعني جعل العدو يلزم اشكال هذه العلاقات .

والتاثير الوحيد الذي يمكن ان يكون لمثل هذه التقييمات والاستطلاعات الصناعية على حياة الاحزاب الثورية ذات الاستقلال الذاتي هو

تأثير استراتيجي ونظري . ولكن ما هو الخطأ في ذلك ؟ ما هو الغلط في زيادة تطوير وتقوية الجانب الفلسفي للماركسية - اللينينية ؟ ما هو الغلط في تقوية السفة الماركسية - اللينينية في الحزب الثوري ؟

إن السياسات ، والتكتيكات والبرامج الخاصة هي حق من حقوق كل حزب شيوعي . ولا ينبغي القيام ، طبعا ، بما ينقص هذا البندا المعترف به بأي طريقة كانت . غير أن التطور اللاحق لعلم الماركسية - اللينينية هو مسئولية جماعية للحركة الثورية بأكملها . ولهذا ، فإن مسألة كيف يمكن تحقيق ذلك هي مسألة مشروعة وملحة بدرجة متزايدة . ولا يمكن أن تنمو الا على اساس تحليل نقدي للمجوع الاجمالي للتجارب . فالماركسية - اللينينية ستتمو في الكفاح ضد الانتهازية ضد التعريفية والوجود الطائفي . وإذا كنا قد تعلمنا اي شيء من التاريخ الماضي للحركة الثورية فاننا هو ان التبادل الاممي المنتظم ، والدراسة النقدية المستمرة على نطاق العالم هي عنصر اساسي في الكفاح ضد الانتهازية . فإين كان يمكن ان يكون الكفاح ضد الانتهازية

لو ان لينين اتخذ مواقف ونفس المناقشة بآية طريقة كانت لتجارب حركة الطبقة العاملة وحزب الطبقة العاملة في الاتحاد الاخرى ؟ ان مقاومة التقييمات والاستخلاصات والتعطيلات الجماعية والتطوير الجماعي للنظرية هي ، في حالات عديدة ، غفلة للانتهازية ، انها استجابة لالوان الضغط المختلفة للقومية البورجوازية . وبهذا المعنى فإن القضية الاساسية في الحركة الشيوعية العالمية لا تكمن في أن هناك مشكلات حول ايجاد الاشكال الخاصة لمثل هذا المسعى الجماعي ، بل بالاحرى في عدم وجود القناة بفرودة القيام بمثل هذه السعى .

والكفاح ضد المقاومة لوجود اشكال اكثر اعمية هو في ذاته كفاح ضد الانتهازية بمعنى من المعاني .

وهكذا ، فعلى اساس المجوع الاجمالي للتجربة المتراكمة اليوم ، هناك حاجة الى مزيد من التطوير لعلم الماركسية - اللينينية ورسم الخط العام لمسيرة اليوم من اجل الانتصارات المقبلة للاشتراكية . ولهذا فإن حزينا يعتقد بان هناك حاجة لاجتماع عالمي مبكر يشمل الاحزاب الشيوعية والعمالية .

سنوات من الكفاح البطولي للحزب الشيوعي العراقي

تاريخ الاحزاب الشيوعية في البلاد العربية تقتصر ، حتى الآن ، على ما كتبه اعداؤها منها . فلم يكن امام طلاب التاريخ والباحثين بدليل عن المراجع وحيدة الطرف ، وان تكن مشوهة ، مزيفة ، مضللة ، من قصد . وهذا عامل آخر يفسل اهمية على الكتاب .

كانت كتابة التاريخ عند الصرب ، في الغالب ، ركازا من الاحداث يرص الواحد منها الى جانب الآخر ، وهي ليست الا امتدادا لكتابة التاريخ في القرون الوسطى . وكان ما يعطى التاريخ اهميته هو انه يعنى بالاحداث والاخبار « الجيلة » ، اي الاحداث والاخبار المتعلقة بظهور الامراء ، ولا تظهر فيه الشعوب او الجماهير الكادحة الا كمنفعة جملة ، او في احسن الفروض هامشا او اطرافا .

ومنذ اواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي شرع يفسى الكتاب ، على اختلاف في

صدد في بغداد كتاب عن الحركة الثورية في العراق ودود الحزب الشيوعي فيها بعنوان « من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق » (١) . ويتناول هذا الكتاب - وهو الجزء الاول - تاريخ العراق السياسي منذ ثورة العشرين الوطنية وحتى ثورة الرابع عشر من يوليو ١٩٥٨ . وتكمن اهمية هذا العمل ، الذي صدد بمناسبة الذكرى الاربعين لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي ، وهي الذكرى التي احتفل بها الحزب علنا لأول مرة في تاريخه البطولي والمديد ، في انه المحاولة الاولى في تفسير التاريخ السياسي المعاصر في العراق من وجهة نظر ماركسية . ويقول الرفيق زكري خيرى ، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي في تقديمه للكتاب : « ان هذه الدراسة ، التي تقدمها الى القراء ، هي محاولة جديدة في كتابة تاريخ الحركة الثورية في هذا القطر على اساس التهج الماركسي في التحليل الطبقي . لم يستلزم فيقول : « وقد كانت كتابة

(١) « من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق » ، تأليف مسعود خيرى ، ٢٥٤ صفحة ، ١٩٧٤ .

ساحة المتروك ، ولم يول الأدباء .

وهذا الكتاب يبرز دور الحزب الشيوعي العراقي في الحركة الوطنية والثورية ، منذ نشوئه وحتى عملية التضحية بثورة الرابع عشر من يوليو ١٩٥٨ . فظهور الحزب الشيوعي العراقي وتعمق جذوره في التربة العراقية اسبب المصيركة الوطنية عامل الاستقرار والثابرة في اوقات كانت فيها الاحزاب السياسية الرجوازية تؤثر بجميد نشاطها اثناء الاكراه واحتجاجا سياسيا عليه .

ومذ عام ١٩٣٤ حيث تشكل التنظيم الشيوعي في العراق تحت اسم « لجنة مكافحة الاستثمار والاستعمار » ، دخلت الحركة الوطنية مرحلة جديدة ، اذ لم يعد النضال موسميا ، ولا هوائية يتم بها نفر من الناس لينفضوا عنها غدا . لهذا الحزب الوليد اصبح عاملا في السياسة العراقية الداخلية سواء ببيت القوى الرجعية في ذلك ام لم ترغب . وكانت هذه المستوى السوداء الرتبطة بالامبريالية العسكالية والخاصة لمشيئتها تأخذ في الحسبان هذا التطور الجديد في الحركة الوطنية العراقية اذ قال وزير داخلية الحكومة العراقية في عام ١٩٣٥ بعد عودته من استطلاع الوضع في منطقة سوق الشيوخ حيث جرى قمع حركة فلاحية ايدها الحزب الشيوعي وناشد اشعب الزكوف الى جانبها ، قال هذا الوزير ، وهو يتطلع الى نسخة من جريدة « كلال الشعب » اول جريدة سرية يصورها الحزب ، « ان هذه الورقة اشهد خطرا من ثورة سوق الشيوخ » .

ويظهر الكتاب بالشواهد والوثائق كيف ان الحزب الشيوعي كان عاملا في تعميق الوعي الجماهيري الشعبية وخاصة الطبقة العاملة

التوفيق والاجادة ، يتجهسون الى تكوين التاريخ وفقا للاجندات الرئيسية في تطور العالم المعاصر التي اخلت بهز الامم المتخلفة وتخرجها من طور السبات . بيد ان هذه المحاولات كانت مشوبة بضييق المسق ونقرة الطبقة الجديدة التي تكونت في رحم المجتمع القديم ذاته ، ونعني بها البرجوازية الوطنية على اختلاف فئاتها . ولم يدخل الفكر العلمي ، الماركسي ، هذا الميدان الا متأخرا . وليس هذا سوى امر طبيعي ، فهو مرتبط ، قبل كل شيء بدمو المجتمع وتكون الطبقة العاملة ويومئ طيبتها ، الاحزاب الشيوعية .

وفي الوقت الذي يكسد كالب القديمة اتحيات الدراسات التاريخية السياسية السابقة ، وعدم موضوعيتها ، نراه لا ينفى عن هذا الكتاب صلة التحيز . افلا يشكل هذا نقضا ؟ كلا ، ليس الامر كذلك « فالانظام التزبعية المتجردة تماما غير التحيزة هي تلك الاملام التي تستطيع ان تتناول الاشياء « الثورات » ، الطبقات ، الاحزاب » من وجهة نظر الطبقة الاقل اناية ، والوسع افقا ، مثل هذه النظرة « المتحيزة » فقد ، تستطيع ان تنظر الى الاشياء بتجرد ، يعني « بعدم تحييز » ، اي ان تعطي كل شيء حقه ، ان نقسه في نصابه ، ان تحكم عليه حكما موضوعيا » .

وهذه الدراسة التي بين ايدينا دراسة واثرة ، وهي لذلك تستعمل على بعض التوافقي ، ولكن هذه التوافقي لا تقلل من اهميتها البالغة بحال من الاجوال . وتبدي ضرورتها واضحة ، فيما تبدي فيه ، في انها سجل حافل لحركة وطنية غنية وشعبية تقاليد ثورية عريقة ، وحزب ولد في غمرة الصراع العنيف فالتوى به ولكنه ثبت في

من أجل الاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي الشقيق، متصدياً للتيارات الشوفينية العربية والاتجاهات الانزالية الانفصالية لدى بعض فصائل الحركة القومية الكردية . وجاء في تقرير اللجنة المركزية الذي صادق عليه الكونغرس الثاني عام ١٩٥٦ :

(أن « الاستقلال الذاتي » وفق اتحاد اختياري كطاحي أخوى ، تدبير مؤقت بطروقه ، تقتضيه مصلحة الثممين العربى والكردى وبصورة جلية مصلحة الشعب الكردي نفسه ، وهو بهذا الأمنى ليس حلاً نهائياً للمسألة القومية الكردية ولا يمكن أن يكون بديلاً عن حق تقرير المصير لامة الكردية) .

وبعد ، فليس ثمة شك في أن هذا المجلد سوف يكون أداة جديدة في الصراع من أجل غد الفضل ، وفي إتاحة الطريق أمام الجيل الفتى التواق الى معرفة مآثر الأجيال التي سبقت على درب النضال الطبقي والوطني وقد تبلورت هذه الآثار في الثبات البطولي للسكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي الرفيق يوسف سلمان يوسف « فهد » ، حين هتفا وهو يعتلى مشنقة الجلادين في فبراير عام ١٩٤٩ « الشيوعية أقوى من الموت وأعلى من أعواد المشاق » .

(مجيد الراضى)

والفلاحين والطلاب والنساء ، وكيف شجى هذه الفئات على إيجاد تنظيماتها المستقلة وللمعبرة عن إرادتها في حياة حرة كريمة ، ودعم نضالها في مختلف مراحلها وساعد على بلورة شعاراتها .

وتجلى اهتمام الحزب بتنظيم الطبقة العاملة والحركة الوطنية بنجموها في شعاره « قووا تنظيم حركم قووا تنظيم الحركة الوطنية » ، وقد كافح كافة الجول الانزالية داخله ، كما حارب محاولات العدو الطبقي لفرض النزلة عليه بالازهاب ووصم الحركة الوطنية كلها بالشيوعية تارة ، أو بالثارة مخاوف الطبقات والفئات الوطنية عسيفة الاقوى تارة أخرى . وسجل لنفسه مآثرة عظيمة بدعوته الى العمل الجبوى منذ البداية ، وقد تجسد هذا العمل بأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة . ويجد القارئ في صفحات الكتاب شواهد كثيرة على جهود الحزب الثابرة في هذا الميدان ، والتي تكللت أحياناً بالنجاح . والمثال البارز على ذلك هو تكوين جبهة الاتحاد الوطنى في ربيع ١٩٥٧ التى كانت من أهم المسائل التي ساهمت في التضخيم لثورة الرابع عشر من يوليو ١٩٥٨ ونجاحها .

وكان الحزب الشيوعي العراقي الوحيد الذى درس المسألة القومية وفق ما يقتضيه المنهج العلمى الماركسى ، وناضل

SOCIALIST STUDIES

September 1974

MAIN SUBJECTS

- Editorial : On the plan of developing the Arab Socialist Union
- Coordinating the diplomacy of socialist countries.
- Peace, War, and revolution.
- The deepening of the general crisis of capitalism.
- Revolution and counter revolution in Chile.
- Egyptian Working women in united labour legislation.
- Soviet-American relations and mid-east crisis.
- The collective responsibility for developing of theory.

● أمينة شفيق

المحررة العمالية بجريدة الاهرام
نشرت لها دراسات عن الحركة
العمالية والحركة النسائية

● الكسندر سوبوليف

عضو المكتب السياسي للحزب
الشيوعي في الاتحاد السوفياتي



● ماكس ريمان

رئيس شرف الحزب الشيوعي الالماني
وعضو مجلس رئاسته

● فريجين بوبا

عضو اللجنة المركزية لحزب العمال
الاشتراكي المجري ووزير خارجية
المجر

● أيجور بيلاييف

دكتور في العلوم الاقتصادية ونائب
مدير معهد اسيا وافريقيا في الاتحاد
السوفياتي

● ف • كودروا فاسيف

المعلق السياسي بالانستيا

● جاس هال

السكرتير العام للحزب الشيوعي
الامريكي

دراسات اشترالية

مجلة شهرية
تصدر عن دار الفكاك
والقانون مع مجلة
السلم والاشتراكية

رئيس مجلس الإدارة:
فكري أباطة
نائب رئيس مجلس الإدارة:
صالح جودت

رئيس التحرير:
إبراهيم عبد الحليم

الاشتراكات :

لن العدد : جمهورية مصر العربية
١٠٠ طلم - عن الكميات المرسلة بالطائرة
في سوريا ولبنان ١٢٥ قرشا - في الأردن
والعراق ١٣٠ قلسا .

فيها الاشتراك السنوي : «٢٠ عدد»
في جمهورية مصر العربية وبلاد الحجاز
البريد العربي والأفريقي ١٠٠ قرش صاع
في سائر أنحاء العالم ونصف دولار
أو ٢ ج ك والقيمة تسدد مقدما لقسم
الاشتراكات بدار الهلال : في جمهورية
مصر العربية والسودان بحالة برديّة .
في الخارج بتحويل أو شيك مصرفي قابل
الصرف في جمهورية مصر العربية والأسماع
الموشحة أعلاه بالبريد المادي سوتقاس
وسوم البريد الجوي والسجل على
الأسماء المحددة عند الطلب .

الإدارة : دار الهلال ١٦ شارع محمد
علي الرب : القاهرة .

تليفون : ٢٠٦١٠ « حنة خطوط »

٢٠ عاماً على تكوين اللجان النضالية
للطبقة العاملة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية



ندافع
عما
بنينا